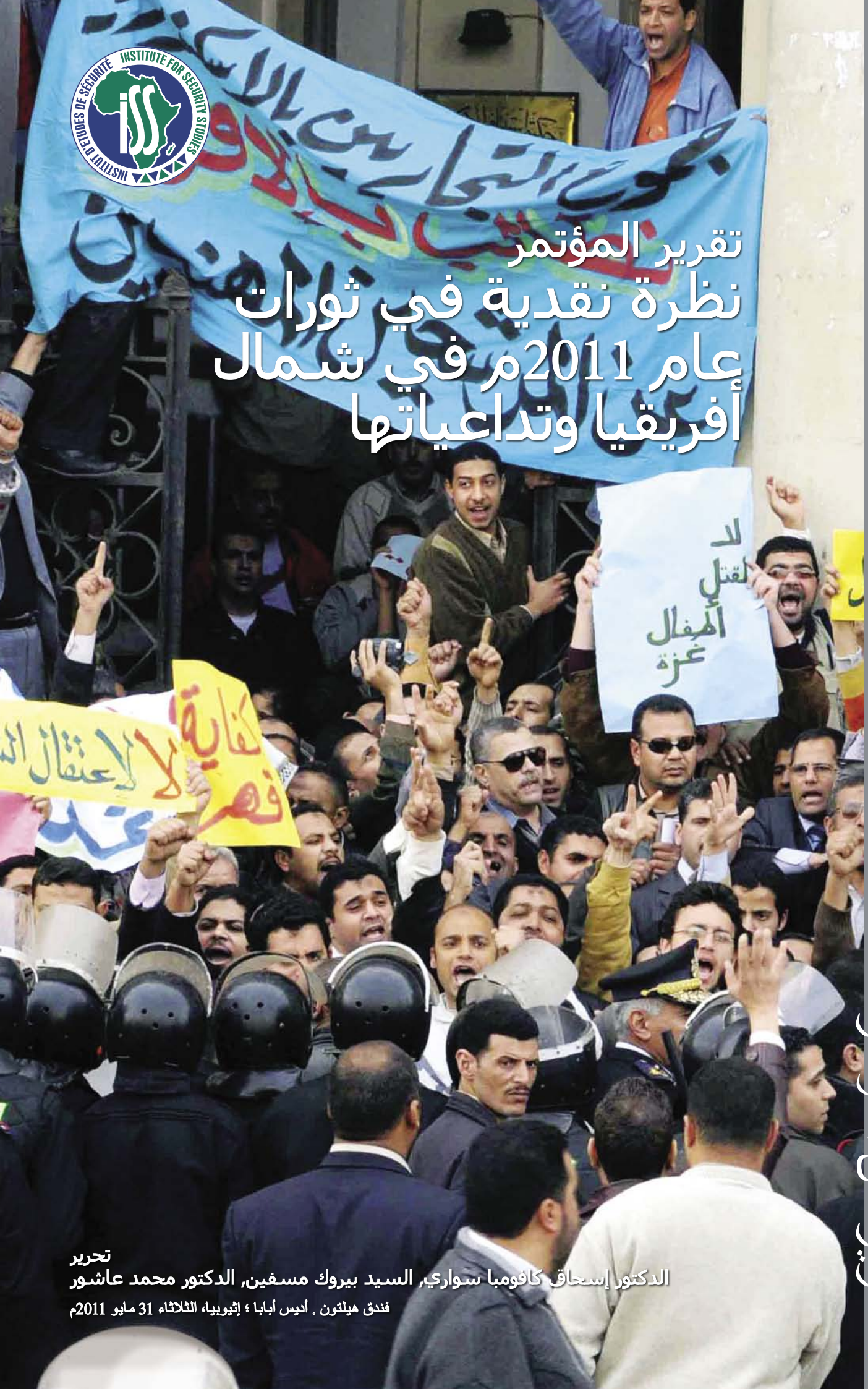

تقرير المؤتمر
نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال أفريقيا وتداعياتها

تحرير
الدكتور إسحاق كافومبا سواري، السيد بيروك مسفين، الدكتور محمد عاشور

فندق هيلتون . أديس أبابا ؛ إثيوبيا، الثلاثاء 31 مايو 2011م

تقارير عن المؤتمرات

معهد الدراسات الامنية (ISS)، الذي يُعتبر أحد المعاهد الرائدة في مجال بحوث الأمن البشري في أفريقيا، يعمل نحو تحقيق السلام والاستقرار في قارة أفريقية تتميز بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والأمن القائم على التعاون والمساواة بين الجنسين. ويُحقق معهد الدراسات الأمنية هذه الرؤية عن طريق:

- تنفيذ البحوث التطبيقية والتدريب وبناء القدرة
- العمل بالتعاون مع الأخرين
- تسهيل ودعم وضع السياسات العامة
- مراقبة التوجهات وتنفيذ السياسة العامة
- جمع وترجمة ونشر المعلومات
- الربط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية

©حقوق النشر محفوظة 2011 لمعهد الدراسات الأمنية

حقوق النشر في المجلد ككل منوطة بمعهد الدراسات الأمنية، ولا يجوز نسخه كله أو أي جزء منه بدون الحصول على إذن كتابي صريح بذلك من المعهد.

الآراء المقدمة لا تُعبر بالضرورة عن آراء المعهد أو أمناءه أو أعضاء المجلس أو المانحين. كما أن مساهمات المؤلفين في نشرات معهد الدراسات الأمنية تكون بصفاتهم الشخصية.

ISBN 978-1-920422-65-3

تم النشر لأول مرة عن طريق معهد الدراسات الأمنية،
ص. ب. 1787، بروكلين سكوير 0075
بريتوريا، جنوب أفريقيا

www.issafrica.org

صورة الغلاف Marketing Support Services +27 12 346-2168

التصميم والمراجعة والطباعة xxxxxxxxxx

تقرير المؤتمر

نظرة نقدية في ثورات عام 2011م في شمال أفريقيا وتداعياتها

تقارير عن المؤتمر

تحرير
الدكتور إسحاق كافومبا سواري, السيد بيروك مسفين, الدكتور محمد عاشور

فندق هيلتون . أديس أبابا ؛ إثيوبيا، الثلاثاء 31 مايو 2011م

المحتويات

المحتويات iii

تقديم v
السفير اولوسيجون أكينسانيا

مقدمة ولمحة عامة vi
الدكتورإسحاق كافومبا سواري و بيروك ميسفن

أسباب ودوافع الأزمات 1
ميهاري تاديلي مارو

القسم الأول
أسباب ودوافع الأزمات 2
ميهاري تاديلي مارو، رئيس الجلسة

الفصل الأول
"تستطيع أن تثور ولكنك لا تستطيع أن تحكم" 3
رؤى الشباب التونسي الناشط سياسيا حول الديمقراطية والمشاركة السياسية بعد الثورة
روضة بن عثمان . جامعة تونس

الفصل الثاني
نظرة عامة: جذور وديناميات الثورات الشعبية 7
فى بلدان الشمال الأفريقى مع التّركيز على قضيّة مصر
الأُستاذ محمّد حلمى شعراوى

الفصل الثالث
الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل 11
د. محمد عاشور
أستاذ علوم سياسية

التحديات التي تواجه الحكومات والسلطات الانتقالية 15
فرانسيس ن. إيكومي

القسم الثاني
التحديات التي تواجه الحكومات والسلطات الانتقالية 16
فرانسيس ن. إيكومي

الفصل الرابع
الإصلاحات السياسية المعلنة مؤخرا في الجزائر 17
نظرة عامة
د. محمد هناد، جامعة الجزائر

الفصل الخامس
الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السياسية العربية والاستثناء المغربي 20
د. الهواري سته، جامعة سطات

الفصل السادس
إمكانية إصابة أفريقيا جنوب الصحراء بعدوى الثورات الشعبية في شمال افريقيا 24
د. إسحاق كافومبا سواري

نحو حلول ممكنة 27
السفير صموئيل أسيفا، رئيس الجلسة

القسم الثالث
نحو حلول ممكنة 28
السفير صموئيل أسيفا ، رئيس الجلسة

الفصل السابع
تأملات حول كفاءة وإمكانيات منظومة"الأمن والسلم الأفريقي" **(APSA)** في التعامل مع الثورات الشعبية 29
د. سولومون أ. ديرسو
برنامج المؤتمر 33
نبذة عن المتحدثين ورؤساء الجلسات 35
برنامج منع النـزاعات في افريقيا (أي سـي بي بي) 38
نبذة عن معهد الدراسات الأمنية 39
الهوامش 40

تقديم

السفير اولوسيجون أكينسانيا
مدير مكتب أديس أبابا؛ معهد الدراسات الأمنية

يسعى جهاز منع الصراعات الأفريقي بمعهد الدراسات الأمنية والمعهد بكافة أفرعه لتكميل ودعم عمل المؤسسات الأفريقية، خصوصاً الاتحاد الأفريقي خاصة في قضايا الأمن والسلم في القارة. ويعتبر معهد الدراسات الأمنية مؤسسة أبحاث السياسات لعموم أفريقيا مع التركيز على قضايا أمن الإنسان في أفريقيا. كما أن نشاطات هذه المؤسسة وارتباطاتها عملية وسياسية، و مهمتها هي وضع تصور عن قضية أمن الإنسان في أفريقيا وإثراءه بالمعلومات ودعمه في سبيل دعم صياغة السياسات وصنع القرارات على كافة المستويات.

كان الهدف الأساسي من هذا المؤتمر دعم صناع السياسة والقرار والجهات المعنية الأخرى لصياغة سياسات مستنيرة من أجل إدارة فعالة للأزمات في شمال أفريقيا في هذه الأوقات المثيرة والاستثنائية على القارة. وكما كتب الرئيس التنفيذي لمعهد الدراسات الأمنية السيد جاكي سيليرس في العام 2010م في دراسة بعنوان مستقبل أفريقيا 2050م:

> "هذه أوقات غريبة في أفريقيا، والعالم ككل. تشهد أفريقيا تطورات مدهشة وأحداث في كل من تونس، ومصر، وليبيا مع نتائج مزلزلة واضطراب في الجزائر والمغرب وجيبوتي مرشح لأن يتوسع إلى أجزاء أخرى من القارة. إن العالم–وبالتأكيد– أفريقيا يتغير أمام أعيننا في عالم معقد من تحالفات وشبكات متغيرة ودور متصاعد لمنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات الأبحاث ووسائل الإعلام الاجتماعية لصياغة مستقبل هذه الدول".

هدف المؤتمر بشكل خاص هو مناقشة وإصدار ردود سياسية لتحديات الأمن والسلم في شمال أفريقيا مع الإسهام في جهود مستمرة لضمان ديمقراطية مستدامة وأمن الإنسان في المنطقة وأماكن أخرى في القارة. لقد جمع المؤتمر خبراء من منطقة شمال أفريقيا ومن معهد الدراسات الأمنية بالإضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. بالإضافة إلى المتحدثين، فقد تم تسجيل مشاركات أكثر من 100 عالم، ودبلوماسي، ومهني، وطالب، وآخرين جاؤا من أماكن بعيدة مثل موزمبيق خصيصاً لحضور هذا المؤتمر.

يشتمل التقرير الذي **بين ايديكم** على الأوراق المقدَّمة في المؤتمر ؛ والغرض الرئيسي من هذا التقرير هو **نشر** الرؤى والتحليلات التي تم تقديمها خلال المؤتمر حتى لا تقتصر الفائدة على من حضر المؤتمر. في حين أن بعض العناصر المضمنة في التقرير ربما تكون جاوزتها الأحداث في الفترة من تاريخ عقد هذا المؤتمر وتاريخ حصولكم على نسخة من التقرير، إلا أني أعتقد أن التحليلات وآراء الخبراء فيه تبقى ذات أهمية في تكوين فهم جيد لكل الأحداث الماضية والراهنة بل وحتى المستقبلية منها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لكل المشاركين في المؤتمر والممولين والداعمين الذين شاركوا في إنجاح هذا المؤتمر.

مقدمة ولمحة عامة

الدكتورإسحاق كافومبا سواري و بيروك ميسفن

"تبدو مصر كمخزون غضب ينتظر شرارة التفجير، غضب ... يعرف طريقه بروح انتقام اجتماعي لاتقف عن حدود. فاضبط ساعتك على اللحظة الموعودة، اضبط ساعتك على واحد من ميعادين، إما رفع الدعم على السلع، أو موت مبارك، ولا تسألني – من فضلك– عن أي المسارين أقرب!"

– عبد الحليم قنديل "الأيام الأخيرة" 2008م، ص 27

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليــل أن ينجلي ولا بد للقيــد أن ينكسر
وإذا ما طمحت إلى غاية ركبت المنى ونسيت الحذر
ومن لا يحب صعود الجبال يعش أبد الدهر بين الحفر

– (أبو القاسم الشابي، قصيدة "إرادة الحياة"1934م، ص110)

شهدت نهاية الحرب الباردة موجة من التغيير السياسي طالت العالم كله. وفي أفريقيا، حلّت بالتزامن مع تأسيس أو استعادة النظام السياسي المتعدد الأحزاب في كل أنحاء القارة؛ لدرجة أنه في أوائل التسعينيات، تبنت معظم الدول الأفريقية دساتيراً تتيح التعددية الحزبية في أنظمة ديمقراطية وعقد انتخابات تنافسية على فترات منتظمة. وكان شمال أفريقيا في منأى عن عاصفة التغيير الديمقراطي التي عصفت أجزاء أخرى من القارة خلال تلك الحقبة. وبالرغم من أن الأنظمة في المنطقة كانت أكثر استبدادية من كثير من الأنظمة في أفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن حلفاءهم الأجانب (الغرب) ظلوا يتغاضون عن الظلم الذي مارسته تلك الأنظمة بحجة التهديد المزعوم الذي تمثله بعض الأطراف المتشددة ومتطلبات الحرب على الإرهاب. وقد بررت أنظمة شمال أفريقيا نفسها عدم ترحيبها بالانفتاح السياسي بخوفها من زعزعة الاستقرار الديمقراطي والسياسي واللُحْمة الداخلية.

والحق، إنه يمكن وصف الأوضاع السياسية في مصر وتونس في الفترة المبكرة من التسعينيات وحتى ثورات العام 2011م، بالإصلاح العكسي. ففي الأولى، بدأت محاولات الإصلاح السياسي تقريباً في العام 2002م. **كحيله** للحصول على دعم الشارع العربي لمخططها في احتلال العراق في أواخر 2002 وأوائل 2003م، أو ضمان عدم اكتراث الشارع حاولت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية في زمن الرئيس بوش الابن تبرير أعمالها بحجة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط. وهو ما ولّد ضغطاً على معظم الدول العربية للانفتاح السياسي[1]. وعلى هذا الأساس، أعلن الرئيس حسني مبارك سلسلة من الإصلاحات بما فيها تعديل المادة 76 من الدستور التي بموجبها سمح لعدد من الأفراد الترشح للانتخابات الرئاسية اللاحقة –آنذاك– في 7 سبتمبر 2005م.

ولكن بالرغم من أن الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٥م مضت قدماً بمشاركة مرشحين آخرين وأن إصلاحات أخرى كانت تتم على استحياء؛ كالسماح للمعارضين بالتعبير عن أنفسهم في وسائل الإعلام، فإن طريقة تنفيذ تلك الإصلاحات وغيرها وتداعياتها، **ادّت بكثير الى الشّك** في مصداقية تلك الإجراءات[2].

وعلى الصعيد التونسي كان الأمر مشابها؛ على الرغم من أن عملية الإصلاح **هنالك** بدأت في نهاية الثمانينيات، لأن **النّظام** التونسي في منتصف الثمانينات اتصف بسوء الإدارة، ونقاش لا ينتهي حول نقل الرئاسة، والأزمة السياسية والركود الاقتصادي. ولهذا، عندما انقلب **زين العابدين** ابن علي على الرئيس حبيب بورقيبة (الذي كان في الحكم منذ الاستقلال من فرنسا في ١٩٥٦م) في انقلاب "دستوري طبي" في أكتوبر ١٩٨٧م، فإنه تعهد بانفتاح المجتمع التونسي على الديمقراطية وضمان حرية أوسع للمواطنين العاديين. وفي البداية، ألغى **ابنْ علي** منصب الرئيس الأبدي الذي **كان** سلفه **قد** تبناه. و**في الوقت ذاته** أطلق السجناء السياسيين الذين تم احتجازهم في زمن بورقيبة. وبعد مضي سنتين، وفي إبريل من العام ١٩٨٩م، أقيمت أول انتخابات رئاسية وبرلمانية والتي كان بورقيبة قد أوقفها قبل عقد تقريباً. ولكن ظل ابن علي في السلطة عبْرَ استغلال العملية السياسية والتعديلات الدستورية (مثل تعديل المادة ٤٠ في يونيو ٢٠٠٢م والذي ألغى بموجبه القيود على فترة الحكم وعمر الرئيس) **وليس** بأي وسيلة ديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك، تم قمع المعارضين السياسيين أو إسكاتهم[3].

ويمكن وصف العملية السياسية في موريتانيا والجزائر منذ أوائل التسعينيات بأنها عبارة عن صراع مستمر بين النخب العسكرية والمدنية. حيث شهدت موريتانيا نظاماً عسكريا ومدنياً مستبداً الذي تمت الإطاحة به في انقلاب عسكري في عام ٢٠٠٥م، تلتها مرحلة انتقالية قادت إلى ظهور أول رئيس منتخب بعد الاستقلال تم الانقلاب عليه عسكرياً هو الآخر، في شهر أغسطس من العام ٢٠٠٨م.[4]

وقد أجهضت محاولة الجزائر تأسيس نظام ديمقراطي بتعددية حزبية بعد إلغاء نتائج الانتخابات **التّشريعيّه** في العام ١٩٩١م، مما أدى إلى حرب أهلية امتدت لعقد من الزمن[5]. وكانت العملية السياسية التي ظهرت بعد نهاية الحرب في ١٩٩٩م واعدة. ولكن التعديل الدستوري في ٢٠٠٨م (خصوصاً إلغاء قيود فترات الرئاسة) و الدور المهيمن الذي يلعبه الجيش لا يزال يشكل غشاوة على طريق الحرية السياسية في **البلاد**.

ومن ناحيته، يبدو المغرب الأفضل في جوانب الإصلاح السياسي والخطوات المتبعة نحو الديمقراطية، عن طريق عملية تعددية وتنافسية لانتخاب البرلمان[6]. ولكن حتى هذه القصة المشجعة تعتبر نسبية؛ حيث إن الملك ما زال العاهل التنفيذي الذي لا يمكن أن يتحداه البرلمان المنتخب، كما أن حرية الإعلام مقيدة في كثير من القضايا، خصوصاً ما يتعلق بالصحراء الغربية والملك نفسه[7]. وهذا الواقع صحيح حتى بعد الاستفتاء الدستوري في يوليو ٢٠١١م.

في ظل ذلك كله، يتساءل الكثير الآن لماذا لم يتم التنبؤ بالاضطرابات التي حصلت في بداية العام ٢٠١١م من قبل المتخصصين؟ وهنا يجدر الإشارة إلى أنه ليس من مهام المفكرين التنبؤ بأحداث كهذه كما لو كانوا منجّمين. وعلى كل فإنه، من الأفضل أن تكون محقاً لدرجة ما من أن تكون مخطئاً تماماً[8]. وفي الحقيقة، لقد أشار المتخصصون بوضوح تام إلى أن شريحة واسعة من السكان قد سئموا طائلة السياسات القمعية، والمؤسسات غير الشرعية والزعماء المعزولين[9].

فعقود من الظلم، والفساد، وحقوق الإنسان المهضومة، وانعدام العدالة الاجتماعية، وغياب حرية التعبير دفعت الملايين من الناس إلى الخروج إلى الشوارع. وشهدت تونس أول خروج جماهيري غاضب أدى إلى

سقوط الرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011م. ولحقت مصر بتونس في مظاهرات حاشدة أسفرت عن سقوط نظام الرئيس محمد حسني مبارك في 11 فبراير 2011م. وفي ليبيا، ومع إخفاق حشود المتظاهرين، في الإطاحة مباشرة بنظام العقيد معمّرالقذافي، اندلعتحربٌ اهليّه في ليبيا مما أدى إلى تدخل عسكري خارجي جاء بحجة حماية المدنيين ضد حملة العقيد معمر القذافي الشرسة من أجل البقاء في السلطة.

وخارج أفريقيا، شهد كثير من دول الشرق الأوسط مثل اليمن والبحرين والأردن والعراق وفلسطين مظاهرات مماثلة.

ولكن في حين بدا أن المتظاهرين لهم قواسم مشتركة، إلا أنهم اتخذوا مسالك شتى. وهذا بسبب أن الدول المعنية تواجه حالات وتحدّياتٍ مختلفة. فالاتحاد الأفريقي حاول تقديم خطة سياسية لإيجاد حل للأزمة في ليبيا والتي تم تجاهلها من قبل الدول المطبّقة لقراري الأمم المتحدة رقم 1970م بتاريخ 26 فبراير 2011م ورقم1973 بتاريخ 17 مارس 2011م. في حين خوّلت الأمم المتحدة قوات دولية لحماية المدنيين و بدء حوار سياسي، إلا أن دول حلف الشّمال الأطلسي (الناتو) التي قررت تطبيق القرارات وقفت في صف المعارضة الليبية التي تقاتل نظام القذافي ورفضت الخيار السياسي إلا بعد تغيير النظام، وهو ما فعلوه أخيراً بنهاية شهر أغسطس من العام 2011م.

لذلك كان لزاماً فك لغز هذه الأحداث والتحديات واقتراح طرق للمضي قدماً. وكذلك التساؤل حول مدى إمكانية امتداد الأزمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء؟ والكثير من التساؤلات الأخرى التي تحتاج إلى تمحيص دقيق.

هذا التقرير مبني على الأوراق المقدمة في المؤتمر؛ وعليه، فإن التقرير مقسم إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول يلقي الضوء على الأسباب الرئيسية والقوى المحركة للأزمات في شمال أفريقيا. بينما يحلل القسمُ الثاني التحديات التي تواجه حكومات شمال أفريقيا. والقسم الأخير يُعنِى بالطرق السلمية للأزمات مع تركيز خاص على ليبيا.

في القسم الأول، الدّكتوره روضة بنت عثمان، من جامعة تونس، تركز على آراء ومواقف النشطاء التونسيين الشبان بخصوص الثورة في بلدهم. وتبدأ بمقدمة عن الخلفية السياسية وتناقش بعد ذلك ثورة الشباب الأخيرة في تونس. وتحاول بعد ذلك وضع صورة عن تصور النشطاء التونسيين عن الديمقراطية والمشاركة السياسية. كما تناقش أيضاً المرحلة الانتقالية والآفاق المستقبلية والمشاركة الفعلية للشباب في السياسة. فعندما قاتل التونسيون من أجل استقلالهم في الخمسينيات، أخبِرو بأنّهم سيكونون أحراراً بعد التخلص من الاستعمار الفرنسي. وتستدرك بقولها ولكن بعد مضي خمسة وخمسين عاماً وجدوا أنفسهم يجبرون ابن علي على التخلي عن السلطة من أجل الحرية. في البداية، طالب المتظاهرون مطالب اجتماعية في التوظيف، والعدالة، لكن سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية. ولم يتنبأ أحد بالوقت أو طريقة خروج الدكتاتور من تونس، رغم أن القليل تنبأ أنه ستتم الإطاحة به على يد المواطنين لأنه أغلق جميع الطرق على الجيش أو النخب للقيام بذلك. والآن، وبعد بضع أشهر من خلع ابن علي، يشكو الشباب الذي له اليد الطولى في الثورة لتونسية من التهميش ويتهمون كبار السياسيين بسرقة ثورتهم.

وتختم الدكتوره روضه ورقتها بالقول بأنه يبدو أن الشباب يطالب بمزيد من الحقوق السياسية في حين أن النخب تقاوم التغيير وتتشبث برأي يختزل الديمقراطية في إصلاحات شكلية فارغة المضمون. وتعتبر أخيرا أن توجهات الممثلثين السياسيين والنخب بخصوص الديمقراطية والتعامل معها في معزل عن المجتمع هو تهديد حقيقي في طريق القيام بإصلاحات لازمة ووضع إطار لعملية الإصلاح.

وفي ورقته التي يقدّم فيه طرحا عاما مع التركيز على مصر، أشار الأستاذ محمد حلمي الشعراوي إلى أن موجة عارمة من المطالبة بالحرية اكتسحت منطقة شمال أفريقيا في فترة وجيزة، وأنها لم تكن مجرد تغيير عابر، وإنما موجة تحرير، على حد قوله. ويناقش الأستاذ شعراوي موجات التحرر التي اجتاحت أفريقيا منذ ستينيات القرن الماضي، مستعرضا تاريخ حركات التحرير في الستينيات، والكفاح المسلح في السبعينيات، والمؤتمرات الشهيرة في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في التسعينيات والتي جاءت بعد ثورات شعبية في الثمانينيات التي أطلق عليها الموجة الديمقراطية الثالثة. وعلى حد قوله، فإن الثورات العربية القائمة قد تكون الموجة الرابعة، متخطية بذلك كل التنبؤات أن المنطقة لن تشهد الديمقراطية. وكما أدلى أحد الصحافيين، بخفة الدم، إنه بالنسبة للدول الإسلامية فإن الديمقراطية ستغدو حلالاً. ومضى يقول بأن الاحتجاجات القائمة في المنطقة مستوحاة من وعي السود وكفاحهم ضد الفصل العنصري في جنوبيْ القاره.

ويؤكد شعراوي، أن حكومة مبارك عُرفت بإجراءاتها التعسفية في إلجام حرية التعبير ونهجها الوحشي في منع النشاطات الديمقراطية. ويقول أن في مصر كانت 150000 عائلة تتحكم في ثروات الشعب، والتي تتمثل في مليارات الدولارات في البنوك الغربية. وألمح إلى وجود قوى مختلفة خلف الثورات، ولكن العامل الرئيسي للتغيير هو الشباب الذي تمكن من الإطاحة بالحكومة السابقة بتحريك الناس في جميع المجالات. وانتقد الشعراوي التقارير الدولية مثل تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أشاد زوراً بالواقع الاقتصادي لمصر. يقول، لقد خدعنا بتقارير لا أساس لها حاولت أن ترسم صورة وردية لمصر، وخلص إلى أن الإحصاءات لم تحد من حنقهم على نظام مبارك.

في الورقة الأخيرة من هذا القسم، يلقي الدكتور محمد عاشور من جامعة القاهرة نظرة على الأسباب، والنتائج، والمشهد المستقبلي للثورة الليبية. ويقول أنه لما هبت رياح التغيير والثورة على كل من تونس ومصر، ظن الكثير أن أموال ليبيا كفيلة بمنع الشعب الليبي من التظاهر ولكن الليبين أنفسهم كانت لهم كلمتهم. ويضيف عاشور أن اندلاع الثورة التونسية والمصرية أنا طت اللثام عن الأساطير التي كانت تحيط بتلك الأنظمة ولعل من أهم تلك الأساطير أن لاقوة على وجه البسيطة قادرة على الإطاحة بنظام القذافي. تغلبت ثورتا تونس ومصر على وهم الأنظمة العربية القمعية القادرة على التنبؤ بالأحداث، وسحق أي ثورات وتصفية أعضائها. وفي هذا السياق، كانت الثورة المصرية المحرك الذي أطلق الثورة الليبية خاصة المحافظات الشرقية الليبية. أما بالنسبة للأسباب الرئيسية لنشوب الثورة/الحرب أهلية في ليبيا، فقد أشار إلى العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية، والسياسية، بالإضافة إلى القبلية. ويقول أن معدل البطالة كان الأعلى في المنطقة حيث بلغ 21 بالمائة، بينما كان معدل التضخم السنوي ارتفع إلى درجة كبيرة بسبب ارتفاع الأجور العامة وارتفاع أسعار الواردات، وخاصة المواد الغذائية. وعلى أزمان طويلة، كانت هناك منافسة كامنة بين محافظات ليبيا الشرقية والغربية على السلطة والسيطرة السياسية؛ فعلى حين دعمت المحافظات الشرقية وخاصة بنغازي انقلاب القذافي في العام 1969م أكثر من غيرها من المحافظات الأخرى فإنه سرعان ما تحولت هذه المدينة إلى معقل للانشقاقات السياسية ومصدراً للقلاقل ومحاولات الانقلاب على النظام. وأدى انعدام الثقة بين القذافي وتلك المدينة إلى خلق فجوة كبيرة بين الجانبين قادت إلى احتجاجات أدت بدورها إلى اتساع الفجوة. ويعتقد عاشور أنه في ظل واقع ليبيا التي ينقسم فيها الشعب إلى قبائل وعشائر (في حدود 140، من ضمنها 30 قبيلة تعتبر ذات نفوذ)، شجع القذافي النظام القبلي كأداة لدعم نظامه، وكان له أنصار من القبائل تقاتل جنباً إلى جنب معه ضد التمرد في الشرق.

وأشار إلى أنه على عكس مصر وتونس، لم تكن هناك جهة لها القوة والموارد لقلب الدكتاتور الليبي. وعليه لم يكن هناك احتمال أن يقلب الجيش المعادلة. وفي الوقت الذي تقدم فيه هذه الورقة في هذا المؤتمر، كان الكاتب يعتقد أنه لم يكن هناك موقف واضح من قبل الدول الغربية مما ساهم في سد الطريق في ليبيا، بما يعكس تناقضات وتعقيدات مصالح الدول الغربية في ليبيا منذ نهاية الحرب الباردة. وواصل عاشور الحديث إلى أن هناك ثلاث سيناريوهات للمستقبل: أما السيناريو الأول، تقسيم ليبيا إلى شطر شرقي وآخر غربي في ضوء الاقتتال المتواصل في هذا الوضع

الذي لم يسجل أي انتصار لصالح أي من أطراف النـــزاع. ويبدو هذا السيناريو قد تم اجتيازه بعد أحداث شهر أغسطس من العام 2011م عندما تمكن الثوار من الإطاحة بنظام القذافي. السيناريو الثاني، سقوط القذافي وسيطرة قوات الثوار على الدولة بالكامل، الذي اعتقد أنه السيناريو الأقرب بشرط أن يتمّ تسليح للثوار أو يتم الضغط على النظام حتى ينهار من الداخل. وهذا السيناريو هو الذي تحقق. ولكنه تخوف من أن يؤدي ذلك إلى اضطراب مستمر في أجزاء من الدولة وقد يؤثر على الدول المجاورة وهو تحليل قائم إلى هذه اللحظة. أما السيناريو الثالث فبناءً على مقدرة النظام الليبي في التغلب على جميع التحديات والتحالفات المعادية التي واجهها وسيطرة النظام على الدولة باستخدام التحالفات القبلية والمناطقية والفوائض المالية. ولكن هذا السيناريو يمكن أن يقوم في حال الاضطراب المستمر وحرب العصابات المحتملة التي يقوم به أنصار القذافي ضد المعارضين الليبيين الذين سيسيطرون على الدولة حينه.

في الحلقه الثّانيه ينظر الدكتور محمد هناد من جامعة الجزائر إلى الإصلاحات السياسية التي أعلنت عنها منذ بداية الاحتجاجات في الجزائر. ويوضح أن كل دولة في المنطقة مختلفة في جوانب المعيشة، وفرص نجاح الانتقال من النّظم الحاليّه الى نظم ديموقراطيّه. ولكن من نافلة الكلام القول إنه هناك مواضيع يمكن التعرف عليها بسهولة منها: رغبة في إنشاء أنظمة تقدس حقوق الإنسان وكرامة الإنسان، والتي هي شرعية وفعالة. وعلى حد قوله، كان الأنسب وصف التطورات الأخيرة في العالم العربي بالانتفاضات العربية لا الثورات العربية لأن كلمة "ثورة" تعني وضعاً حصلت فيه تغييرات كبيرة وثابتة في ضوء ممارسات سياسية راسخة في دولة ما. وعلى النقيض من ذلك، فإن مصطلح "انتفاضة" يوحي إلى تغيير جذري لأسس النظام، ولكن دون دليل واضح على تصميم لتغيير ثابت لممارسات راسخة، وبدون أهداف واضحة أو برامج مفصلة أو قيادة باتجاه التغيير. من الواضح أن تطلعات المحتجين – في الجزائر – ليست واضحة كما ينبغي بسبب غياب وحدة الهدف. وهذا في المجتمعات التي تعاني من نقص الانسجام الاجتماعي والسياسي الذي يرتكز على الحوار في حل الاختلافات بطريقة سلمية وفعالة. هذا العجز هو المسؤول عن هيمنة الأنظمة السياسية التي تمكنت من إسكات أصوات الشعوب لسنوات طويلة.

ومضى الأستاذ هناد يناقش ظاهرة الاحتجاج في الجزائر وكيف تعاملت السلطات الجزائرية معها. كثير من الملاحظين توقعوا ثورة في الجزائر مثل التي كانت في تونس، ولكن لم تحدث. وفي محاولة لتفسير هذا، ذكر أن الجزائر كان لها ثورتها في عام 1988م ويصعب أن تقوم ثورة مماثلة للتي بتونس ومصر. في يناير من عام 2011م، اندلعت احتجاجات بسبب ارتفاع المعيشة واستمرت لبضعة أيام لأن السلطات تجاوبت على وجه السرعة. وفي إعداد الترتيبات اللازمة لمواجهة غلاء المعيشة، تجد السلطات نفسها مرغمة على تأخير وقت القيام بالإصلاحات التي تفرضها الحاجة لإنعاش الاقتصاد. الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى، تحتاج إلى ترشيد اقتصادها ويتضمن: (1) محاربة الفساد والتهريب، (2) التحول إلى الإنتاج بدلاً من الاستيراد، (3) إعادة الثقة بين المستثمرين الذين يشكون من الاضطراب القانوني والبيروقراطية، (4) التملص على نطاق واسع من دفع الضرائب، بالإضافة إلى المخاطر المتوارثة من الاقتصاد السابق في نواحي الصحة العامة والبيئة. ولكنه يلاحظ أن الإصلاحات المعلنة من قبل الحكومة الحالية لم تأت بجديد لأنها فقط تردد ما قيل منذ 1999م. وتتضمن مراجعة الدستور وبعض القوانين الأساسية مثل قانون الأحزاب والقوانين ذات الصلة بالانتخابات.

وفي ورقته يناقش البروفيسور الهواري من جامعة حسن الأول الوضع في المغرب. ويرى أنه رغم الموجات الاحتجاجية الشعبية، يبدو المغرب كحالة استثنائية. وبرر اعتقاده هذا بتحليل الماضي السياسي للدولة الحالية في المغرب. وقال أنه في أوائل 1962م، وضع المغرب دستوراً وكان من أوائل الدساتير في أفريقيا. ومضى يقول أن الملكية فتحت مساحات سياسية للأحزاب المعارضة في التسعينيات. ولكن كانت هناك محاولات انقلاب في الماضي. هذه الأحداث اقنعت الملكية بالتخلي عن موقفها وكان من نتائج ذلك الإفساح لأحزاب المعارضة. ويمكن القول أن المعارضة تقبلت الإصلاحات لأنهم ما زالوا يزاولون نشاطاتهم داخل الدولة. وذكر الهواري أن القصر أسس مجلس العدل والمساواة. وتناولت المبادرة الثانية للانتخابات، على الرغم من أن طبيعة الانتخابات نقطة يطول فيها النقاش. في هذا الصدد، أظهر النظام الملكي استعداده لتقديم تنازلات. وفي النهاية، أكد على أن قدرة الملكية على التعاطي مع المطالب المحلية والدولية صبت في مصلحة المغرب. وعلى سبيل المثال، أسست الملكية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتعامل مع بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وكل هذه الاصلاحات، بما فيها التعديلات الدستورية جعلت الملكية في المغرب في منأى عن الانتفاضات من قبل وبعد اندلاع الانتفاضات في الدول المجاورة

آخر ورقة في هذا القسم كتبها الدكتور إسحاق كافومبا سواري الذي يركز على إمكانية إصابة أفريقيا جنوب الصحراء بعدوى الثورات الشعبية في شمال أفريقيا. ولتوضيح هذا الموضوع طرَح الأسئلة التالية : هل يمكن أن تستلهم شعوب أفريقيا جنوب الصحراء بنظرائهم في الشمال في التمرد على قادتهم عبر االحتجاجات شعبية مماثله؟ وهل هناك إمكانيات أخرى في أن تؤثر أحداث الشمال الأفريقي على دولٍ في جنوب الصحراء؟ وحسب الباحث، يتساءل كثيرون حول مدى توفر مقومات نشوب ثورات شعبية في أفريقيا جنوب الصحراء على غرار ما شاهدناها مؤخراً في دول شمال أفريقيا. وآخرون يرون أن التساؤل ليس هل تتوافر المقومات أم لاً فهي من وجهة نظرهم متوافرة ولكن التساؤل من وجهة نظرهم يجب أن يقع على إمكانيّة تحقيقها في بقية القارة

وفي معرض الإجابة على هذه التساؤلات، يرى سواري إمكانية اندلاع الثورة في أجزاء أخرى في أفريقيا. بل يرى أنه ليس من المبالغة القول إن الشمال الأفريقي يلحق بركب بقية القارة فيما يتعلق بالثورات الشعبية. فرغم الاختلاف في بعض الديناميّات –بالتأكيد– فإنه من الجدير بالإشارة، أنه منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، كانت هناك انتفاضاتٌ شعبية في كثير من دول جنوب الصحراء أسفرت عن تغييرات ثورية. كما هو الحال مثلاً بالنسبة لـــ"المؤتمرات الوطنية" في بنين والنيجر وغابون. وبالطبع، لم ينظِّم جميع البلدان مؤتمرات، وحتى الذين نظموا اتخذ كل منهم مسارات متنوعة، فاعتمد البعض أنظمة ديمقراطية مستدامة، ولجأ زعماء آخرون إلى استرجاع النظام الاستبدادي السابق عقب تغييرات تجميلية.

ورداً على السؤال الثاني، وفي ضوء رؤيته سالفة البيان، يرى سواري أن (الثورات الشعبية هي بضاعة أفريقيا جنوب الصحراء رُدّت إليها)، فأمر طبيعي أن يبدأ أحد أمراً ما فيتبناه آخرون ثم لا يلبث أن يعود لمبتكره الأصلي في صورة جديدة. لهذا لا يُستبعَد أن يستلهم سكان جنوب الصحراء بما يجري في الشمال الأفريقي للتمرد على قادتهم بمطالب مختلفة و لكنّ هنالك شروطا يجب أن تتوفّر لتحقيق هذا السيناريو. وبعد هذا أشار إلى الآثار السلبية المحتملة للثورة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما أبداه فيما يتعلق بالحرب الأهلية الليبية التي تثير مخاوف من زعزعة استقرار المنطقة.

وفي القسم الثالث والأخير، فإن ورقة واحدة من الأوراق الثلاثة التي اقترحت في هذا المؤتمر هي التي أُدرجت كاملة. ومن المفارقات أنها الورقة التي لم تقدم في هذا المؤتمر بسبب عدم تمكن الكاتب من الحضور. فالورقتان اللتان قدمتا من قبل ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على الترتيب لم يتم تقديم النسخة الكاملة لهما، لغياب الكاتبين في وقت اكتمال هذا التقرير. لذا تم توفير ملخص لهما.

والورقة التي قدمها الدكتور سولومون ديرسو ركز فيها على مناسبة أو عجز تشكيلة الأمن والسلم الأفريقيْة والآليات الأخرى عن تقديم ردود مناسبة الى الثورات الشّعبيّة في شمال أفريقيا، فبعد الإقرار

بالطبيعة الاستثنائية للأحداث، قال إنه لا يمكن للمرء أن يستنتج أن الأحداث خارجة كلياً عن نطاق اختصاص الأدوات والسياسات المعيارية لبنيان الأمن والسلم الأفريقي. ولكنه لاحظ أن طبيعة الأحداث والقضايا واستجابة الاتحاد الأفريقي تستدعي أسئلة مهمة حاوَل عن طريق الورقة المقدَّمة التحقيق فيها.

واستنادا لما سبق، يمكن القول إن بعض النقاط المعرضة فى بعض الأوراق قد اجتازها الوقت؛ ولكننا نعتقد أن التحليل ما زال مفيداً. لهذا، متى ما دعت الحاجة إلى وضع أي جزء من الأوراق في سياق معيَّن، فإننا نقوم بذلك في الحواشي على أنها ملاحظات المحررين لغرض تحديث الورقة دون الرجوع إلى الكاتب.

القسم الأول

أسباب ودوافع الأزمات

ميهاري تاديلي مارو
رئيس الجلسة

الصورة 1 من اليمين إلى اليسار: الدكتور عاشور ، السيد ميهاري، أستاذ شعراوي، والدكتورة بن عثمان

القسم الأول

أسباب ودوافع الأزمات

ميهاري تاديلي مارو، رئيس الجلسة
رئيس الجلسة

مازالت الثورات الشعبية بشمال أفريقيا مستمرة نظراً لاستمرار أسبابها ودوافعها. الرئيس التونسي السابق، ابن علي، فر تاركاً البلد، والرئيس المصري حسني مبارك أجبر على ترك مكتبه بعد ثلاثة أسابيع من الأصوات التي نادت باستقالته في الداخل والخارج. وتمت الإطاحة بالرئيس الليبي معمر القذافي في كفاح مسلح مع جزء من شعبه وقوات دولية. تواجه كل من مصر وتونس مشاكل شائكة بخصوص الديمقراطية؛ فقد كان دور المؤسسات العسكرية في البلدين على اختلاف درجة التدخل– حاسماً. ورغم تشابه الأسباب فإن الثورات تمخضت عن نتائج مختلفة ومتنوعة. وأظهرت الثورات أيضاً أن التحرر من الجوع ليس كافياً بل يلزم التحرر من الخوف أيضاً. كما أنها أكدت الاعتقاد السائد بأن التغيير ممكن، لأنه بدون هذا الأمل لن يكون هناك من يخوض الغمار. لقد تحدت هذه الثورات فكرة أن موجة الديمقراطية قد انتهت، وأظهرت جلياً بداية ما يمكن أن يدعى بـــ "الموجة الديمقراطية الرابعة".

هذا القسم من التقرير يدرس بعض العوامل التي قد تكون تسببت في هذه الانتفاضات. ويبدأ التقرير منطقياً بتونس حيث كانت البداية في ديسمبر 2010 تليه ورقة عن مصر و أُخرى مقدمة عن الجزائر تختتم هذا القسم.

الفصل الأول

"تستطيع أن تثور ولكنك لا تستطيع أن تحكم"

رؤى الشباب التونسي الناشط سياسيا حول الديمقراطية والمشاركة السياسية بعد الثورة

روضة بن عثمان . جامعة تونس

مقدمة

هرب زين العابدين ا بن علي من تونس يوم ١٤ يناير ٢٠١١ بعد عدة أسابيع من المظاهرات السلمية في الشوارع والتي بدأت عندما أضرم محمد البوعزيزي النار في نفسه وأشعل بذلك فتيل الاحتجاجات في كامل أنحاء الجمهورية. وقد بدأ المتظاهرون بتقديم مطالب اجتماعية تخص التشغيل والعدالة الاجتماعية والعدل، لكنها سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية تنادي بإسقاط النظام. لم يتوقع احد لا التوقيت ولا الطريقة التي سينتهي حكم الديكتاتور التونسي وإن توقع البعض أن نهايته لا بد وأن تكون على أيدي المواطنين بما أنه كان قد قلص إمكانية أن تزيحه المعارضة أو يطيح به الجيش. والآن وقد مرت عدْة شهور على الإطاحة بابن علي، بدأ الشباب وهم من كانوا المحرك الأساسي للإطاحة به يتذمرون من إبعادهم عن أروقة أخذ القرار، متهمين شتى أنواع السياسيين "بسرقة" ثورتهم وبالتفريق بين من يقوم بالثورة ومن يصلح لأن يقود المرحلة الانتقالية. وبدا للشباب أنهم وإن افتكوا حق التظاهر والاعتصام وإن أثبتوا جدارتهم أيام الاحتجاجات إلا أنهم أبعدوا عن أخذ القرارات السياسية التي تهم حاضر تونس ومستقبلها ويتهمون الحكومة الانتقالية بالأخص بأنها توصد أبوابها بأوجههم وترفض أن تستمع إليهم. تحاول هذه الورقة أن تسبر رؤى الشاب للديمقراطية وللانتقال الديمقراطي وتناقش الإمكانيات المستقبلية للمشاركة الفعالة للشباب على الساحة السياسية.

خلفيات المشهد

لقد ظن التونسيون عندما كانوا يناضلون لنيل الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي أنهم سيكونون أحرارا أول ما ينجحون في طرد آخر محتل فرنسي من على أرضهم واليوم بعد مضي أكثر من 55 سنة على الاستقلال يجد التونسيون أنفسهم يطردون الديكتاتور عن بلادهم ليكونوا أحرارا. وإن غمر الجميع إحساس منعش بالحرية الجديدة التي اكتسبوها إلا أنهم يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم استغلوا أبشع استغلال وضحك عليهم. لا يستطيع أي تونسي أن يتصور أن ديكتاتورا مثل بن علي قد تمكن من حكمهم لفترة تزيد عن 23 سنة وأنه بمعية عائلته الموسعة وأقاربه وأصدقائه قد تمكن من إيذاء جل التونسيين وتسبب في كل هذا الظلم والفساد.

وصل بن علي إلى سدة الحكم يوم 7 نوفمبر 1987 عندما نحى سلفه الحبيب بورقيبة الذي حكم تونس منذ الاستقلال من خلال "انقلاب" سلمي أثبت فيه أن الرئيس بورقيبة لم يعد بإمكانه حكم البلاد لتدهور صحته. تمكن بن علي من السيطرة على الأوضاع وذلك بمنعه لأي شكل من أشكال المعارضة في فترة تعتبر قياسية وخاصة بعد أن وعد التونسيين بانفتاح ديمقراطي وتعدد حزبي وحرية صحافة وإلغاء الرئاسة مدى الحياة. لم يقم بن علي باحترام أي من الوعود التي قطعها على نفسه وسرعان ما تمكن من دحض كل خصومه والزج بهم في السجون. وقد كان بن علي ماهرا في وضع ديكور ديمقراطي وانتخابات تبدو نزيهة وشفافة ولكنه كان يقرب الأحزاب "المعارضة" الكرتونية ويكافئها على ولائها له من خلال عدد المقاعد التي يخصصها لكل حزب، كل وقدرته على الولاء لا كل وعدد الأصوات التي يحصلها في الانتخابات. لقد كان التمثيل في البرلمان مسألة حياة أو موت لبعض الأشخاص فآلوا على أنفسهم أن يوالوا النظام ويتمتعوا بالدعم للحزب وللجريدة على أن يقوموا بدور المعارضة الحقيقية. أما حزبي التكتل والديمقراطي التقدمي وهي الأحزاب التي رفضت أن تدخل اللعبة الديمقراطية التي سطر وبكل دقة شروطها بن علي فقد وقع الاعتراف بها قانونيا إلا أنه وقع التضييق عليها ومنعها من النشاط الجماهيري ومن النقد العلني لبن علي أو لسياسته.

كان نظام بن علي يعتمد كليا على جهاز بوليس وأمن في غاية من النجاعة عرف كيف يسيطر على الشعب بمختلف شرائحه. لقد كان التونسيون يرتعدون من بطش الأمن وبادروا بعد الثورة إلى المطالبة بحل البوليس السياسي الذي ذاق الكثيرون من ويلاته. وإن أعلنت الحكومة المؤقتة عن حل البوليس السياسي إلا أن أصابع الاتهام لا تزال تمتد إليه عند كل شغب أو مشكلة أمنية وتتعالى الأصوات بحله نهائيا لا فقط شكليا. كما كان نظام بن علي يعتمد اعتمادا كليا على صحافة شديدة الولاء تلمع الواقع وتزينه وتنكل بالمعادين للنظام أيما تنكيل كلما أصدرت الأوامر بذلك. لقد جند النظام العديد من الصحفيين المعلنين والخفيين الذين كانت مهمتهم الأولى تلميع صورة النظام في الداخل والخارج والتسويق لنظام مستقر ومزدهر لبلد يسير على درب الديمقراطية بخطى ثابتة. لقد عمّت الرقابة الرسمية والرقابة الذاتية مختلف أشكال التعبير.

لقد جاءت الثورة التونسية لتثبت أن نظام الديكتاتور كان هشا وأن المثال التونسي الذي طالما شكره بعض الرؤساء الأوروبيين على أنه المثال الناجح لم ينجح لأنه فضل التنمية الاقتصادية على الحقوق السياسية للمواطن. لطالما امتدح البعض مكاسب تونس في ميادين عديدة كالتعليم والصحة وحقوق المرة واعتبروها شرطا أساسيا لتحقيق الديمقراطية وإن اعتبرها البعض الأخر تعويضا للديمقراطية. لقد صرخ التونسي بأعلى صوته ليقول للعالم أنه لا شيء يعوضه عن حقوقه السياسية.

المشكلات الرئيسة: مقدمات الثورة

لقد لعبت مجموعة من المشكلات دوراً محوريا في التمهيد لإندلاع الثورة من بين أبرز تلك المشكلات:

البطالة

استفحلت بطالة الشباب وخاصة بطالة خريجي الجامعات مؤخرا واعتبرت العائلات المعوزة والفقيرة التي تنتظر اشتغال أبنائها الخريجين بفارغ الصبر لتنفرج أوضاعها الاقتصادية مصيبة كبرى إذ أنها شعرت بأن الدولة قد قصرت في تشغيل أبنائها وهم من جاهد ودفع الغالي والنفيس لتخريجهم. وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 700 ألف منهم 170 ألف من خريجي الجامعات وسيزيد عددهم بعد تخريج دفعات هذه السنة الأكاديمية.

الفساد

عم الفساد جل القطاعات السياسية والاقتصادية وحتى الأكاديمية وقد أحكمت العائلات الحاكمة والمتصاهرة قبضتها على الأعمال المربحة واستعملوا أجهزة الدولة للإثراء. كما كانوا يشاركون أصحاب المال أعمالهم وكثيرا ما كانوا يستحوذون على أموال الناس ويسلبونهم أرزاقهم. كما عمد بعض أفراد العائلة الموسعة إلى الارتشاء واستعمال نفوذهم لقضاء مآرب الراشين حقا وباطلا. لقد أصبح الفساد مؤسساتيا متغلغلا في ثنايا الإدارة ويتوجب علينا دراسة كل أسبابه لا أن نتوقع اندثاره بزوال الديكتاتورية أو بالأحرى بزوال رأس الأفعى.

ضعف الأحزاب السياسية

تحصل أكثر من ٧٠ حزبا على التأشيرة بعد الثورة ويتوقع أن يزيد العدد عن ذلك في المستقبل. وقد كان مؤسسو بعض هذه الأحزاب في المعارضة وخاصة من المبعدين عن أرض الوطن ولكن أغلبها كان ردة فعل طبيعية للانفتاح السياسي الذي أتت به الثورة وخاصة بعد حل الحزب الحاكم التجمع الدستوري الديمقراطي وريث الحزب الحر الدستوري الحزب الحاكم منذ الاستقلال. تنقص كل الأحزاب الإمكانيات المادية وخاصة التجربة وتعيش كلها فترة حرجة تدعوها إلى خوض المعارك الانتخابية القادمة وخاصة منها انتخابات المجلس التأسيسي الذي سيخط دستور الجمهورية الثانية أو الانتخابات التشريعية والرئاسية التي ستليها عندما يصبح الدستور الجديد حيز التنفيذ. تشعر كل الأحزاب بقيمة الفترة الراهنة ويكاد العديد من السياسيين والملاحظين أن يجزموا أنه من لا ينجح في الانتخابات القادمة لا مستقبل له على الساحة السياسية. في حين تبدو مثل هذه الملاحظة متسرعة للبعض الآخر إذ أن كل التونسيين سواء كانوا ناخبين أو منتخبين يكتشفون تصرفهم الانتخابي لأول مرة في تاريخ تونس الحديث حيث يشاهدون تنوعا غير مسبوق له في الخارطة السياسية وكلهم أمل في أن يذهبوا إلى صناديق الاقتراع ويختاروا من يرتأونه يمثلهم أكثر من غيره من غير أن يشعروا أنهم ملزمون أخلاقيا بالوفاء للمجاهد الأكبر ولا لصانع التغيير[10]. هذه المرة صنع الشعب الثورة وله الحق في أن يمتلكها ولا يسمح لأحد أن يصادر حق ملكية الثورة منه.

من المتوقع أن تربح الأحزاب "القديمة" مثل حزب التكتل أو التقدمي أو التجديد أو النهضة مقاعد في المجلس التأسيسي أكثر من الأحزاب الجديدة وخاصة تلك التي أسسها وزراء من الحزب الحاكم المنحل. لم يسبق وأن عرف عن حزبي التكتل أو التقدمي على أنهما من أحزاب الموالاة للنظام القديم ولم يسبق لهما أن تحصلا على الدعم المادي ولم "يعطوا" مقاعد في البرلمان. وقد تمكنا من بناء صورة الأحزاب المعارضة المحترمة وإن خسر التقدمي الكثير من هذا الصيت بالتحاق السيد أحمد نجيب الشابي رئيس الحزب بحكومة الغنوشي الانتقالية ولم يغادرها إلا لما طلب منه الوزير الأول الحالي السيد باجي قائد السبسي أن يلتزم كل وزير في الحكومة الانتقالية بعدم الترشح للانتخابات القادمة. كما قام السيد أحمد ابراهيم الأمين العام لحركة التجديد بالالتحاق بحكومة الغنوشي ولم يغادرها إلا عندما طلب منه ما طلب من زملائه. كما يعاني التجديد من ضبابية في صورته عند العامة إذ أنه وإن لم يحسب على الأحزاب الكرتونية إلا أنه كان له ممثلون في البرلمان وبذلك كان يتخصل على الدعم المادي للحزب وللجريدة.

تساؤلات ومجتمع الدراسة

شارك 12 من الشباب النشيط سياسيا في هذه الدراسة تتراوح أعمارهم بين التاسعة عشرة والثانية والثلاثين وقد كنت نشرت دعوة على الفايسبوك إلى الشباب النشيط سياسيا أدعوهم فيها إلى إجراء مقابلات. وقد تمحورت هذه المقابلات حول الأسئلة التالية:

- كيف يعرف هؤلاء الشباب الديمقراطية؟
- ما هي التحديات التي يرونها تواجه الانتقال الديمقراطي؟
- كيف يرون المستقبل؟

جدول رقم(١): توزيع الشباب النشيط المشارك في الدراسة

الوظيفة	المستوى الدراسي	العمر	الجنس	الاسم المستعار
مركز نداء	ماجستير	28 سنة	أنثى	سامية
طالبة	إجازة	23 سنة	أنثى	فاطمة
معطل عن العمل	ماجستير	29 سنة	ذكر	برهان
مركز نداء	ماجستير	32 سنة	ذكر	محمد علي
معطلة عن العمل	مجازة	25 سنة	أنثى	مرام
طالب	إجازة	21 سنة	ذكر	صابر
طالب	دكتوراه	29 سنة	ذكر	ماهر
طالبة	إجازة	19 سنة	أنثى	أمال
معلمة	أستاذية	27 سنة	أنثى	سوسن
معلم	أستاذية	27 سنة	ذكر	نزار
سكريتيرة	مجازة	28 سنة	أنثى	صباح
معطلة عن العمل	سنة الثانية تعليم عالي	30 سنة	أنثى	ليلى

أجاب الشباب عن الأسئلة محور المقابلات بعفوية ومن غير إتباع نظام موحد للأسئلة. وكانت أغلب أجوبتهم تشير إلى تذمرهم من كونهم قد "أبعدوا عن مسار الثورة الآن وقد أبعد بن علي" (سامية). ويصف هؤلاء الشباب السياسيين بكونهم عاجزين عن الاستماع إليهم مشيرين إلى أن السياسيين إما "يرفضون أن يضيعوا وقتهم الثمين في الاستماع إلى شباب طائش وغير ناضج " (برهان) أو يعتقدون "أنهم يعرفون أحسن من الشباب" (محمد علي) ويؤكدون أنه إذا ما كان السياسيون يعرفون أكثر "فلم لم يطردوا الديكتاتور؟" (ليلى، أمال، ماهر وصابر). كما عبر هؤلاء الشباب عن عدم ثقتهم في الأحزاب السياسية ويشيرون إلى أنهم حتى وإن يحضروا بعض الاجتماعات العامة لبعض الأحزاب إلا أنه لا يسعهم إلا أن يشعروا بخيبة أمل مريرة لملاحظتهم أن هذه الأحزاب تستعمل نفس

أساليب الاستبداد داخلها ضد الشباب مثلها مثل الحزب الحاكم المنحل وحتى في بعض الأحيان أسوأ منه.

أكد هؤلاء الشباب وبطرق مختلفة وفي أكثر من مناسبة أنهم الضمانة الوحيدة للديمقراطية إذ أنهم أكثر من نادى بالتغييرات الجذرية التي تقطع مع الماضي. كما عبروا عن شككوهم التي تحوم حول الحكومة المؤقتة التي يقودها السيد الباجي قائد السبسي ويتهمونها بأنها مصرة على أن قوى رجعية تسيطر على هذه الحكومة وتسطر للانتقال الديمقراطي. يلوم الشباب الحكومة المؤقتة على أنها لا تستمع إلى مطالبهم التي تقطع مع الماضي قطعا بائنا وتعيد تشكيل الحياة السياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية. كما أكد هؤلاء الشباب على عزمهم على منع من كان ويكون يعمل على مقايضتهم حريتهم التي غنموها مؤخرا بدعوى وجوب التخلي عن الحرية في سبيل تحقيق الأمن والأمان حتى بعد التجاوزات الأمنية التي اشتكت منها مختلف جهات البلاد منذ الثورة. ويبدو أن الشباب يزيد تأكدا يوما بعد يوم من أن مختلف السياسيين لا يرون في الثورة فرصة حقيقة للتغيير الديمقراطي المستدام بقدر ما يعتبرونها أزمة يجب حلّها بأقل قدر ممكن من التنازلات والخسائر وخاصة السياسية منها.

عبر هؤلاء الشباب عن المرارة التي يشعرون بها كلما لاحظوا النسق البطيء والبطيء جدا للتغيير وكيف أنهم لا يستطيعون لا أن يتصوروا ولا أن يفهموا كيف يتلكأ البعض لتحقيق الحرية والديمقراطية التي يجب أن يتوق لها الجميع. وعندما يعبر الشباب عن تفاؤلهم بالمستقبل يؤكدون أنهم لا يثقون إلا في قدرتهم على التغيير ويهددون بالرجوع إلى التظاهر والاعتصام كلما دعت الحاجة لذلك حتى يتأكدوا من أن بذور الديمقراطية المستدامة تنمو نموا صحيحاً

الإشكاليات

إسلامي أم ديمقراطي؟

لطالما خُوّف التونسيون من حزب النهضة أو من أي حزب سياسي يتخذ من الإسلام مرجعيته الفكرية حتى أن بعض التونسيين قد أصبحت لهم حساسية من مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية. وبالرغم أن الشباب قد عقد العزم على القطع مع الماضي والقضاء على تركة بن علي، إلا أنه يشعر بالارتباك في التعامل مع النهضة التي حاربها بن علي بكل قوته وجعل من القضاء على الإسلاميين سببا يشرع لحكمه, من فرط ما هول من خطرهم داخل تونس وخارجها. قليلون هم التونسيون الذين يعتقدون أن حزب النهضة قادر على لعب دور إيجابي في عملية الانتقال الديمقراطي.

وتزخر وسائل الإعلام الورقية والرقمية وخاصة الشبكات الاجتماعية بالنقاشات يخوضها السياسيون والجامعيون والشباب النشيط سياسيا وغيرهم كثيرون من أن حزب النهضة لا يمكن أن يؤتمن على الحفاظ على مكاسب تونس وخاصة فيما يخص مجلة (قانون) الأحوال الشخصية وحرية المرأة وأن هذا الحزب يمكن أن يلغي الدستور ليطبق الشريعة الإسلامية. يجد المواطن التونسي البسيط نفسه محتارا بين مؤيدي النهضة ومعارضيها. يكمن المشكل الأساسي في مثل هذا النقاش أن كل من يريد أن يظهر بمظهر الحداثة يبادر بالهجوم على الإسلاميين وقد يتحول الهجوم إلى عنف لفظي وحتى عنف جسدي. حاول حزب النهضة في عديد المرات أن يباعد بينه وبين الممارسات السلفية وحتى أن يندد بها ولكن يبدو ذلك غير مقنع للذين يعتقدون اعتقادا راسخا أن الإسلام والديمقراطية لا يلتقيان. ويبدو أنه يتوجب على الإسلاميين أن يطوروا نموذجا جديدا من الإسلام الديمقراطي يقنع المتخوفين والمشككين من التونسيين. وإن أبدى الشباب الذي شارك في هذه الدراسة اعتزازا وتمسكا لا ريب فيه بالدين الإسلامي إلا أنهم أبدوا تخوفهم من أن يتحول أي حكم إسلامي إلى ديكتاتورية تكون حتى أسوأ من الديكتاتورية اللائكية. يعتقد كاتب المقال أنه على النهضة أو أي حزب إسلامي آخر أن يطور مثالا عمليا للإسلام الديمقراطي لا يعتمد على الاعتقاد بأنه لا مثال سياسي يعلو على ما تقدمه الشريعة. يشعر الشباب أن الدعوة إلى العودة إلى الشريعة "أقل بكثير" (فاطمة، محمد علي ومرام) مما تكبدوه من تضحيات جسام للإطاحة بالديكتاتور. يشعر التونسيون برغبة ملحة في ضمان ألا يحكمهم ديكتاتور في المستقبل لا القريب ولا البعيد وينطبق هذا الإصرار على الدكتاتوريات الإسلامية وغير الإسلامية. كثيرا ما يقارن حزب النهضة نفسه بنظيره التركي إلا أن هذه المقارنة تبدو مقنعة لقياداته أكثر بكثير مما هي مقنعة للشباب.

إذا لم تكن ديمقراطيا لا يمكن أن تساهم في الديمقراطية

يبدو أن أغلب التونسيين مقتنعين بأن الحقوق والحريات الديمقراطية الليبيرالية تخدم مصالحهم. ولكنه يبدو أن النخبة السياسية تميل إلى الاعتقاد أن الديمقراطية لا تحصل إلا عندما نزيح كل الفروق بين التونسيين. بعضهم يندفع نحو هذه النزعة حتى يحشر بالإسلاميين في الخطاب الديمقراطي الليبيرالي: فإذا ما اعتنقوا هذا الخطاب ألزمهم مثلما يلزم غيرهم وإن رفضوه أو تحفظوا عليه يأخذ موقفهم هذا كدليل على أنهم لا يصلحون للديمقراطية وحجة دامغة لإبعادهم عن الساحة السياسية.

ويتوجب على كل التونسيين في هذه المرحلة الحرجة من الانتقال الديمقراطي أن يقتنعوا أن الاختلاف لا التشابه هو السبيل الأمثل للديمقراطية.

الاهتمام الظرفي أم الانخراط الدائم؟

لطالما عانى التونسيون من تقليص لأدوارهم كمواطنين في عملية أخذ القرار. لم يكن لهم أي صوت ولم يسمح لهم بالصدح بأصواتهم المعارضة مهما كان نوع المعارضة وحجمها فغالبا ما كانت هذه المعارضة تقابل بالتهديد والوعيد والتنكيل. لقد ورث التونسيون مثلهم مثل بقية العرب، مثالا للحكم لا يعترف بشرعية سياسية مستمدة من المواطنين. لطالما اعتقد العدد الهائل من الخلفاء والسلاطين والأمراء والبايات أنهم هم وحدهم القادرون على معرفة ما يصلح للرعية وينصبون أنفسهم الحراس الوحيدين له. من البديهي أن تستمر هذه الرؤية حتى التاريخ المعاصر إذ أن الجمهورية الحديثة التي بنيت بعد الاستقلال حافظت على تقليص دور المواطن وإن أُدخلت مفاهيم جديدة على المخيال السياسي للتونسيين مثل الانتخابات والبرلمان والرؤساء. لطالما اعتقد الحبيب بورقيبة أنه له الحق، وله وحده، في تقرير ما فيه مصلحة تونس حتى أنه لم يتوانى عن معاقبة كل من سولت له نفسه مخالفته الرأي. فاقتصرت الدمقراطية في عهده على الإقتراع لحزب واحد ورئيس واحد لما يزيد عن ثلاثين سنة حتى اضمحلت المنافسة أو كادت وعمل الجميع على قتل أي منافسة مهما صغر حجمها قبل يوم الانتخابات.

الخاتمة

يبدو أن الشباب التونسي الذي شارك في الإطاحة بالديكتاتور مشاركة جوهرية وفعالة ينادي بمساحة للمشاركة السياسية أكبر بكثير مما تعتقد النخبة أنه محبذ من طرفها. ويبدو أن شهية النخبة للتغيير الجذري وتصميمها عليه أقل بكثير مما يتوقعه الشباب أو يتمنونه. تبدو النخبة وكأنها ترفض التغيير وتصر على إتباع رؤى تزج بالديمقراطية في الممارسات الشكلية والموسمية لا الممارسات الدائمة والفعالة تحذر هذه الورقة من مغبة اضطلاع النخبة السياسية بمهمة تحديد المسار الديمقراطي للبلاد بمعزل عن تطلعات المواطنين إذ ستصطدم كل الإصلاحات القانونية برفض من المواطنين بما انهم لم يشاركوا في تحديدها ولا صياغتها.

يتخوف كاتب المقال من أن تمر هذه الفرصة الذهبية بالتونسيين مر الكرام ويفوتون على أنفسهم فرص الانخراط السياسي كمواطنين فاعلين فيما حولهم.

لقد وجد التونسيون أنفسهم فجأة بعد عقود من الصمت يناقشون مختلف القضايا السياسية في الأماكن العمومية والخاصة بعد أن كانت من المحرمات. من الممكن جدا أن نتصور التونسيين وقد تبخر اهتمامهم بالشأن السياسي ويرجعون إلى ما سبق أن عرفوه من المشاركة السياسية الشكلية والظرفية وعديمة الفائدة. صحيح أن الشباب النشيط سياسيا يتقد حيوية ونشاطا ولكنه هو نفسه الشباب الذي لا يعرف من المشاركة السياسية إلا التظاهر والاعتصام؛ لذا يتحتم على الشباب أن يطوروا من اشكال المشاركة السياسية والناجعة وإلا فمن الصعب أن نتصور النخبة تنظر بعين الرضا للاعتصام والتظاهر من غير أن تضعه في خانة المساس بالأمن الوطني وبهيبة الدولة.

المراجع:

Brumberg, Daniel (2002). "Democratization in the Arab World?: The Trap of Liberalized Autocracy," Journal of Democracy 13(4): 56–68.

Cassarino, J.-P. (2011), "Confidence-building in Tunisia after the Popular Uprising: Strategies and Dilemmas of the Interim Government", IAI Working Paper, 1104, February, Istituto Affari Internazionali (IAI) (http://www.iai.it/pdf/DocIAI/iaiwp1104.pdf).

Delacoura, K. (2006) Islamist Terrorism and the Middle East Democratic Deficit: Political Exclusion, Repression and the Causes of Extremism Democratization, Vol.13, No.3, June 2006, pp.508–525

Diamond, L. (2010) "Why are there no Arab democracies?" Journal of democracy 21:1, pp. 93-112.

Droz-Vincent, P. (2004) 'Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe? Revue française de science politique 54 :6, pp. 945-979.

Hermassi, A. (1993) 'State, Legitimacy, and Democratisation in the Maghreb', in E. Goldberg et al. (eds), Rules and Rights in the Middle East – Democracy, Law, and Society. Seattle: University of Washington Press.

Hermassi, A. (1994) 'Socio-economic Change and Political Implications: The Maghreb' in G. Salamé (ed.) Democracy without Democrats: the Renewal of Politics in the Muslim World? London: Tauris, pp. 227–42.

Hermassi, A. (1995) 'The Rise and Fall of the Islamist Movement in Tunisia' in L. Guazzone (ed.), The Islamist Dilemma: the Political Role of Islamist Movements in the Contemporary Arab World. Reading: Ithaca, pp. 105–27.

Heydemann, S. (2011), "Reform or restoration? Tunisia's canary-in-the-coalmine indicators",

Democracy Digest, 19 January (http://www.demdigest.net/2011/01/reform-or-restorationtunisias- canary-in-the-coalmine-indicators/).

Lecan J. & Schemeil (1983) 'Clientalisme et patrimonialisme dans le monde arabe' International Political Science Review, 4 :4 ? pp.455-494.

Mahjoub, A. (2010), "Labour Markets Performance and Migration Flows in Tunisia", in European Commission Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Labour Markets Performance and Migration, Tunisia, Morocco and Algeria, Occasional Papers60, Vol.2, Brussels, Belgium

Marzouki, N. (2011), "Tunisia's Wall Has Fallen", MERIP, 19 January (http://www.merip.org/mero/mero011911.html).

Montinola, Gabriella R and Robert W. Jackman. 2002. Sources of Corruption: A Cross-Country Study. British Journal of Political Science 32:147-170.

Noland, M. (2005) Explaining Middle Eastern authoritarianism' Institute for International Economics Working paper number 05-5

Sadiki, L. (2002), "The Search for Citizenship in Bin Ali's Tunisia: Democracy versus Unity", Political Studies, Vol. 50, pp. 497–513.

Sadiki, L. (2003), "Political Liberalization in Bin Ali's Tunisia: Facade Democracy",

Democratization, Vol. 9, Issue 4, Winter.

Transparency International (2007). Global Corruption Report 2007: Corruption in Judicial Systems. Cambridge: Cambridge University Press.

Ulfeldr, J. (2005) 'Contentious collective action and the breakdown of authoritarian regimes' International Political Science Review 26: 3, pp. 311–334

World Bank (2007), Country Assistance Strategy Progress Report for Republic of Tunisia for the Period 2005-2008, World Bank, Washington, DC (http://wwwwds. worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2007/08/29/000310607_20070829095117/Rendered/PDF/38572main.pd).

World Bank (2010), Global Economic Prospects 2010, World Bank, Washington, DC (http://go.worldbank.org/OE8NEB3JP0

الفصل الثاني

نظرة عامة: جذور وديناميات الثورات الشعبية

فى بلدان الشمال الأفريقى مع التّركيز على قضيّة مصر

الأستاذ محمّد حلمى شعراوى
نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية- القاهرة-

مقدمة:

تلقى هذه الورقة نظرة عامة على تطورات الأحداث فى منطقة الشمال الأفريقى وما شهدته بعض بلدانها من ثورات شعبية عارمة فى الأشهر الأولى من عام ٢٠١١ مع تركيزخاص على قضيّة مصر. ويعرف الكاتب أن ثمة دراسات تفصيلية عديدة تقدم حول بلدان المنطقة. لذلك سيبقى الكاتب عند حدود المشترك أو المقارنة، فضلا عن المشاركة فى إثارة التساؤلات التى مازالت تواجه شعوب هذه المنطقة بل والباحثين عن الحقيقة والمستقبل فيها من قادة الشباب والفاعلين الأساسيين. ولذلك يمتد النص من داخل الحدث إلى أطيافه التاريخية تارة و محيطه الخارجى تارة أخرى، ومن ثم تتزايد التساؤلات حوله . تتضمن هذه الورقة أربعة أقسام هامّة. القسم الأوّل يتناول دعايتي "الاستثناء العربى" و"التشاؤم الأفريقى". القسم الثّاني يهتمّ بمساءلة عن–التحدى والاستجابة و جدلية الصراع الاجتماعى. وبينما يصبّ اهتمام القسم الثّالث على –تنوع ديناميات الثورة فى الشمال الأفريقى،يُعنَى القسمْ الرّابع بالثورات وفضاءاتها الخارجية، بينما يطرح الكاتب في خاتمة الورقة عددا من تساؤلات المستقبل القريب.

ما بعد مقولة الاستثناء العربى والتشاؤم الأفريقى:

قد نكون مازلنا فى حالة الدهشة مما وقع من أحداث بحجم ثورات شعوب الشمال الأفريقى العربى، وتتابعها بهذا الشكل المثير خلال أقل من أربعة أشهر بين يناير وأبريل 2011، فى تونس ومصر، وليبيا، وما تلوح به من تأثير فى الجزائر والمغرب وموريتانيا، بل وامتداداتها المباشرة أيضا فى أنحاء من العالم العربى. وليس مصدر الدهشة هنا بالطبع هو مجرد التتابع أو ردود الأفعال فى الداخل والخارج، بقدر ما هو حول تمظهر شمول العملية الثورية لقلب نظم كثيرا ما بدت راسخة ، ومستعصية على التغيير، حتى فاجأتها المظاهرات المليونية فى "ميدان التحرير" بل وميادين مصر كلها، وتطويرا للنمط الذى سبقها فى تونس ثم تبعها فى بنى غازى ..الخ، هنا يمكن أن نستخلص الكثير من ظواهرالسياسة والاجتماع التى بعث بها هذا "الربيع العربى" الذى تعيشه المنطقة الآن..

افتقدت المنطقة العربية كثيرا ظاهرة "الرئيس السابق"، حيث "الزعامات" لا تتغير إلا بالموت أو الانقلاب فى معظم الحالات، وحيث الثقافة السياسية فى المنطقة تروج للتأبيد عبر مقولات "الخلافة" و"الأبوية"، و"الفرعونية"، أو النمط الخراجى.. الخ.كما تروج الثقافة الدينية لطاعة أولى الأمر والحذر من "الفتنة" .

وفرض كل ذلك القول بحالة "الاستثناء العربى" من العملية الديمقراطية الشائعة؛ بمقولات ليبرالية جاهزة هنا وهنالك. من هنا أثارت الانتفاضات الجديدة كل هذه الدهشة. وفى تقديرى أن خطأ منهجيا هو الذى يؤدى لذلك، خطأ اعتماد "الأحكام الثابتة" على شعوبنا لصالح أوضاع استعمارية تارة أو استبدادية تارة أخرى، و قد عرفنا من ذلك الكثير فى علوم "الاستشراق" و"الأنثروبولوجيا" بل توقف علم الاجتماع السياسى نفسه عند ظواهر محدودة مثل "حالات التمرد" أو "الفتنة" (الاضطراب الفئوى)، بدل الحديث عن ثورات القاهرة وتونس الشعبية منذ القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين أو "الحركات الاجتماعية" ووقائع "الاحتجاج الشعبى" أو الانتفاضة، والتمرد الاجتماعى، مما عرف الكثير منه فى بلاد مثل مصر وتونس والجزائر والمغرب والسودان، بل أضاف البعض فى مصر مثلاً ظاهرة "المقاومة بالصمت" حيث لا يذهب أكثر من 10%–7 من جماهيرها إلى أى استفتاء أو انتخاب لتأكدهم من وقوع التزوير ، وتزييف الارادات . من هنا يأتى تحفظنا على الحديث عن "الاستثناء"، و"ثوابت الأمم"...الخ و بالمثل يأتى تحفظنا على الحديث عن "التشاؤم الأفريقى" الذى شاع نتيجة ما شهدته شعوب هذه القارة من آثار للاستعمار، والحكم العسكرى، وتداول أشكال الاستبداد، ومظاهر الفقر والإفقار؛ وهى مظاهر لا تجعل ثمة خصوصية لشمال أو جنوب فى هذه القارة، فهى نفسها الشعوب التى عرفت ثورات الكفاح المسلح، والمؤتمرات الوطنية للسيادة الشعبية، حتى قبل ربيع شرق أوروبا، وعرفت حوالى عشرة من حالات "الرئيس السابق" مما أمكن لى عدها... والقيمة المنهجية لهذا "الدفاع" ليست عملاً علميا فحسب، ولكنه "درس الشعوب" الذى يجب أن نبعث به؛ رسالةً إلى "حكام" أفريقيا والعالم العربى، مثلما تتأمله الآن بعناية دوائر استراتيجية فى عواصم العالم الكبرى.

التحدى والاستجابة أم جدلية الصراع الاجتماعى؟

كثيرة هى النظم العربية– الأفريقية التى وقفت– كما قلنا– عند حدود نظريات "ثوابت" الشعوب لتؤكد أوضاعها الأبدية حول زعيم "الضرورة التاريخية" و "الزعامة الكاريزمية"،أو الأبوية والفرعونية....الخ وعندما واجهت البعض مطالب التغيير، تحدثوا عن مقولات التحدي والاستجابة" التى تطلبت مشروعات تاريخية تتعلق أساساً بالثقافات الكبرى وهى التى

أصبحت مع التطلعات الكاريزمية أو الأزلية أفكار "المشروع القومى" أو النهضوى أو العروبى أو الجماهيرى ، وبالضرورة على يد "الحزب القائد" وثورة التحرير الدائمة ... وكلها مسميات "لجدل الثبات" وليس لجدل التغيير أو لتأمل الصراعات الاجتماعية التى أودت مؤخراً بنظم "الثبات"، و"الحكمة القائدة"....

ما الذى أدى إليه قاموس "الثبات" هذا، والذى تفجر الموقف ضده من قبل الجماهير الشعبية فى الشمال الأفريقى، وتباعاً- بهذا الشكل الزاخر بالجدة والمتطلع للتغيير الشامل، وإن واجه تحديات جذرية للتطلعات الثورية؟.

قد تفرض دواعى الاختصار، البحث فقط فى الجذور المشتركة بين ما وقع من ثورات ، أو التمهيد لها فى أكثر من بلد عربى أفريقى شمال القارة لندع تفاصيل الدراسة لمراحل تالية .

* قد لا يخطر لبعض الباحثين الحديث عن دور "الملل الجماهيرى" وراء ما حدث فى بلدان مثل مصر وليبيا على الأقل كأمثلة حادة. إن شباب ميدان التحرير أو بنى غازى حتى الأربعينيات من عمرهم لم يشهدو إلا ذلك "الحاكم"، الذى بقى قابعا فى "شرم الشيخ" أو فى "العزيزية" بل ويهددهم أيضاً بالاستمرار عبر توريثهم لأولاده! وقد رأيت فى ميدان التحرير من عشرات اللافتات ما عبر عن ذلك مباشرة "إرحل بأه out It is time to go".

كما كانت عناصر "كفاية" Kifaya تقول بذلك منذ عدة سنوات، ومعناها المباشر: enough is enough. وهو ملل" سياسى طبعاً يسميه علم السياسة الركودStagnation ، وتُفعّله مظاهر الاستبداد "المستدامة "و المملة بدورها، مثل تزييف الانتخابات ومظهرية الاستفتاءات فى مصر أو "الحشود الجماهيرية.." وتغيير الاتجاهات بين يوم وليلة فى ليبيا ، أو حشد الحزب القائد لشل إمكانيات تداول السلطة فى الجزائر...." الخ، ناهيك عن "ثورة التغيير" لمدة ربع قرن فى تونس! وقد أصبحت "قوة الملل" مثيرة "لقوة التمرد" الكامنة والتى جربتها جماهير مصر الواسعة أيضا فيما سمى انتفاضة ١٩/١٨ يناير ١٩٧٧، أو تمرد قوات الأمن المركزى ١٩٨٦..

* قوة الكذب والأوهام: يلعب الإعلام الداخلى والخارجى أدواراً خطيرة فى حياة الشعوب العربية والإفريقية لتحقيق ما يسمى "بالهيمنة الأيديولوجية" أو ما بات يسميه البعض "القوة الناعمة". ولنراجع دون تفصيل ما قيل عن "الاستقرار" فى مصر وتونس، وأثر المصالحة فى الجزائر، والقيادة الجماهيرية فى ليبيا... الخ. والنموذج الديموقراطى فى موريتانيا...، بل والحريات الواسعة صحفياً وحزبياً فى مصر أيضاً...و مثل ذلك الأكاذيب عن معدل التنمية فى مصر -رغم كل مظاهر الفقر- أو التقدم الاجتماعى الذى رصدته تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية وخاصة عن تونس. وحزمة أكاذيب ثالثة عن "الفكر الجديد أو الاصلاحى"، فى مصر وتونس والعداء للاستعمار فى الجزائر، أو عن براءة العسكريين فى موريتانيا ..الخ ، وعن الدور الإقليمى (مصر/ ليبيا) رغم إنكشاف سلبيات مصر الدبلوماسية، والملل الأفريقى من الضجيج الليبى، ويخلق كل ذلك مخزوناً للتمرد والانتفاض حتى وإن لم تقع الثورة فى وقتها المناسب.

* تمظهُرَات أنماط الإقصاء الاجتماعى: لا نفصل هنا حالة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية التى يقال فيها الكثير، متنوعة هنا وهنالك، ولكنى أقصد حالة "العزلة" التى وضعت فيها هذه النظم جماهيرهاً إلى حد الاستفزاز والتمرد على هذا النطاق من الملايين.

إن حوالى سبع عائلات فى تونس يملكون معظم الثروات، وحوالى ١٥٠ ألف رجل أعمال فى مصر يحيلون حياتهم "نمطاً آخر" أسميناه فى مصر نوعا من الأبارتهيد يعيش فيها الأثرياء فيما يسمى "المدن الجديدة" (المنتجعات)Resorts على هامش القاهرة وفى الساحل الشمالى بينما تعيش جماهير غفرة فى أكثر من ألف و خمسمائة مما يسمى بالعشوائيات حول المدن الكبرى أو ما أسميته فى أكثر من ندوة "بالبانتوستانات". وقس على ذلك استحالة الالتحاق بالمدارس والجامعات الأجنبية ، أو مواقع الترفيه ...الخ . مثل ذلك ما عرفناه عن المال المهرب من مصر وعن بعثرة أموال ليبيا، ومافيات الجزائر وبذخها.. كل ذلك أبعد أثر الطبقة الوسطى فى عملية التنمية بعد أن تم إنهاكها فى مصر أو تدوير أدوارها فى تونس والجزائر، أو نفى وجودها فى ليبيا....

* الإقصاء السياسى، والنفاق وتحمل التناقضات: لم تجر تسمية الحكم فى مصر كثيراً، وطوال العقود الأربعة الأخيرة "بالحكم الشمولى"، رغم أنه لم يتحول عن حالته تلك منذ أوائل السبعينيات، حيث كانت الخدعة فى وجود 25 حزباً سياسياً بدت كرتونية بجوار الحزب الحاكم، ومثل ذلك حالة تونس والجزائر، وأسخف من ذلك فى جماهيرية النظام الليبى !. وهو ليس إقصاء فى إطار مفاهيم الليبرالية الاقتصادية التقليدية التى تتطلب المراجعة طول الوقت من قبل المنظمات الديمقراطية الجديدة، لأنه تم استخدامها من أطراف عديدة دفاعية عن هذا النظام أو ذاك. إنه إقصاء عما يعرف فى جنوب الصحراء أكثر من غيرها عن "العملية الديمقراطية" وتفاعلاتها فى التمثيل الحقيقى للجماهير. وفى هذا الصدد استخدم أيضا "التدين" لعزل المسلمين أو المسيحين فى"مؤسساتهم"الدينية التاريخية (الازهر- الكنيسة – الزيتونة- صوفية السنوسية...) والتى باتت عبئاً على الحياة السياسية المدنية والليبرالية، ولذلك كان الرد فى يد البعض هو "دين سياسى" لا يستطيع أن يقود معارضة اجتماعية حقيقية، وإن قاد "التمرد أو الإرهاب" أحياناً.

* قوة الشرارة والإحساس بالذات فى الميادين: قد يكون ذلك هو ما أثار الدهشة بل والطرافة أحياناً. وأشعر أن ما بعثته قوة "الشرارة" هو ما يجسد معظم "الأحوال" مما قلنا أو لم نقله هنا. حادث بسيط لشاب فى أقصى الجنوب (بوعزيزى فى تونس) يصطدم فيه مع فرد الأمن الذى يلحق به أذى يدفعه لإشعال النار فى جسده. أو يقوم فرد الأمن المصرى بضرب شاب حتى الموت (خالد سعيد بالاسكندرية) وقريب من ذلك فى ليبيا. فتحتشد الجماهير حول الحادث فى تونس لتزحف إلى العاصمة، وفى مصر تنتشر موجة تشهير بالأمن فى دولة عمادها قوتها الأمنية فتأتى حالة الاحتجاج معبرة عن ذلك ليكون "عيد الشرطة" فى 25 يناير موعد اللقاء فى التحرير انتقاماً من رمز الأمن، وزير الداخلية، تحديداً..ولكن .. فى الطريق إلى العاصمة فى تونس، وفى حشود الملايين فى "ميادين التحرير" فى مصر يتدفأ الناس بالكثافة ضد قوة الأمن التى "ترهب عادة فى أجواء فردية، لكن الجماهير هنا تنتزع الخوف وتمتلك إحساساً بالذات وبالأمان لم يكن مألوفاً، حتى ونحن فى التظاهرات المحدودة لحركة كفاية المسيسة منذ 2004 ، لذلك لم نلاحظ "حوادث أمنية" فى المدن الثائرة طوال فترة الاحتجاج إلا ما نظمه "رجال الأمن" ضد الجماهير مما عرف بعضه فى مصر بموقعة الجمل مثلا!!

تنوع ديناميات الثورة فى الشمال الأفريقى:

قد تكون لمنطقة الشمال الأفريقى بعض المعالم المشتركة البارزة كجزء من العالم العربى والإسلامى وأفريقيا، ولكن استقلالية حركة شعوبها لفترة طويلة عن بعضها البعض منذ مواجهة الاستعمار وبناء الاستقلال السياسى يجعل التفاعلات داخلها متنوعة إلى حد كبير، وإن كانت شرارة الثورة قد قفزت بالمشترك مرة أخرى إلى حيز الوجود. ولنستعرض هنا بعض الديناميات التى نتوقع تفاعلها فى أى من الثورات الشعبية لنرى كيف عملت فى تجارب الانتفاض والثورة فى هذه المنطقة:-

*ميراث التحركات الاحتجاجية وآلية "الاجتماعى" و"السياسى": لا يتوفر هذا الميراث مشتركاً فى البلدان الثلاث المتفاعلة بالثورة الآن. ففى مصر كان ثمة تحركات اجتماعية لم تتخذ صبغة سياسية لحد كبير بين العمال والفلاحين والمهنيين وأبناء الطبقة الوسطى، بل وفى الأحياء العشوائية. وقد بلغت فى السنوات الثلاث الأخيرة حوالى 1500 احتجاج واعتصام وإضراب، وإن اتخذت حركات لتجمعات من الطبقة الوسطى فى

الغالب تعبيرا سياسيا أعلى مثل حركة "كفاية" (مثقفين) و 6 إبريل (شبابية) و"دعم محمد البرادعى"... الخ، وكانت الضوابط الامنية أقوى ضد مثل هذه التحركات فى تونس، ولم يكن الأمر فى ليبيا أكثر من ميراث "عمر المختار" فى المقاومة أو الجهادية وهو ما استفاد منه النظام نفسه .بقدر ما أفاد تراث القذافى فى "حشد الأهالى"– الثائرين الجدد!

من هنا بدا ارتباك "الاجتماعى" فى مقابل "السياسى" أحياناً على ساحة هذه الثورات... فسياسات الإفقار والتمايز والإقصاء الاجتماعى الشديدين جعل "الاجتماعى" سبباً بارزاً فى مصر لفترة طويلة قبل الثورة، وقد همَّش ذلك تأثير العمل السياسى الذى نجح النظام فى احتوائه إلى حد كبير كدولة أمنية أحيانا ، و"بالأكاذيب الليبرالية" أحيانا أخرى ، فحجب دور الأحزاب التقليدية إلى حد سهولة رشوتهم بزعم الحوار معهم لعدة أيام من ثورة " ميدان التحرير"، أما فى تونس فكان "السياسيون" أكثر جاهزية، واستفادوا من قوة التنظيم العمالي ومنظمات المجتمع المدنى؛ التى احتواها النظام فى مصر ، ولم تكن قائمة فى ليبيا، كما كانت مترددة فى الجزائر والمغرب، ومقهورة فى موريتانيا!

*بروز الشباب كفاعلين أساسيين فى عملية ترتيب "الانتفاضة" خاصة فى مصر: كانت هذه حدود ترتيباتهم فى البداية كانتفاضة ضد عسف الشرطة ووزير الداخلية، وهم أبناء الطبقة الوسطى بالأساس فى مصر والبرجوازية الصغيرة غالباً والعمال فى تونس، وإذ "بالدفء الجماهيرى" كما قلنا يشمل كافة الطبقات الشعبية فى أنحاء مصر وتونس على السواء. وبينما اقتصرت فى مصر على مدن الوجه البحرى ومدن القناة فى الغالب كانت ساحلية أكثر فى تونس. ويبقى السؤال عن ظروف هذا الشباب المثير للإعجاب بحق مع نظام للتعليم سيء السمعة، واستبيانات عن درجة انتمائه الوطنى المتدهور مما أساء كثيراً لسمعة هذا الشباب فى مصر مقابل تأثير الهجرة لأوربا فى تونس. وإذ بشبكات التواصل الاجتماعى "الفيسبوك" تفرض واقعاً جديداً وتعريفاً جديداً للشباب فى مصر تشير إلى تعلمه ذاتيا من مصادر الحداثة، وتدفع شباب تونس إلى درجة العنف الذى تبادلوا خبرته أو خبرة مواجهته مع المصريين ، وإذ بهذه الجماهيرية والعنف هى التى سادت فى ليبيا، ويبدو أنها أخافت الجزائريين بسبب مرارة التجربة السابقة من الدخول فى عالم الثورية المنتفضة هذا.

*الجيش والحركة الاسلامية: وقد شكلا القوى ذات الأهمية البالغة فى واقع الثورة ومستقبلها. فعلى الرغم من دخول فاعلين جدد مع الشباب إلى ميدان الثورة أو قل "ميادين التحرير" فى مصر مثل النقابيين، وأساتذة الجامعات والصحفيين بل وبعض رجال الأعمال، فقد بقى الجيش والإخوان المسلمون عنصر حسم فى اللحظات الأخيرة إلى حد كبير، خاصة وإن الزخم الشعبى كان متزايداً ومنذراً بخطر التصادم، لو انطلق بروح التمرد فقط عند هذه الجماهير. وكان الموقف الرافض للعنف مع الجماهير من قبل الجيش فى مصر وتونس منذ بداية الحدث ثم التصرف" بموقف ذاتى" للجيش فى مصر وإن جاء خارج إطار الثورية، مما قلل من درجة الاحباط فى اللحظات الحاسمة ، كما قلل من نمط العنف المتبادل فى الثورات. فالجيش المصرى مؤسسة قوية وخطيرة النفوذ وكان يُخشى من أثر تدريبها الأمريكى القوى ولكنها اتسمت فى أكثر من موقف بأنها مؤسسة وطنية تكنوقراطية، مارست الحياد فى أكثر من موقف سابق وحافظت على ذلك هذه المرة أيضاً . والإخوان المسلمون قوة لا يستهان بها؛ كانت تنافس الحزب الحاكم على الحكم وتساومه معظم الوقت ولا يردها إلا الاستبداد الأمنى، ولذا ظلوا لبضعة أيام فى زاوية الحياد بدورهم حتى أدركوا ضرورة الانضمام إلى جماهيرهم وخاصة الشبابية التى سبقتهم إلى الميادين مختلفين مع قياداتهم، وقد اجبر ذلك القادة إلى المراجعة والنزول، بل واندفعوا عقب ذلك فى محاولة لاحتواء الثورة.

وتراهن القوى الإسلامية فى مصر وتونس على كسب الساحة بعد انقضاء "عملية الثورة"– وهو ما حدث من خلال التصديق السريع على "الدستور المؤقت"– فى مصر، أو عقب استقرار الشكل السياسى الجديد فى تونس، بينما تبدو قوى دينية تقليدية وراء الحدث كله فى ليبيا!. وقد كشفت الثورة عن مدى "تأمين الصراع" الذى كان يحققه النظام السابق، فى مصر خاصة، مع الأزهر والكنيسة، ليبقى "التدين" قوة فى يد الحكم المحافظ، وكاد ذلك ينقذ النظام فى مصر حيث حرَّم الأزهر التظاهر وفق تراث الدين عن تحريم الفتنة، كما امتنعت الكنيسة عن أى تعليق إيجابى يشجع الشباب– والفئات المسيحية ومعظمها من الطبقة المتوسطة –على النزول إلى الميادين التى كانت متحفزة لفعل الثورة، ولذا ما زالت العملية الثورية تعانى نتائج الموقف السلبى لهذه القوى الدينية مسيسة أو متدينة بل أنها الآن تبدو أكثر تسيسا مع اشتعال الفتنة الطائفية بين الإسلاميين والأقباط.

*إشكالية دور المجتمع المدنى: لم يستطع أحد أن يشهد دورا بارزا لما يعرف بمنظمات المجتمع المدنى خلال وقائع الثورة مما لابد أن يكون موضع درس لعلاقة ذلك بالتزام هذه المنظمات بالحرفية الحقوقية، أو بالعولمة لمختلف القضايا دون محليتها الديمقراطية. ومن ثم لم تستطع أن تكون تنظيمات ديمقراطية شعبية حقيقية. وهذه مشكلة كبرى لمثل هذا النشاط فى المستقبل.

*دينامية القوى المضادة: عندما استقرت الجماهير بالملايين فى الميادين وخاصة فى مصر التزمت بشعار "السلمية" مكتفية بعد الأيام الأولى للانتفاض وظهور تعنت النظام الأمنى، بشعار "الشعب يريد إسقاط النظام" وشعار "ارحل" لرأس النظام؛ وهو ما تشابه فى تونس ومصر بشكل بارز، وجاء تدريجيا فى ليبيا ولنفس سبب العنف. ولم تتقدم شعارات ومطالب "التحول الثورى" إلا تدريجيا . كان ثمة رعب دائم من قوة أكثر من مليون ومائتى فرد من الشرطة فى مصر ، لكن تنافس قوى الطغيان أدى لانسحابها من العمل فباتت السلطة مكشوفة أمام الجيش والجماهير مباشرة .هنا تدخل الرد الرجعى الشرس من قبل عناصر الحزب الحاكم ورجال الاعمال بأدواتهم المتخلفة (بلطجية وجمال!). ففجر ذلك المطلب "السياسى" عن رحيل النظام بل وأجل "الاجتماعى" نفسه لبعض الوقت ، وأصبحت القوى الرجعية هذه تحمل اسم قوى "الثورة المضادة،" ذات الفاعلية، وذات الصلات العميقة مما سمى ببؤرة "شرم الشيخ" وبقوى التدين التقليدى (كالسلفية والصوفية) والمؤسسات الدينية ، بما أخاف القطاع القبطى فى المجتمع . وهذا امر شبيه بتحريك القبلية (ليبيا) أو الإقليمية (الجهوية) فى تونس . وهذه ليست خاصية مصرية أو ليبية أو جزائرية فى الشمال الأفريقى ولكنها خاصية ترتبط بسياسات الإفقار والهيمنة مرتبطا بنقص خدمة التعليم وزيادة خدمة التضليل الإعلامى المحلى والدولى لتجعل الشعوب عاجزة عن إتمام فعل الثورة، مؤهلة لتقديم الصراع الداخلى أو البينى على الصراع من أجل التغيير الجذرى اجتماعيا وسياسيا .

*مطلب الاستقرار: بدا مطلب "الاستقرار" عقب يناير مباشرة وكأنه أبرز آليات "الثورة" الآن؛ فاختلط بقمتها فى المجلس العسكرى الأعلى فى مصر ورئاسة جديدة محافظة فى تونس لضمان "التوازن" بأكثر من ضمان التقدم نحو أهداف الثورة. وتتمثل إجراءات "الاستقرار" هذا فى تقديم الشرعية "الدستورية" وليست "الثورية".. وهو ما برز فى خطة المسارعة بإجراء "الانتخابات العامة" وانتخابات الرئيس الجديد، وتنظيم الأحزاب التقليدية لمعاركها السياسية (وضع الدستور) وتلهف الإسلاميين والمسيحيين فى مصر على أوضاعهم قبل أن تتنظم القوى الثورية الشبابية فى عملية سياسية قوية وبتشكيلات ديمقراطية مناسبة. ولم يكن أحد يتوقع أن يكون "الحل الدستورى" سباقا بهذا الشكل فى مصر أو تونس أو أنه أمل الثوار فى ليبيا، لكنها اشكالية "الاستقرار" أو الفوضى التى هدد بها رؤساء دول الشمال الأفريقى العربى جميعا ! وفى إطار "مفهوم الاستقرار" الذى ورثته النظم البائدة يراقب الرأى العام فى مصر دور العسكريين ومدى حرصهم على "الفراق" مع نظام "الاستقرار" السابق.

الثورات وفضاءاتها الخارجية:

لا أريد هنا أن أقدم تحليلا للعلاقات الدولية أو الإقليمية لثورات الشمال الأفريقى، ولكنا يمكن أن نطرح أثر "الهويات" الجديدة للثورة على الفضاء

المحيط بها إقليميا ودوليا. ولظروف كثيرة ارتبطت منطقة الشمال الأفريقى بعوالم القضايا العربية الممتدة من جهة والأفريقية من جهة أخرى، والأوربية أو الأطلنطية من جهة ثالثة.

وهى منطقة ملغومة بالمتفجرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، من صراع الحداثة والتقليدية، إلى الصراع العربى الصهيونى، إلى صراع العروبة والأفريقانية، وحتى صراع "الأفريكوم" مع "القاعدة" فى بلاد المغارب الإسلامية!

وبينما تكون الثورات فى بداياتها عادة ذات شجون داخلية، وإذ بهذه الثورات فى الشمال الأفريقى تدخل صراعاتها المذكورة بسرعة تخل بتوازن أى نظام جديد. وهذا ما حدث فعلا بسبب أولى هو علاقة النظم البائدة بالدوائر المحيطة على أساس أمنها الخاص وليس على أساس خطتها الوطنية، محلية أو دولية. من هنا تجد التونسيين وقد شغلتهم "الملاحظات الفرنسية" من الساعات الأولى، كما كان المصريون قلقين من الموقف الأمريكى الحليف للرئيس المخلوع ثم الموقف الإسرائيلى المراهن على "الكنز الاستراتيجى" المتمثل فى حكم ذلك الرئيس، كما أسماه بعض القادة الإسرائيليين وهناك الموقف الخليجى الحذر من تغيير الملوك وأشباههم ، ومن ثم يأتى حضورهم أولا فى هذا الاطار دفاعا عن الرئيس السابق فضلا عن الحالة الليبية التى وجدت نفسها سريعا فى أحضان حلف الناتو، و تعيش بقية دول المنطقة وضعا أقرب للعزلة أو ضرورة البحث عن صديق! من هنا– وليس بحكم الاوضاع الداخلية للثورات – تتخلق "الأزمة" فى الشمال الأفريقى .

ففى هذه الأجواء يحاول الاتحاد الأفريقى "تبرئة ذمته" مع الشمال العربى ونظمه الجديدة عبر الحديث عن "الوساطة " و "التفاوض" فى ليبيا حيث أبرز المأزومين هو عضو الاتحاد الذى بذل الكثير لإثبات "أفريقيته"، ولا يناسب هنا تفسير المادة (4هـ) من ميثاق الاتحاد "للتدخل" الذى تُشَّرعه المادة، ولا القول أن ما يحدث أقرب إلى الانقلابات التى يستنكرها الميثاق، وليس الاتحاد أليفا مع تنظيمات شعبية ديمقراطية فى ليبيا– وقد حرم العقيد قيامها– ليمكن إجراء وساطه حقيقية هناك . ومن ثم يبقى الاتحاد فى النهاية سلبيا خاصة وان وجود حلف الأطلنطى دون اعتراض يسكت أى صوت آخر . أما الجامعة العربية، فتعانى نفوذ الخليجيين، و هى التى قبلت أكثر من مرة فى العقدين الأخيرين كونها "مظلة" لهذا النفوذ الذى أصبح متحالفا مع حلف الأطلطنى مباشرة، فزادها تورطا وهوانا، بينما مصر غارقة فى إعادة صياغة نفسها، فى إطار العلاقة العميقة للنظام السابق مع التحالف الغربى أو الاتفاقات المصرية الإسرائيلية .

من حسن حظ التونسيين أن بقوا بعيدين نسبيا عن هذا الصراع ، إلا ما تعكسه التطورات الليبية ، ومراعاة " المرجعية الفرنسية " لالاف العمالة المهاجرة من أبنائهم . كما لم يسع مصر إلا انقاذ دورها فى القضية الفلسطينية الأم، وقضية مياه النيل الملحة حتى تعود "بوجه الثورة" إلى الفضاء العربى والأفريقى على السواء؛ قد تكون عودة ثورية فى فلسطين لكنها مازالت بيروقراطية تجاه حوض النيل.! مع أن التغيير هنا أيضا لابد أن يكون ثوريا ليتعامل بعمق مع تطورات مثل استقلال جنوب السودان والنهضة التنموية فى اثيوبيا ذات السدود المتعددة .

خاتمة: تساؤلات المستقبل القريب

سواء قلنا بالخروج من إحباط "الاستثناء العربى " أو قللنا من التشاؤم الأفريقى ، يبقى التساؤل عن إمكانات هذه الدول فى القارة والعالم العربى "العودة للتاريخ" بدرجات من الاستقلالية التى تفجرت فى العالم الثالث منذ "باندونج" 1955، وما تبعها من ظواهر سياسية واجتماعية على مستوى هذا العالم فى مواجهة مظاهر العولمة التى تنمو تدريجيا منذ هذا التاريخ ..وهل تستطيع ثورات الشمال الافريقى ، وبامتداداتها العربية أن تغير صورة مصر والعرب فى أفريقيا؟ وقد قرأت عشرات المقالات التى تؤكد تطلع الشعوب الأفريقية إلى هذه النماذج الثورية فى الشمال أو تعرب عن قلقها عليها ؟ ثمة مسألة تواجه "موجة التحرر الثانية " هذه، وهى آليات العولمة الاقتصادية الأشد وطأة هذه المرة عن ظروف الستينيات والسبعينيات ، فهى تملك القوى الناعمة ، والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وهو المُحاور الرئيسى الآن فى القاهرة مثلا بحجة إنقاذ ما يمكن انقاذه ولإجبار النظام الجديد على البقاء فى اطارهما ، فإذا ما تذكرنا أثر شروط صندوق النقد الدولى على انتكاسات ثورات أفريقيا الشعبية أوائل التسعينيات ، وتسليم النظام المصرى والتونسى نفسه لأبعد الحدود بشروطه فى تلك الفترة ، وما يعانيه الجميع الآن لهذا السبب ، نستطيع أن نتأمل التحدى الكبير الذى تواجهه شعوبنا .

لعل أكبر هذه التحديات ، المترابطة عالميا مع المعالجة أو الاحتواء الاقتصادى للثورات الجديدة هو عسكرة آليات العولمة ، ونثر أوهام جديدة حول "الإرهاب" ، وتنظيمات القاعدة لتبرير استمرار العلاقات القديمة أو حماية إسرائيل ..!

وفى الأفق إشارات متجددة لذلك خلال اجتماعات لقيادة الأفريكوم فى عواصم أفريقية ، أو مضاعفة تسليح دول الخليج وضمها لخطط الأطلنطى فى ليبيا ، بل وزيادة عزلة "المغرب" الأفريقية بدعوتها للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجى ، وهو ما سيضع منظمات اقليمية مثل الجامعة العربية ، والاتحاد الافريقى أمام أسئلة خطيرة حول مستقبلهما .ومازلنا جميعا ندهش من عدم جدية هاتين المنظمتين لاحتواء الموقف مبكرا فى ليبيا ، بالتواصل والتفاوض وتفعيل المواثيق قبل أن تقع فى بؤرة الصراع والعزلة بهذا الشكل .

وقد يؤدى ضعف القوى الفاعلة فى "الاتحاد الافريقى والجامعة العربية مثل مصر ، إلى التصاعد الاسلامى من الداخل (قوة الاخوان المسلمين والسلفيين ...الخ) ومن الخارج (طرح النموذج التركى للدولة الاسلامية بما قد ترتاح له القوات المسلحة ، بل ويتأكد حديث دوائر اسلامية متنوعة عن "مشروع اسلامى للشرق الاوسط" تعديلا للمشروع الامريكى السابق بحيث يبقى فيه تصارع " دول عربية اسلامية " مع الشبح الإيرانى أو بنفوذ إيرانى مصدرا لتعويق مطالب التوحد والتحرر القديمة .

تنشأ الآن صعوبات كثيرة حول إعادة صياغة الصراع العربى الاسرائيلى من جهة ، ووضع القضية الفلسطينية دوليا وعربيا وافريقيا من جهة أخرى ، حيث تقلق اسرائيل وحماتها الأمريكيون من توجهات الثورات الجديدة ، حين تؤدى ديمقراطية حقيقية لخيارات جديدة نحوهما ، مما يجعل من مسألة الديمقراطية "الثورية الجديدة " نقيضا لموقف الولايات المتحدة واسرائيل، وهما اللتان طالما سوقا تشوهات الاستثناء العربى وتعويقاته للتقدم فى المنطقة ، ولذا يمكننا متابعة عمليات الاحتواء المتسارعة لدول المنطقة بالخطابات والوعود، على الطريقة الأمريكية رغم استمرار عملية إفشال هذا الخطاب بالعنف الاسرائيلى تجاه الشعب الفلسطينى وضد مشروعات الحل الممكنة (الدولتان).

ويظل السؤال الاخير عن مدى قدرة العمل الشعبى والثقافى العربى الافريقى على دعم روح جديدة للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية معا، وهى الشعارات التى فجرتها ثورات شعوب الشمال الافريقى منذ لحظاتها الأولى.

الفصل الثالث

الثورة الليبية الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل

د. محمد عاشور

أستاذ علوم سياسية

معهد البحوث والدراسات الأفريقية،- جامعة القاهرة.

مقدمة:

حينما هبت رياح التغيير والثورة على كل من تونس ومصر، أكد المراقبون والمحللون السياسيون أن ثروات ليبيا كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور؛ غير أن الليبيين أنفسهم كان لهم رأي آخر!. حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي لتصل إلى صدام مسلح مفتوح بين النظام ومعارضيه، كاشفة الستار عن أسباب أخرى كانت تحت الرماد دفعت الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة؛ أبرزها الفساد في كافة المناحي،وعدم العدالة في توزيع الثروات، وحالة التخلف الذي ترسف فيه ليبيا رغم ثرائها بالنفط، وغياب المعارضة الحقيقية، وانسداد قنوات التواصل؛ فضلا عن "القمع الأمني"عبر اللجان الثورية، والذي امتدت أذرع قمعه إلى الخارج لتلاحق كل من يختلفون مع النظام، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخليا وإرهابي خارجيا[11].

وتهدف تلك الورقة إلى عرض أهم أسباب حركة التمرد الليبية التي تصاعدت إلى حرب أهلية، وعوامل وصول الحالة إلى ما يشبه الجمود، ثم السيناريوهات المحتملة لمسار الأحداث مستقبلاً.

الأسباب الاقتصادية-الاجتماعية

على عكس ما قد يعتقد البعض، تكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدما في دليل التنمية البشرية ، فبعد أن كانت تحتل المرتبة رقم (64) على المستوى العالمي في التنمية البشرية سنة2000م، تقدمت إلى المركز رقم (61) في تقرير سنة2001، ثم المركز 55 في تقرير عام 2009م، فالمركز (52) في تقرير عام 2010م، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الإفريقي في التنمية البشرية.

فمن ناحية ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للذكور من ٤٦ سنة في عام١٩٧٠ م إلى ٧٧ سنة في العام ٢٠٠١م و ارتفع عند الإناث من ٤٨ سنة إلى ٨٠ سنة عن نفس الفترة[12]. وبلغ معدل نصيب الفرد من الدخل القومي عام ٢٠٠٧ نحو ٧٢٩٠ دولارا أمريكيا.[13]

وعلى الصعيد التعليمي بلغت نسب من يعرف القراءة والكتابة من البالغين (١٥ سنة فأكثر) نحو ٨٨,٣١٪ كما ارتفعت نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة. وكذلك وجود ١٥ جامعة منتشرة في أنحاء البلاد (مع مراعاة أن الخدمات التعليمية المقدمة بتلك الجامعات أقل بكثير من البنية التحتية المتوفرة بها)[14].

وعلى صعيد الأمن الاجتماعي تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الأمن الاجتماعي؛ بفضل سياسات الدعم السلعي والتأمين الصحي، وكذا الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام، وذلك رغم تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما عزاه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة إلى أوروبا أو للاستقرار فيها[15].

وفي تقرير نشر في عام 2007م، أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية لإنجازاتها في مجال التنويع الاقتصادي ، مشيرا الى النمو السريع في النشاط غير النفطي (7.5 ٪) والنمو القوي في انتاج النفط (4.7 ٪) في عام 2006. وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم السنوي إلى حد كبير من مستويات متدنية في النصف الأول من عام 2007 إلى حوالي 11 ٪ في الربع الثالث من هذا العام بسبب الزيادة في الأجور العامة وكنتاج لزيادة أسعار الواردات لاسيما الأغذية[16].

وعلى الرغم من تلك المؤشرات، فإن الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون إنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس عام 1969، فقدت ليبيا فرصا عديدة لنهضة شعبها وتقدمه. فالحكم الشخصي الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرة ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم. بل واستخدام تلك الثروة في شراء الأنصار، وترويض المعارضة أو قمعها[17].

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى، (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على خمسين مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا)، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة، فبدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته. ويبدو أن الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها "الأخ العقيد" هو: تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبي[18]. علاوة على ما بدده القذافي وأولاده من ثروة المجتمع الليبي على شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب. مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فرض على ليبيا لعقود طويلة استطاع النظام خلالها تبرير إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها بعض كبار موظفي الدولة[19].

ويمكن القول، إن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003م للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قدرت تكلفتها ببلايين الدولارات (150 بليون دولار)،

لم يحمل كثير تغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع ما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقه الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، في الحد من آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع[٢٠].

وهو ما دفع الليبيين للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت قوة وضعفا عبر الزمن وصولا إلى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف فبراير 2011م، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات، وأن خيرات بلادهم يتم نهبها دون أن يحصلوا منها إلا على الفتات. تلك الاحتجاجات إضافة إلى تعارض برامج الإصلاح التي قادها رئيس الوزراء شكري غانم (2006–2003) مدعومة من سيف القذافي، مع مصالح بعض قيادات الحرس القديم من اللجان الثورية، ورجال الأعمال الذين تضررت مصالحهم بفك الحصار عن ليبيا والانفتاح على الغرب،قادت إلى استقالة شكري غانم وتولي نائبه البغدادي المحمودي ذي التوجه المحافظ[21].

علاوة على ما سبق يمكن الإشارة إلى عامل آخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام التغير الديموجرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي؛ فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي 52 من مجموع السكان (تحت سن 25 عاما) لم يكن مستعدا أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربى عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب وبين واقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة، التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب، بل وهددت مصالح بعض أنصار النظام، الأمر الذي خلق شعورا بعد الرضا تجاه تلك السياسات[٢٢].

وقد عبرت مجموعات ليبية على شاشات ال "فيس بوك" عن أن "بلادهم رغم أنها تأتي في مقدمة البلاد العربية الغنية بالنفط، فإنها تأتي في مؤخرة البلاد العربية تقدما وتطورا"، بل إنها "تبدو مثل دول العالم الثالث الفقيرة، بل والفقيرة جداً".

وعلى صعيد البعد القبلي يمكن القول إن العقيد القذافي وإن كان –في بداية حكمه– قد جعل إلغاء نظام القبلية واحدًا من المبادئ الأساسية لثورته، إلا أنه بعد نحو ربع قرن من الحكم وتحديدا في عام 1994م، ورغبة في ضخ مزيد من الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساسي القيادات القبيلة. وهو ما ترسخ وازداد وضوحا عام 1997م مع توقيع قادة القبائل على ما عرف ب"وثيقة الشرف التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري، والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة للنظام٢٣. أكثر من ذلك فإنه كثيرًا ما استغل الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل إحكام قبضته على السلطة. و طوال فترة حكمه الاثنين وأربعين عامًا كوّن "العقيد القذافي" شبكة من المؤسسات المتناحرة، يتلاعب بهم في مقابل بعضهم البعض لمنع ظهور أي منافس له[24].

الأسباب التاريخية السياسية

علاوة على الأسباب الاقتصادية الاجتماعية فإن الثورة القائمة في ليبيا تعود لاعتبارات وعوامل تاريخية وسياسية أيضا.

فتاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة ، واقتصاراً على حقبة حكم العقيد القذافي، يمكن القول إنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي؛ فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدراً للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها؛ قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات من المهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينيات بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم إلى أوروبا[٢٥]، وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن؛ في ظل فجوة عدم الثقة بين الطرفين[٢٦]؛ ومحدثا حلقة مفرغة عناصرها: الإقصاء والقمع الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرد، فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء وهكذا.

وعلى الصعيد السياسي، يمكن القول إنه عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية، أولها:الثورية القومية، وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة: شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد (الإمبريالية الدولية).

فمن المعلوم أن أحد الركائز الأساسية للنظام الليبي والتي أكد عليها مرارا العقيد القذافي، هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وهو أمر كانت له انعكاساته على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والأفريقية وعلى الساحة الدولية[٢٧]. قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م والتي قادت من بين ما قادت إلى تخلي ليبيا عما لديها من أسلحة أو مشروعات أسلحة دمار شامل وقبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا حادثتي "لوكيربي"، والطائرة الفرنسية[٢٨].

فتقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينا، ومشروعات اتحادية جماعية حينا آخر، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من منظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة[29]، رسخت شعورا بالمرارة لدى قطاعات كبيرة المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات[30] في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبي في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدهم[31].

وعليه فإنه، مثلما كانت حركة ضباط يوليو ١٩٥٢م ملهمة لانقلاب ١٩٦٩م في ليبيا، كانت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، في مصر،التي أزاحت شرعية ثورة يوليو لتفسح المجال لشرعية وعهد جديد، ملهمة لشباب ١٧ فبراير في ليبيا، بالثورة والتمرد على النظام الليبي. وعليه فليس غريبا أن تنطلق الشرارة الأولى للانتفاضة الليبية من مدينة بنغازي، التي تأثرت على مر العصور بما يجري في مصر، وكانت الأقرب لها، وأبناؤها الأكثر قومية وتأثراً بالثقافة والسياسة المصريتين.

وعلى الصعيد الداخلي، يمكن القول إن القذافي استطاع طويلا الحفاظ على سلطته ونظامه، عبر سياسة فرق تسد، والتبشير بمجموعة الأفكار شديدة العمومية التي ضمنها كتابه "الكتاب الأخضر"، وما عرف بالنظرية العالمية الثالثة، والتي استمدها من الإيديولوجيات المختلفة (عروبية، إسلامية، اشتراكية..)[٣٢]، ومن القيم الأساسية للثقافة الليبية، من مثالها "شركاء لا أجراء"، "البيت لساكنه"،"الأرض ليست ملكاً لأحد"...والتي استطاع تأطيرها في مجموعة من المؤسسات ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية، أضفت قدرا من الشرعية المؤسسية structural legitimacy وقدرة على الضبط والسيطرة، علاوة على استخدام النظام قدراته الاقتصادية التي توفرت له من عوائد النفط في نشر أفكاره وإيديولوجيته إلى مدى أبعد بكثير من قيمتها ومضمونها[33]. وممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد، والذي بلغ قمته في التسعينيات من القرن العشرين، مستغلا في ذلك، الحظر المفروض على التعامل مع النظام الليبي والذي حال دون تكشف تلك الممارسات[34].

ورغم كافة الشعارات الخاصة بحكم الجماهير والشعب ، ورغم التنظيمات والهياكل الشعبية الهادفة إلى ترجمة فلسفة الكتاب الأخضر بشأن حكم الشعب نفسه بنفسه، والمتمثلة في المؤتمرات الشعبية بمستوياتها المختلفة وفي قمتها مؤتمر الشعب العام، والتي هي بمثابة السلطة التشريعية، واللجان الشعبية (السلطة التنفيذية). فإن الواقع العملي يشير إلى أن السلطة تركزت بيد اللجان الثورية، والتي تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين الذين أعلنوا التزامهم وإيمانهم بأفكار العقيد القذافي وأطروحات الكتاب الأخضر، والتي أنشئت في عام ١٩٧٩م. وهو ذات العام الذي استقال فيه العقيد القذافي وبقية زملائه من الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام. حيث أكد العقيد القذافي – آنذاك– أنه بذلك قد تم فصل السلطة عن الثورة؛ وأن السلطة أصبحت بيد الجماهير؛ وأن الحكومة بأشكالها التقليدية قد انتهت؛ مؤكداً أن قيادة الثورة يجب ألا تتولى أي منصب سياسي أو إداري، وأن تتفرغ لتحقيق غايات الثورة وتصحيحها، ومنذ ذلك الحين، أصبح يطلق على العقيد القذافي لقب "قائد الثورة"[35]، وأصبح المنصب الرسمي الوحيد للعقيد القذافي في الهيكلية الرسمية للدولة الليبية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة[٣٦].

ولقد لعبت اللجان الثورية دوراً مهماً في العمليات السياسية في ليبيا خلال العقود الماضية، حيث أصبح هناك خطان متوازيان للسلطة في ليبيا. الأول هو سلطة الشعب الممثلة في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام ، ويقع ضمن اختصاصها تسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة. والثاني هو سلطة الثورة التي يبدأ تسلسلها القيادي من العقيد القذافي والأعضاء الباقين من مجلس قيادة الثورة إلى اللجان الثورية؛ التي تقوم بمهمة مراقبة اللجان الشعبية ولها سلطات أوسع وأقوى. واستطاعت في كثير من الأحيان أن تستغل المواجهات مع القوى الخارجية –وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية– للحصول على المزيد من السلطة والنفوذ داخليا وخارجيا[37].

وقد حالت صورية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية، دون مشاركة شعبية حقيقة في شؤون الحكم[٣٨]. حيث قدرت إحدى الدراسات حجم العزوف الشعبي عن المشاركة بما يتراوح من ٥٠–٨٠٪ ممن لهم حق المشاركة[٣٩]. كما نشأت طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة والثروة يصعب التغلب عليها؛ في ظل مناخ الفساد والإفساد الذي ضرب كافة جوانب المجتمع بما في ذلك أعلى مستويات النظام[40]؛ خاصة مع عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقي مستقلة عن النظام[٤١].

وقد تواترت انتقادات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية للممارسات القمعية للنظام الليبي، فقد أعربت الأولى عن قلقها إزاء العدد الكبير المزعوم لحالات الاختفاء القسري وحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً"[٤٢]. وجاء في تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٠ م أنه" ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، ولم تظهر السلطات قدراً يُذكر من التسامح إزاء المعارضة. وعُوقب بعض منتقدي سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان. واستمر احتجاز معتقلين سابقين-(في معتقل خليج غوانتنامو)، كانت السلطات الأمريكية قد أعادتهم إلى ليبيا، وقُبض على بعض أهالي الضحايا الذين كانوا يسعون لمعرفة الحقيقة. ولم يتضح مصير مئات من حالات الاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في عقود السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وظل جهاز الأمن الداخلي، الذي كان ضالعاً في هذه الانتهاكات، يمارس عمله وهو بمنأى عن المساءلة والعقاب"[٤٣].

ورغم الآمال التي علقها البعض على المشروع الإصلاحي لسيف الإسلام القذافي[٤٤]– نجل العقيد القذافي– ومحاولته تقليص نفوذ اللجان الثورية فيما وُصف – في بعض الأحيان– بأنه صراع بين الإصلاحيين والمحافظين[45]؛ فإن ذلك المشروع واقعيا كان أداة في إطار الصراع من أجل السيطرة على السلطة والنفوذ بين النخب داخل النظام ونظر له كثير من الليبيين نظرة توجس وارتياب بفعل ميراث الفساد والاستبداد الذي عانوا منه جراء ثورة الفاتح وحقبة الحصار الدولي[46]. يؤكد ذلك أن اللجنة الأساسية لمكافحة الفساد التي شكلها "القذافي"، فشلت في تحقيق غايتها وكانت انتقائية في أداء مهامها، على نحو جعل منها أداة لفرض الوصاية والسيطرة على الكيانات الاقتصادية والمالية المتعاملة مع الشركات الأجنبية، وخضوعها لإشراف الموالين للنظام[47].

وهكذا فإنه برغم – وربما بسبب– ما شهدته ليبيا من انفتاح اقتصادي منذ رفع العقوبات عنها عام 1999م من جانب الأمم المتحدة، والتي تسارعت وتيرته منذ عام 2003م، والذي لم يتزامن معه إصلاح سياسي ملائم؛ بفعل تردد القيادة السياسية في اتخاذ قرار التحول؛ في ظل ضغوط وصراعات القوى بين المؤيدين والمعارضين للمشروع الإصلاحي، تصاعدت حدة التوترات الداخلية، وتنامت قوى المعارضة للنظام. إلا أنها لم تكن قادرة وحدها على إزاحته. في ذات الوقت، لم تكن القوى الخارجية تثق في قدرة معارضة الداخل ولا الخارج الليبية على القيام بهذا الدور بفعل تشرذمها، وغموض غاياتها وأهدافها[48]؛ لذا كان التعويل على التغيير من داخل النظام ممثلا في المشروع الإصلاحي لسيف القذافي.

إلا أن قيام ثورتي تونس ومصر غيّر الموازين؛ في ظل تشابه النظم الثلاث من زاوية: عدم الاعتقاد بقدرة المعارضة على الإطاحة بها. فقد أدت الثورات الشعبية المصرية والتونسية إلى تقويض الصورة النمطية عن أجهزة القمع العربية وقدراتها الفائقة على التنبؤ بالأحداث وقدراتها الدائمة على سحق التمردات والقضاء عليها.وكانت ثورة مصر بمثابة الشرارة التي أطلقت عنان الثورة الليبية، خاصة في شرق البلاد.

وفي المقابل كشفت ردة فعل سيف الإسلام القذافي تجاه أحداث الشرق عن هشاشة مشروعه الإصلاحي في ظل انحيازه التام إلى سياسات والده القمعية في مواجهة المتظاهرين السلميين الأمر الذي توارت معه ثقة العالم الغربي في مصداقيتة بشأن الإصلاح السياسي في البلاد. في ذات الوقت الذي مثلت فيه حركة الاحتجاجات الليبية فرصة تاريخية للتخلص من نظام العقيد القذافي، الذي كان بمثابة شوكة في حلق كثير من النظم ليست الدولية فقط، بل والإقليمية العربية منها، والأفريقية.

عوامل استمرار الأزمة في ليبيا

مع عجز الثوار عن تحقيق تقدم عسكري يسمح بافتراض إن نظام القذافي سيسقط قريباً، ومع عجز قوات العقيد القذافي عن إزاحتهم عن المواقع التي حرروها. وصلت الأمور إلى "حال الجمود"، وهو ما يدفع للبحث عن أسباب ذلك الجمود.

الطبيعة الشخصية للعقيد معمر القذافي

العقيد القذافي شخص يتسم بالعناد والتصلب في مواقفه، والنزق في ردود فعله، ومن غير المتوقع أن يتنازل بسهولة لمطالب المنتفضين، فهو لم يتنازل لمطالب زملائه في مجلس قيادة الثورة، وتعامل مع معارضيه بقسوة غير معهودة، ولم يبق إلى جانبه من أعضاء المجلس المذكور إلا بضعة أشخاص يعدون على أصابع اليد الواحدة، مثل مصطفى الخروبي، وأبو بكر يونس والخويلدي الحميدي (على علاقة نسب مع العقيد حيث تزوج ابنه الساعدي من كريمة الأخير).

عدم وجود مؤسسة عسكرية وجيش وطني

يمكن القول بعدم وجود جيش قوي في ليبيا على غرار مصر وتونس. وهو ما كان يقصده القذافي بدقة؛ فالعقيد الليبي كان يخشى الجيش، ولا يثق به، ويعتبره خطراً على نظامه، ولهذا قرر حله تحت مسمى 'الشعب المسلح' كبديل[٤٩]، حيث يتم تدريب الشعب على استخدام السلاح ولكن يظل السلاح (بلغت قيمته نحو 13 مليار دولار ، بما يفوق حاجة جيش قوامه 55 ألف

جندي في تلك الفترة[50])، ومخازنه تحت سيطرة وهيمنة النظام، وحراسة الموالين له من الميليشيات وقوات الأمن الخاصة التي يرأسها أبناؤه أو إفراد قبيلته، على حساب الجيش الرسمي للبلاد. ويعود ذلك إلى محاولة الانقلاب الأولى التي قام بها عمر عبد الله المحيشي عضو مجلس قيادة الثورة.

إن ما ترتب على هذا الهيكل العشوائي المتداخل هو أنه بعكس مصر أو تونس، ليس هناك أية جهة لديها السلطة والموارد التي تمكنها من الإطاحة بالديكتاتور؛ لذا فإنه من المستبعد أن يلعب الجيش دوراً كبيراً في حسم الأوضاع لهذا الطرف أو ذاك. كما أن النظام الليبي تعلم من تجربتي تونس في الغرب ومصر في الشرق، وهو يعتقد أن تردد النظامين فيهما في ارتكاب مجازر دموية ضد المتظاهرين هو الذي أدى إلى سقوطهما، ولذلك حشد كل ما في جعبته من وسائل قمعية لإخماد الانتفاضة الشعبية.

ضبابية الموقف الغربي وانقسام القوى الكبرى

رغم استخدامه كل ما لديه من أوراق، سواء الأمنية منها أو الدعائية، بما في ذلك تسريب إنباء عن قيام دولة إمارة إسلامية في شرق ليبيا بعد سقوط المنطقة بالكامل في يد المتظاهرين والتحذير من تداعيات انهيار النظام على مسألة الهجرة باتجاه أوروبا؛ وقفت الدول الغربية في معظمها موقفا عدائيا تجاه النظام الليبي، وفي المقابل، وبسبب افتقار العالم الغربي لمعلومات واضحة عن تشكيل ومكونات قوى المعارضة، وتوجهاتها الفكرية، والسياسية، والاقتصادية[51]، والخوف من مرحلة ما بعد القذافي[52]، اتسم الموقف الغربي بدرجة من التردد والضبابية، ما بين الإقدام على مساعدة قوى المعارضة مالياً وإنسانياً وفرض حظر جوي وتوجيه ضربات جوية لقوات العقيد القذافي ومنشآته العسكرية لحماية المدنيين، والامتناع عن إمداد قوى المعارضة بالعتاد والتسليح اللازم لتمكينهم من مواجهة قوى النظام التي تفوقهم تسليحا، وكذا الامتناع عن إرسال قوات برية لحسم النزاع لصالح المعارضة. الأمر الذي أضفي درجة من الجمود على أرض الواقع لعدم قدرة أي من طرفي الصراع على حسم النزاع عسكريا لصالحه[53].

ويبدو أن حالة الجمود العسكري والسياسي التي تشهدها الأزمة الليبية إنما تعكس في جوهرها طبيعة التناقض وتعقد المصالح وتشابكها في النظام الدولي الراهن بعد نهاية الحرب الباردة. فعلى حين أكدت دول مجموعة البركس BRICS (روسيا، الصين، الهند، البرازيل ، جنوب أفريقيا) في اجتماعها السنوي الثالث في ١٤ نيسان (أبريل) ٢٠١١ على ضرورة التسوية السلمية للأزمة الليبية، ورفض التدخل العسكري لحلف شمال الأطلنطي في ليبيا. سارعت فرنسا منذ البداية إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، ودفعت باتجاه التدخل العسكري في الأزمة الليبية. وفي حين وقفت الولايات المتحدة موقفاً متردداً في البداية، حاولت بريطانيا اللحاق بركب التدافع الدولي على ليبيا في موقف وسط بين الموقفين الفرنسي والأمريكي. ولم يخل موقف بعض الدول الأوروبية أعضاء حلف شمال الأطلنطي مثل إيطاليا وتركيا وألمانيا واليونان من التردد والغموض، في ظل تضارب المصالح وتعقد الحسابات[54].

وبالنسبة للموقف الأمريكي فإنه يقع أسير اتجاهات ثلاثة تسود المؤسسات والمصالح الأمريكية[55]. أول هذه المواقف تعبر عنه الشركات النفطية الأمريكية التي ترغب في الوصول إلى النفط الليبي حتى لو كان الثمن تقسيم ليبيا. الموقف الأمريكي الثاني تعبر عنه وزارة الدفاع الأمريكية التي لا تريد أن تخوض حرباً لمصلحة الشركات النفطية. ويرتبط الموقف الأمريكي الثالث من الحرب في ليبيا بصقور الإدارة الأمريكية أمثال سوزان رايس وهيلاري كلينتون. ويميل إليه الرئيس أوباما ومؤداه ضرورة رحيل القذافي[56].

وإذا كان يمكن تفهم الامتناع عن إرسال قوات برية؛ لما يمكن أن يحدثه ذلك من انشقاق داخلي وإقليمي، على الصعيدين العربي والغربي حول دور تلك القوات ومهمتها، فإن التخوف من مرحلة ما بعد القذافي هو ما يفسر تردد العالم الغربي في إمداد قوى المعارضة بالتسليح الكافي لحسم الصراع، وهو ما ينقلنا لمناقشة احتمالات المستقبل.

خيارات المستقبل

يمكن القول أن ليبيا أمام عدة خيارات:

السيناريو الأول: يُعدْ من بين أسوأ السيناريوهات المحتملة لليبيا هو تقسيمها إلى مناطق شرقية وغربية؛ فـفي ظل تواصل القتال دون وجود ضربة حاسمة لصالح أي من الأطراف. يمكن تصور أن ينفرط عقد الوحدة الليبية إلى دولتين أو ثلاث، بحيث يبقى النظام في إحداها. وستكون النتيجة هي المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح؛ حيث ستسعى القبائل من كلا الجانبين إلى الانتقام لنفسها من أعدائها، وهو ما يهدد بتكرار نموذج العراق أو الصومال أو أفغانستان[57].

السيناريو الثاني: فهو سقوط حكومة العقيد القذافي[58]؛ وسيطرة قوى المعارضة على كامل أقاليم البلاد، وهو الأقرب للتحقق –من وجهة نظرنا– حال تقديم الدعم للثوار، أو زيادة الضغط على النظام ومحاصرته بما قد يدفع إلى انهياره من الداخل. على أن ذلك السيناريو لا يخلو من آثار جانبية تجسدها سيناريوهات فرعية مؤداها انشقاق صف المعارضة بمجرد أن تتمكن من تحقيق الهدف الذي كانت قد توحدت من أجله وهو التخلص من القذافي ونظامه. لذا سيظل سيناريو الانقسام واردا وقد يتطلب تدخلا دوليا في صورة إسال قوة حفظ سلام أجنبية، أو شيئًا أكثر فاعلية إلى ليبيا لتوفير الأمن. وهو ما سيثير الكثير من المخاوف والتساؤلات حول من الذي سيقوم بتوفير القوات أو يقبل بتحمل التكاليف[59].

السيناريو الثالث: فمؤداه قدرة النظام الليبي على التغلب على كل التحديات والتحالفات التي تواجهه استنادا إلى تحالفاته القبلية والإقليمية العربية والأفريقية، وأرصدته المالية، واستعادته السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، ورغم ضعف ذلك الاحتمال في ضوء المعطيات الآنية على أرض الواقع السياسي والعسكري، فإنه حال حدوثه سيؤدي إلى كثير من التعقيدات الإقليمية والدولية سيتعين معها غالبا الإطاحة بالنظام من خلال العمل السري وفرض العقوبات أو تعديل سلوكه فحسب من خلال التدابير الاقتصادية وغيرها. وهذا، على أي حال، هو المنحى الذي سبق وأقنع القذافي من قبل بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل.

خاتمة

خلاصة القول، إن هناك العديد من الأطراف الفاعلة والمتغيرات فيما يتعلق بالأزمة الليبية، حتى إنه لا يمكن لأحد أن يعرف ماذا سيحدث لاحقًا، على أن المؤكد، إنه أي كان ما ستسفر عنه الأحداث فإنه سيكون له تداعيات داخلية وإقليمية ودولية، فليبيا ما بعد القذافي لن تكون بحال هي ليبيا القذافي.

فمن الواضح إنه، كما ذهبت إحدى الدراسات بحق، كلما زاد أمد بقاء النظم المستبدة في الحكم، كلما زادت احتمالات عدم الاستقرار بعد زوالهم من السلطة، خاصة إذا جاءت الإطاحة بهم عبر عمل قسري، الأمر الذي يفرض بقوة ضرورة قيام نظم تؤمن بتداول سلمي للسلطة بصورة سلمية ودورية على نحو يحول دون قيام نظم مستبدة طويلة الأمد بالمنطقة.[60]

القسم الثاني

التحديات التي تواجه الحكومات والسلطات الانتقالية

فرانسيس ن. إيكومي
رئيس الجلسة

الصورة 2 من اليسار إلى اليمين : الدكتور سواري، الدكتور ايكومي الدكتور هناد والبروفيسور الهواري

القسم الثاني

التحديات التي تواجه الحكومات والسلطات الانتقالية

فرانسيس ن. إيكومي
رئيس الجلسة

هناك تحديات تواجهها دول شمال إفريقيا التي تجاوزت المرحلة الأولى من الثورات (مصر وتونس)، و التي لم تواجه بعد هذه الثورات بصورة كاملة (مثل المغرب والجزائر وموريتانيا)، لاسيّما ليبيا التي نحت ثورتها منحاً خاطئاً، وتحولت إلى حرب أهلية.

بالرغم من أنه كان يُنظر إلى دول المغرب العربي على أنها في مجملها مختلفة عن باقي أفريقيا، إلا أن بين دول المغرب نفسها فروقا اجتماعية وسياسية وحتى اقتصادية، وهو الأمر الذي يفسر جزئياً تفاوت طبيعة الثورات وسرعة انتشارها في هذه البلدان. وعلى سبيل المثال، بطء وصول الثورة إلى المغرب يمكن تفسيره جزئياً بثنائية النظام السياسي؛ حيث يجمع بين سمات النظام الملكي من ناحية، وعناصر الدولة الحديثة من ناحية أخرى، متمثلاً ذلك في شخص الملك ورئيس الوزراء على الترتيب.

ويبدو أن تمسّك غالبيّة المغاربة بالنظام الملكي يجعل فرص الانقلاب على النظام ضئيلة مؤدياً إلى فكرة "إستثناء مغربي". وبالمثل، كانت هناك تنبؤات تحدثت عن أن الجزائر قد تكون مكاناً جذاباً لثورات شمال إفريقيا، إلا أنه يبدو أن استنـــزاف البلاد بحرب أهليّة دامية في التسعينيّت من القرن الماضي يفسر جزئياً أسباب عدم حدوث ثورة هناك حتى الآن (2011). كما يمكن الحديث عن عوامل أخرى تسببت في غياب الثورة عن هذه البلدان ، من بينها السياسات الاستباقية من قبل السلطة.

أما بخصوص احتمال انتقال العدوى إلى مناطق القارة جنوب الصّحراء، فثمّة فكرتان سائدتان. الأولى، ترى أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نالت حصتها من الثورات في التسعينيات، أثناء الموجة الديمقراطية الثالثة في أفريقيا بينما كان شمال أفريقيا محمياً بما يدعى بـــ "الاستثناء المغربي"، ولذلك قد لا تصل ثورات شمال أفريقيا إلى منطقة أفريقياجنوب الصحراء. أما الفكرة الثانية فترجح أن الموجة الديمقراطية الثالثة لم تكن بالعمق المطلوب وأن مساحة الديمقراطية ما زالت محجّمة. لذلك، قد تتحمس بعض شعوب منطقة أفريقيا جنوب الصحراء للخروج إلى الشوارع. ولكن لكي يحدث كل هذا، ستظهر نفسها بطريقة مختلفة نظراً للواقع الذي تنفرد به كل دولة أفريقية. وهناك بالفعل بعض بوادر ثورات شعبية في دول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مثل سوازلاند، وبوركينافاسو ولكنها لم تصل إلى درجة حدة نظيراتها في شمال إفريقيا. هذه بعض القضايا التي تناقشها بالتفصيل الأوراق المقدّمة في هذا القسم.

الفصل الرابع

الإصلاحات السياسية المعلنة مؤخرا في الجزائر

نظرة عامة

د. محمد هناد، جامعة الجزائر

مقدمة:

تعرض هذه الورقة للإصلاحات السياسية التي أعلنت عنها السلطات العمومية الجزائرية في أعقاب ما عرف ب "ثورات الربيع العربي" وذلك من خلال مجموعة من النقاط الرئيسة، أولها: مجموعة من الملاحظات العامة، ثم تناول ظاهرة الاحتجاجات في الجزائر وطريقة تعامل السلطات معها، بعد ذلك تعرض الورقة لبيان طبيعة الإصلاحات المعلنة، وصولا إلى مدى خصوصية حالة الجزائر في سباق الانتقال لنظام ديمقراطي.

مدخل وملحوظات أولية

تظل بلدان شمال إفريقيا، منذ شهور، تشهد حراكا سياسيا كبيرا في اتجاه تغيير الأوضاع. صحيح، إن كل بلد يختلف عن غيره من هذه البلدان من حيث ظروفه وشروط نجاح مسيرة الانتقال فيه، لكن ليس من الخطأ القول إنه، في نهاية الأمر، اختلاف في التشابه مادامت الدواعي الأساسية واحدة: إقامة حكم راشد يكفل كرامة الإنسان ويمتاز بالمشروعية وحسن الأداء.

لكن كيف يجب أن نصف ما يقع في هذه البلدان هل هي "ثورات" فعلا ؟ ومن دون الدخول في جدل نظري، تكفي الإشارة إلى أن كلمة "ثورة" تبدو غير صالحة لوصف ما تشهده المنطقة من حراك سياسي. بل لعل الأصح هو كلمة "انتفاضة"، ذلك أن كلمة "الثورة" لا يصح استعمالها إلا بعد مرور مدة من الزمن، طويلة نسبيا، يتبين لنا بعدها حصول تغييرات جوهرية أكيدة في طبيعة الممارسة السياسية في البلاد بصورة لا رجعة فيها. أما كلمة "الانتفاضة" – التي تبدو أدق وصفا لراهن الحال – فإنها تشير إلى تمرد على وضع قائم بهدف قلبه، لكن من دون وضوح الغايات على أساس برنامج مفصّل منذ البداية (لا مجرد ما يمكن استنتاجه من خلال الشعارات) ومن دون قيادة معترف بها لتوجيه التغيير، ذلك أن تطلعات المنتفضين، في البلدان المذكورة كما في غيرها، تظل غير واضحة مادام من الخطأ أن نتصور هؤلاء على رأي واحد، لاسيما في مجتمعات فقيرة من حيث الممارسة الاجتماعية والسياسية وإيجاد آليات للتحاور وتعلم سبل فض النزاعات. إن فقر هذه الممارسة هو الذي كرس سيادة أنظمة حكم أسكتت الجميع.

ثم إن مفهوم كلمة "الانتفاضة" يسمح بترك الباب مفتوحا على جميع الاحتمالات ؛ وتلك هي سمة المرحلة الحالية أصلا حيث توصف بكون النظام القديم فيها لم يزل بعد والنظام الجديد لم يولد بعد ! وقد بينت لنا التجربة كيف أن الانتكاسة تبقى دائما أمرا واردا.

إلى حد الآن، يبدو أن تونس ومصر قد اجتازتا الامتحان الأول بحيث تم تحقيق نداء "الشعب يريد إسقاط النظام"، وهما الآن تتلمسان طريقهما لتحقيق "مطالب الثورة" بالانتقال نحو نظام حكم راشد. وأما المغرب، فقد حرص نظام حكمه على استباق الأحداث حيث سارع ملكه إلى إعلان إصلاحات محددة لا ندري الشكل الذي ستتخذه في الميدان ومدى قدرتها على أن تصير قدوة للغير في التغيير، لاسيما وأن الأحداث الأخيرة في هذا البلد قد تكون من العلامات التي تدل على أن الأمور قد تكون أصعب مما كان متوقعا.

أما ليبيا، فتظل تعيش حربا ضروسا ما بين كتائب نظام حكم ظن نفسه منيعا بفضل حكمة زعيمه وحب شعبه المزعوم له وبين ثائرين مسلحين تدعمهم قوات النايتو وكأن الحرب هناك لم تعد حربا داخلية بقدر ما صارت حربا بين "المجموعة الدولية" ونظام حكم لم يعد لأفراده سبيل غير الدفاع المستميت عن أنفسهم بكل الوسائل المتاحة. في غضون ذلك، لم تهتد الآليات الإقليمية والقارية (مثل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي) بعد إلى سبيل لحل الأزمة الليبية وليس هناك ما يدل على احتمال دور بارز لها في المستقبل بعد أن صار حل هذه الأزمة مرهونا بالمجموعة الدولية وقوات النايتو.

ظاهرة الاحتجاج في الجزائر وطريقة تعامل السلطات العمومية معها.

لقد توقع الكثير من المتتبعين للأوضاع السياسية بالمنطقة حدوث ثورة في الجزائر مباشرة بعد تونس، غير أن شيئا من هذا القبيل لم يقع إلى حد الآن. هذا، ولا تزال الأوضاع في الجزائر غامضة كثيرا، كما لا يزال نفس السؤال يتكرر طرحه، من حين إلى آخر، منذ استقلال البلاد: "الجزائر، إلى أين؟".

للتذكير، لقد تحرك الشارع الجزائري مبكرا، سنة 1988. وقد بدأت أولى الخطوات الفعلية للانتقال نحو نظام ديمقراطي إلا أنه سرعان ما أخفقت المحاولة لتُتبع بمأساة وطنية لا تزال تداعياتها متواصلة إلى اليوم وإن خفت حدتها كثيرا.

في جانفي الفارط، وقعت أحداث شغب ضد غلاء المعيشة دامت أياما قليلة واكتفت السلطات، في إخمادها، بالاستجابة لمطالب المتظاهرين المباشرة. يبدو أن هذه السلطات لم تنظر إلى السخط عن الأوضاع المعيشية من حيث هو، أولا وقبل كل شيء، حالة ذهنية لا يكون فيها تعبيرا عن الشعور بالهشاشة الاجتماعية فقط بل أيضا، وبصورة خاصة، بفقدان الكرامة الإنسانية. وعندما تبلغ الأمور هذا الحد، معناه أن هناك عجزا في تدبير الشأن العام، مشفوعا بنقص في التواصل.

تشهد الجزائر، منذ فترة، تزايدا في عدد الإضرابات والمظاهرات والاعتصامات. يكاد لا يمر يوم إلا ووقعت فيه مثل هذه الأحداث في أكثر من مكان من الجزائر. في تعاملها مع هذه الوقائع، تبدي السلطات العمومية نوعا من الاستجابة للمطالب المعيشية، عكس المطالب السياسية التي تقمعها. لكن ما هو أخطر في ما يخص الاستجابة للمطالب المعيشية يتمثل في كون رد فعل سلطات البلد يأتي انطلاقا من فهم مباشر لهذه المطالب، بمعزل عن الاعتبارات السياسية، لاسيما وأن الوفرة المالية الناجمة عن الريع النفطي تسمح بذلك. إن ما يتهدد الجزائر اليوم هو التفكك الاجتماعي بسبب ما يمكن تسميته بالنزعة المطلبية المفرطة لدى كل فئة من فئات المجتمع التي يبدو وكأن الأنانية هي التي صارت تحركها وليس الرغبة في التفكير والعمل معا.

هكذا، يبدو أن سلطات البلاد لا تدرك أنه من الخطأ الاكتفاء بالاستجابة المباشرة لهذه المطالب المتواصلة من دون رؤية سياسية أعمق ذلك أن مطالب بسيطة قد تتذر بتطورات خطيرة لم تكن تخطر على البال. ثم إن اختصار أحداث الشغب إلى مشكلات متصلة بمستوى المعيشة اليومية ينم عن عمى سياسي. أولا، لأن الجزائريين، مثل سائر شعوب العالم، لا يمكن أن يعتبروا مجرد مستهلكين ؛ ثانيا، عندما تطرح مسألة غلاء المعيشة فإن الأمر يتعلق، أصلا، بالقدرة الشرائية للمواطن، أي، في نهاية الأمر، بمسألة العدالة الاجتماعية التي تحيل، بدورها، على مسألة طريقة تسيير شؤون البلاد. إن الطريقة التي اعتمدتها السلطات العمومية إلى حد الآن في التعامل مع الاحتجاجات جعلها لا تقدم الحلول المناسبة وتدخل في حلقة مفرغة لأنها تعطي الانطباع أنها مستعدة لتلبية جميع المطالب المادية بفضل ما تحظى به من وفرة مالية هشة مادامت ناجمة عن الريع النفطي وليس عن العمل المنتج. لقد فرضت عليها هذه الطريقة تأجيل اتخاذ الإجراءات الضرورية التي يفرضها تقويم الاقتصاد الوطني. إن الجزائر هي اليوم أحوج ما تكون إلى ترشيد اقتصادها الوطني الذي أصبح يعاني مشكلات كبيرة، لاسيما : (1) تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي وتهريب السلع (2) انتشار ظاهرة الفساد والتهرب الضريبي على أوسع نطاق ؛ (3) سيادة النزعة التجارية على النزعة الإنتاجية ؛ (4) غياب الثقة لدى المستثمرين بسبب عدم استقرار القوانين والصعوبات البيروقراطية. أضف إلى ذلك ما يتسبب فيه الاقتصاد الموازي من أخطار لصحة المواطنين والسكينة العمومية والبيئة.

هناك مسألة أخرى، ألا وهي مسألة التواصل الذي يشكل وسيلة أساسية، سواء بالنسبة إلى الحكم الراشد ورقي المجتمع بشكل عام. لكن ما نلحظه، في الجزائر، هو أن هناك نقصا كبيرا في هذا التواصل، ليس على مستوى المؤسسات السياسية فحسب بل أيضا على مستوى المجتمع عموما. إن هذا النقص في التواصل ليس إلا من عواقب الحكم الواحد الذي لم يسمح بثراء الممارسة الاجتماعية والسياسية من خلال التعبير عن الصراعات وتعلم فضيلة الحوار فيها وإتقان سبل فضها. هذا، ويمكن القول إن مسألة التواصل صارت أكثر تعقيدا منذ ظهور الإرهاب حيث يبدو وكأن السلطات العمومية صارت تقول للمواطنين أنتم لا تتقون فينا، فلا نحاور إلا من نختاره نحن ووفق شروطنا. أما المواطنون، في عمومهم، فكأنهم يردون على هذه السلطات أنتم كلكم من طينة واحدة وليس لدينا ما نتحدث فيه معكم سوى مواصلة التعبير عن سخطنا والتمرد على أوامركم كلما استطعنا. صحيح، هناك هامش لا بأس به من التعبير الحر في الجزائر عن طريق الصحف الخاصة. لكن هل يمكن الحديث عن ممارسة لحرية التعبير والتواصل في ظل غياب الوسائل السمعية البصرية المستقلة والاكتفاء بتلك التي هي تابعة للدولة والمؤتمرة بأوامرها إلى درجة أنها صارت تعمل بنفس النظام البروتوكولي المعروف على مستوى مؤسسات الدولة، عوض ترتيب أخبارها بحسب أهمية الأحداث.

الإصلاحات المعلنة (طبيعتها والتصور المعتمد في تطبيقها)

لابد من الإشارة إلى إن الإصلاحات الجاري الحديث عنها في الجزائر منذ خطاب رئيس الجمهورية الأخير، في منتصف شهر أفريل الأخير(2011)، لم تعلن بعد قيام "ثورة" أدت إلى الإطاحة بالنظام السابق وتعويضه بسلطات مؤقتة أملتها الأحداث مثلما وقع في كل من تونس ومصر. لقد جاءت هذه الإصلاحات تحسبا لهذه "الثورة" الواقعة في المنطقة وفي ظل انسداد سياسي بقي يعطل إمكانيات البلد البشرية والمادية منذ مدة طويلة وفي جو يطبعه تواصل أعمال الشغب والمظاهرات والاعتصامات على أوسع نطاق.

في الواقع، لقد أتت هذه الإصلاحات السياسية تأكيدا لما يعلن منذ 1999. معنى ذلك أن الحديث عن الإصلاح بدأ، في الجزائر، منذ مدة طويلة إلا أنه تعثر بسبب التركيز على المسألة الأمنية، من دون شك؛ وهذا في حد ذاته يطرح إشكالا. تخص هذه الإصلاحات مراجعة الدستور وعدد من القوانين الأساسية في الممارسة السياسية، لاسيما قانون الأحزاب وقانون الانتخابات. الكثير من الجزائريين كانوا ينتظرون إعلان قرارات ذات دلالة قوية مثل تغيير الحكومة – من باب أن المبادرة بإصلاحات لابد أن يشرف عليها طاقم حكومي جديد – والدعوة إلى انتخابات تشريعية مسبقة، مادام أغلبية الجزائريين (بما في ذلك برلمانيون) متفقون على عدم جدوى البرلمان الحالي.

باختصار، يبدو أن الإصلاحات المتوقعة ستطبعها ثلاث سمات أساسية : (1) سيادة الاعتبار الأمني بالنظر إلى الدور المهم الذي أوكل إلى وزارة الداخلية في إعداد قانوني الأحزاب والانتخابات المتوقع إصدارهما قبل نهاية السنة الجارية(2011) ؛ (2) صعوبة مهمة اللجنة الاستشارية التي عينها رئيس الجمهورية لجمع آراء عدد كبير من القوى السياسية والشخصيات الوطنية حول الإصلاحات المقررة : هذه اللجنة ليست لجنة وطنية مستقلة متفقا عليها، فهي لا تمثل، إذن، إلا جانب السلطة، وهي ذات طابع استشاري، وليس تفاوضيا ؛ (3) جانب من العملية لن يخلو من الطابع المهرجاني لأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الذي هو هيئة تابعة لرئاسة الجمهورية) سيجمع في المستقبل القريب المئات وربما الآلاف من ممثلي الجمعيات للتداول في أمر الإصلاحات.

ثم إن اللقاءات الجارية بين مختلف القوى والشخصيات السياسية، من جهة، ورئيس مجلس الأمة (الغرفة العليا) ومستشارين لرئيس الجمهورية، من جهة ثانية، تتم على انفراد ولم تُصحب بنقاش عمومي يتم عبر مختلف وسائل الإعلام، لاسيما التلفيزيون الذي يبقى انتقائيا جدا في تناول المسائل التي تخص مصير البلاد. أضف إلى ذلك أن هذه اللقاءات ليست قائمة على روح الشراكة وتبقى مجرد مشاورات غير ملزمة ؛ الأمر الذي جعل بعض الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية غير مقتنعة بضرورة المشاركة في المشاورات بسبب ما تراه فيها من عبث نتيجة دعوة "كل من هب ودب" و"الجثث السياسية" إليها، إضافة إلى تأجيل مسألة تعديل الدستور إلى ما بعد صدور قانون الأحزاب وقانون الانتخابات، أي تقديم الفرع عن الأصل ! لذلك، لاشك أن الإصلاحات التي ستتمخض عن العملية ستكون إصلاحات "ممنوحة" وليس "وفاقية".

المحور الثالث: خصوصية الأوضاع في الجزائر في سياق الانتقال إلى النظام الديمقراطي.

تستدعي محاولة تفسير هذه الخصوصية العودة إلى ذلك السؤال المتصل بأسباب عدم وقوع "ثورة" تنبأ الكثير بقيامها في الجزائر، تزامنا مع الثورة في كل من تونس ومصر. لكن شيئا من هذا القبيل لم يحدث إلى حد الآن (2011).

هناك جملة من الأسباب يمكن أن نذكرها لتفسير ذلك، وللدلالة أن احتمال وقوع "ثورة" يظل ضعيفا، لكن من دون استبعاده تماما، مادامت طبيعة البشر عصية على التنبؤ أصلا. من بين هذه الأسباب، نذكر:

- الصدمات العميقة الناجمة عما صار يُعرف، في الجزائر، بـــ "المأساة الوطنية". لعل الصدمات الناجمة عن هذه المأساة خلقت نوعا من القناعة (الواعية أو غير الواعية) لدى الجزائريين بضرورة العمل على

فرض التغيير، ليس عن طريق "الثورة" بل عن طريق الإلحاح في المطالب والاجتماعية الاقتصادية وكذا السياسية.

- قوة التجربة التي اكتسبتها سلطات البلد، منذ 1988، على الصمود أمام مطالب التغيير وفي مجال إدارة الأزمات.
- قوة التجربة التي اكتسبتها أجهزة الأمن، منذ هذا التاريخ، في مجال مكافحة العنف ورصد الحركات الاجتماعية وكذا في مجال المناورة على مستوى القوى السياسية والاجتماعية في البلاد.
- ثقل الملفات المتصلة بحقوق الإنسان وتلك المتصلة بالفساد تزامنا مع المأساة الوطنية.

مما تقدم، لعل الجزائر ليست، اليوم، في حاجة إلى إصلاحات دستورية وقانونية بقدر ما هي في حاجة إلى تغيير العادات السياسية المعروفة إلى حد الآن. إن تعثر الجزائر في مسيرتها نحو الديمقراطية ليس مصدره غياب المؤسسات والقوانين اللازمة لهذه العملية بقدر ما مصدره عدم احترام هذه المؤسسات وهذه القوانين.

لذلك، يمكن القول إنه مادامت معظم آليات النظام الديمقراطي متوافرة في الجزائر (قوانين ومؤسسات)، فلا يبقى إلا نفخ الروح في هذا الآليات، وذلك من خلال إجراءين أوليين :

- فتح المجال للتعبير الحر وجعل الوسائل السمعية البصرية (العمومية الوحيدة) منبرا تجد فيه مختلف قوى المجتمع فرصة الإدلاء بآرائها ومواقفها. لعل حرية التعبير هذه هي الوسيلة الوحيدة من أجل بلورة نوع من التوافق الوطني الضروري حول قاسم مشترك.
- التعهد بتوفير الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة (ربيع 2012)، أو الدعوة إلى انتخابات مسبقة في أحسن الأحوال. تخص هذه الشروط الضمانات الضرورية التي يجب أن تكون ثمرة اتفاق ووطني. إن هذه الضمانات سيكون من شأنها توفير شرط الثقة المفقودة، لاسيما إذا كانت مصحوبة بحل ما يسمى بـــ "التحالف الرئاسي" المصطنع وكذا تغيير الحكومة الحالية التي بعض أفرادها وزراء منذ عقود دون أن يكونوا مضرب المثل في النجاح.

خاتمة

بطبيعة الحال، لا يمكن لمثل هذه الإصلاحات أن تكون ذات مصداقية مالم يقتنع نظام الحكم الحالي بضرورة "تسليم المشعل". إن ثقافة السياسية للجيل الذي حارب الاستعمار وقاد البلاد منذ استقلالها تجعله يعتبر تنازله عن الحكم – ولو باسم الديمقراطية وروح المواطنة – بمثابة محو للذات. المقصود بالجيل ليس من حيث الأفراد بل من حيث ما يمسى بـــ "روح أول نوفمبر"، كما يدل على ذلك التأثير القوي الذي يظل لما يعرف بـــ "العائلة الثورية" المتكونة من منظمات المجاهدين، أبناء الشهداء وأبناء المجاهدين. يريد هذا الجيل مواصلة استغلال ما يمكن تسميته بـــ "الريع التاريخي" أي فضله في تحرير البلاد من الاستعمار، مستندا في ذلك على الريع النفطي. إن هذه الأسباب هي التي جعلت نظام الحكم في الجزائر يبدو وكأنه عاجز عن إيجاد سبيل لإطلاق عملية الانتقال إلى نظام مفتوح من دون الخوف على مصيره، ذلك أن كل تغيير لابد وأن يتضمن، بالضرورة، تجديدا في النخبة السياسية وفي عادات الحكم.

في ما يخص الانتخابات التشريعية المقبلة، لابد من الإشارة إلى أن الشعور بالثقة في احتمال حريتها ونزاهتها (أي عكس ما وقع إلى حد الآن) سيؤدي إلى بعض التهافت على إنشاء أحزاب جديدة في ظل نوع من الفوضى، بما في ذلك، طبعا، أحزاب يُخشى منها على مصير عملية الانتقال إلى الديمقراطية نظرا إلى طابعها الشعبوي خاصة. لذلك، وبالنظر إلى الأوضاع السياسية السائدة حاليا في الجزائر، قد يكون من الحكمة التصرف بروح براغماتية عوض الحرص على احترام الشكليات بحذافيرها. ولما كانت الانتخابات (التشريعية) المقبلة لا يفصلنا عنها سوى شهور، ينبغي الاستفادة من ذلك الاستقرار النسبي الذي تعيشه الجزائر اليوم ومواصلة السلطات العمومية رفضها المعتاد، غير القانوني (مع تقديم حجج مقنعة)، لإنشاء أحزاب جديدة، ماعدا تلك التي طلبت الاعتماد منذ سنوات ولم تحصل عليه رغم استيفائها الشروط المنصوص عليها في القوانين السارية المفعول. من الواضح أن هذا الرفض يبقى مؤقتا ريثما تجرى الانتخابات المذكورة. بعد ذلك، سيكون من شأن النتائج التي ستسفر عنها هذه الانتخابات الإفضاء، بالضرورة، إلى بروز مشهد سياسي وطني مغاير.

الفصل الخامس

الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمـــة السياسية العربية والاستثناء المغربي

د. الهواري سته، جامعة سطات

مقدمة

لازالت الاحتجاجات الشعبية التي تواجهها الأنظمة العربية الاستبدادية (ليبيا، سوريا، اليمن) تثير مزيدا من القلق والتساؤلات، وعلى وجه الخصوص لدى قادة الدول الأوربية. مرد هذا القلق وهذه التساؤلات يرتبط لا محالة بالمخاوف من أن يؤدي هذا الوضع إلى عدم الاستقرار السياسي في الضفة الجنوبية لأوربا، و احتمال تزايد المد الإرهابي (تنظيم القاعدة) وتزايد تدفق موجات الهجرة غير الشرعية، الخ.

وارتباطا بالموضوع انقسم المراقبون للشأن العربي إلى قسمين: قسم يسعى بشكل رزين إلى تقديم بعض الإجابات وصياغة بعض الطروحات التي تسير في اتجاه إعطاء تفسير قابل لتفكيك عناصر هذه الظاهرة الاحتجاجية بشكل موضوعي[61]، في حين انساق قسم آخر بشكل مندفع ومتسرع إلى اختزال وتبسيط ظاهرة تبدو أكثر تعقيدا[62]

أهمية السياق

أيا كانت المقاربة المتبعة لفهم و تفسير صيرورة عملية "زعزعة" الأنظمة الاستبدادية في البلدان العربية، فان المنطق يستوجب الحذر تجاه تبني قراءة نمطية تعميمية يغيب معها الأخذ بعين الاعتبار المحددات التاريخية، سياسيا واجتماعيا، لكل بلد. فمن تونس إلى مصر، مرورا باليمن وسوريا وطبعا ليبيا، لا يمكن بأي حال من الأحوال الاكتفاء بصيغة تفسيرية مشتركة، ذلك انه تتداخل في وضعية كل بلد محددات تحيل على تاريخه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ومرتبطة بطبيعة النظام السياسي القائم منذ الاستقلال وبطبيعة المؤسسات وطبيعة النخب الممثلة ل"السيادة الشعبية" ونمط التدبير المتبنى منذ استقلال هذه البلدان.

وإذا ما أمعنا النظر في ما يقع اليوم في العالم العربي نلاحظ أن المغرب عرف هو الآخر حركة احتجاجية على غرار باقي الدول ولكن دون أن تتطور الأمور، إلى حد الآن، إلى المطالبة بتغيير النظام، أي إنهاء حكم النظام الملكي.

هناك مجموعة من الأسئلـــة تفرض نفسها على المتتبع للشأن السياسي المغربي في هذا السياق وتتمثل، تأسيسا على ما سبق، في ما يلي:

- إلى أي حد يمكن اعتبار وضع الملكية في المغرب استثناءا يجنبها هول المطالبة بالرحيل، والى أي حد تظل فرضية مواجهتها لهذا المطلب واردة آجلا أو عاجلا؟
- هل تتوفر المؤسسة الملكية على القدرة وعلى مزيد من الموارد، بما فيها المورد الإيديولوجي، لمواجهة أو/و تلبية المطالب التي تبدو أحيانا متناقضة، لما سمي ب"حركة 20 فبراير"، على الأقل بسبب تعدد التيارات الايديولوجية والسياسية التي تخترق هذه الحركة؟
- ماذا يميز الملكية المغربية، من منظور نقط قوتها، بالمقارنة مع باقي الأنظمة القائمة في دول الجوار ؟
- وأي قراءة ممكنة لدراسة حركة الشباب المغربي المختزلة في شعار20 فبراير؟

تشريح الحركة الاحتجاجية في المغرب

انطلاقا من معاينتنا لتردد خـــرجـــات حـــركـــة الشبـــاب، التي بدأت منذ 20 فبراير من جهة، وتأملنا لشعاراتها المرفوعة وخصوصا على مستوى المطالب، يمكننـــا القول أن النظـــام الملكي، إلى حد الساعة (مايو 2011)، لم يشكل "عنصرا في المعـــادلـــة"، وبالتالي يمكن أن نؤكد انه لا مجال للمقارنـــة مع أوضاع جيـــرانه في شمـــال إفريقيا والشرق الأوسط. يبدو هذا الوضع عاديا من منظور أن الملكية في المغرب، و خلافا لباقي للدول العربية كانت قد حسمـــت في اختيـــاراتها السيـــاسيـــة منذ الاستقلال، الأمر الذي قوى سلطاتهـــا و ضمن دعـــم مكانتها، وبالتالي مكنها من تجدير استمراريتها وتفادي الاصطدام في علاقاتها سواء مع الأحـــزاب السياسية المعارضة المنبثقة عن الحركـــة الوطنيـــة أو المعارضين من مختلف المشـــارب الإيديولوجية. أما فيما يتعلق بالاحتجاجات التي عرفها المغرب منذ الاستقلال إلى حدود بداية ما سمي ب"الربيع للعربي"، فلم تكن، في اعتقادنا، ذات طبيعة سياسية، إذ غالبا ما تكون موجهة ضد الحكومة وبسبب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة.

وعلى مستوى آخر، أثبتت الملكية المغربية مرونتها من خلال دمجها لمعارضيهـــا في اللعبـــة السيـــاسيـــة ومن تم أبانت عن قدرتهـــا على الرد على الذين نددوا وواجهوا احتكـــارهـــا للسلطـــة، ومن خلال تكيفها مـــع محيطها عن طريق احتوائها لكل أشكـــال الاحتجاج بما في ذلك احتجاجات الحركات لإسلاميـــة، ومن تم فرضها لوجودها بشكل مركزي على المستويين المؤسساتي والسياسي.

آليات الدمقرطة في المغرب

ليس من الضروري في اعتقادنا القيام بجرد شـــامل للترتيبات التي اتخذتها الملكية بهدف إرساء عملية "الدمقرطة" مؤسساتيا واعتمادا على

لعبة الانتخابات، سواء في عهد الحسن الثـــاني أو بعده، منذ تولي الملك محمد السادس الحكم، ولكن الأساسي، من وجهة نظرنا يتمثل في الوقوف على أهم الاختيارات الإستراتيجية في مجال "تحرير" اللعبـــة السياسية في تاريخ المغرب.

وإذا كانت مواقف الأنظمـــة العربية إجمالا، ومنذ منذ استقلالها، قد ترددت بين اختيارات البقاء على الوضع القائم، من خلال الحفاظ على نمط استبدادي في الحكم، أو التغيير مع احتمال الدخول في وضع عدم الاستقرار، فان الملكية المغربية قد اختارت ومنذ الاستقلال – حتى تضمن لنفسها الاستمرارية والاستقرار– الدخول في صيغة مأسسة وإصلاح السلطة ومن خلال إزاحة كل من يطمح في عرض نفسه بديلا عنها من طريقها، ومن خلال دمج كل من يقبل طريقة تدبيرها في مجال الشـــأن العمومي.

لكن قبل تناول خصائص هذه الخيارات، يجدر بنا التذكير، ارتباطا بما أكده "بنجماه ستورا" أن ترسيخ النظام الملكي الذي نراه في المغرب والتشبث العميق لكل المغاربة وكل الطبقات الاجتماعية بهذا النظام، يفرض علينا التمييز، ودون تردد، بين المغرب والجزائر. إن استمراريـــة الدولـــة في المغرب عبر عـــدة قـــرون دون أن يكســـرها نظام الحماية الفرنسي ، تدفع المغاربة للارتباط بتاريخهم ارتباطا لا نجد له شبها في الجزائر، على اعتبار أن تاريخ الجزائر تاريخ وجيز، عمره عمر الثورة (الجزائرية) وشكله شكل القطيعة.[63]

وبغض النظر عن هذا الواقع الذي لا أحد يستطيع إنكاره، فان الملكية، بقدر ما جسدت الشرعية التاريخيـــة فانها، و منذ السنوات الأولى للاستقلال، و خلافا لما حدث عند الجيران في شمال إفريقيا، حددت خياراتها السياسية، خيارات مختلفة بالتـــأكيـــد، لكنها مازجت فيها بين الحفاظ على صلاحيتها دون أن تضر بمصالح قواعدها الشعبية. ولأنها، أساسا، ومنذ 1956 (سنة الاستقلال)، وفي سياق إشرافها على عملية البناء الوطني، حددت سلم أولوياتها من خلال:

- تكريس التعدديـــة السياسية التي تأخذ بها منذ وقتئذ كمبدأ مؤسس للنظام السياسي، وهذا يعني أن النظـــام الملكي استبعد نهائيا خيار الحزب الواحـــد.
- اعتمـــاد قانون للحريات العامـــة يستمد قوته من المرجعية اللبيرالية، ينظم الحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمعات العمومية وينظم عمل الصحافة (1958). وهكذا سمح للمعارضة، دون الحديث عن وسائل الإعلام وفاعلي المجتمع المدني، في التعبير عن آرائهـــا بالرغـــم من وجود ممارسات قمعيـــة ومضايقات احيانا ، والتعبير عن مواقفها من خلال استفادتها من "فضاءات التعبير" التي ظلت عموما مفتـــوحة.
- إعادة هيكلة السلطـــة انطلاقا من 18 نوفمبر 1962، من خلال اعتماد أول دستور لهـــا، ومن تم التأسيس للتاريخ الدستوري للمغرب[64].

ومنذ ذلك الحين تم تبني مجمـــوعة من الإصلاحات الدستورية المختلفة دون المساس بالجوهر الأساسي للدستور الأول. يتضح ذلك جليا من خلال مأسسة النظام السياسي وتكريس هيمنة الملكية داخل المنظومـــة المؤسساتية[65]، بحيث وقع توزيع للسلطة بين المؤسسات القائمة ولكن وفق صيغة سياسية جعلت الملك يسود ويحكم في آن واحد. يؤكد الأستاذ محمد نبيل بن عبد الله في هذا الإطار انه و"دون شك عرف المغرب خمســـة دساتير لكنها أخذت كلها قالبا واحـــدا: هـــو الملكيـــة الحاكمـــة"[66].

ومهما يكن الأمر، فانه وبعد صيرورة طويلة طبعتها صراعات كانت أحيانا عنيفة بين القصر والأحزاب السياسية التى تمخضت عن الحركـــة الوطنيـــة، دون الحديث عن المؤسسة العسكرية وعلاقتها بمحاولتين انقلابيتن (1971م، 1972م) تم إيجاد صيغة توافقية، حول طبيعة المؤسسات، بين النظام الملكي ومعارضيه سنة 1998. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ، و كما كتب ذلك الأستاذ "سانتوتشي"، و"على الرغم من تنصيص الدستـــور على وظيفة الأحزاب من حيث تنظيم وتمثيلية المواطنين، فان الملكية المغربية اختارت إستراتيجية تميزت بتهميش مكونات الحركة الوطنية مع الحفاظ على تعددية حزبية شكلية ساهمت في حفظ وتوطيد الطابع القيادي للملكية"[67].

في الواقع عمد الملك الحسن الثاني بعد شهور من المفاوضات مع منافسيه إلى تعيين المعارض والخصم "التاريخي" عبد الرحمان اليوسفي[٦٨] وزيرا أولا في ٤ فبراير ١٩٩٨. وطبيعة هذا التعيين لا تعني فقط إدماج أحزاب المعارضة في لعبـــة سياسية غير واضحة المعالم فحسب، ولكن بالاضافة الى ذلك تقوقعها في " وظائف ثانوية تنحصر في التربية على المواطنـــة وانتقاء النخب التي ستساهم في إدارة الشأن العـــام"، دون الطمع في الوصول إلى الحكم، حسب رأي الأستاذ محمد مدني[٦٩]. كل هذا أدى بحزب "الإتحاد الإشتراكي للقـــوات الشعبيـــة" الذي عارض لمدة طويلة هيمنة الملكية على مفاتيح السلطة للاعتراف بشرعية النظام والانتقال من موقع معارضة النظام الملكي إلى انتقاد العمل الحكـــومي (على الرغم من مشاركة الحزب في التشكيلة الحكوميـــة) .

وبعد دمج اليسار واعتراف هذا الأخير بسيادة وأولوية النظام الملكي داخل المنظومة المؤسساتية، نجحت الملكية في استقطاب المعارضة الإسلامية المصنفة كمعتدلة، مهمشـــة بتلك التي تعتبر متشددة وعلى رأسها جماعة العدل والإحسان. وكانت البداية حينما تم انتخاب تسعة أعضاء من حزب العدالة والتنمية في البرلمان سنـــة 1997.[70]

ويجب التذكير هنـــا أن مسلسل الانفتاح والإصلاح السياسي بدأ مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، أي قبل وصول الملك محمد السادس إلى الحكم. بحيث اتخذت مجموعة من التدابير أهمها:

- إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (8 مايو 1990) "لوضع حد" ،كما أكد ذلك الملك الحسن الثاني، "لما يروجه البعض عن وضعية حقوق الإنسان ، إلى أن يتم طي هذا الملف نهائيا".[71]
- خلق هيئة مستقلة للتحكيم مكلفـــة بتحديد مبلغ التعويضات لفائدة ضحايا الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي أو لفائدة ذويهم.
- إطلاق سراح السجنـــاء السياسيين ابتداء من سنـــة 1991 .
- إحداث وزارة مكلفة بحقوق الإنسان في نونبر 1993.

وبعد وصول محمد السادس إلى الحكم، خلفا لوالده ، تعهد بالانخراط أكثر في مسلسل الانفتاح والإصلاح الذي دشنه والده بضع سنوات من قبل. ويشهد التقدم الملموس في مجال الإصلاحات على القناعات الديمقراطية للملك الشاب، بحيث لا يمكن إنكارها بناءً على الإجراءات التي تم اتخذها في هذا السياق من قبيل :

- إحداث "هيئة الإنصاف والمصالحة" (يناير 2004) التي تمثلت مهمتها "في تحديد طبيعة وجسامـــة الخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان في المـــاضي، وذلك من خلال وضعها في سياقها العام وعلى ضوء معايير وقيم حقوق الإنسان وكذا مبادئ الديمقراطية ودولـــة القانون ". وعلاوة على ذلك خولت للهيئة المحدثة صلاحية تحديد "مسؤوليات أجهزة الدولـــة أو الاطراف الأخرى المعنية بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان". تؤكد طبيعة الإجراءات المتخذة في هذا الإطار عن قناعة الملك الشاب بضرورة الطي الفعلي لملف ما سمي بسنوات الرصاص و بصفة نهائية.
- المصادقة على مدونـــة الأســـرة (23 يناير 2004) لضمان المساواة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة.
- اعتماد قـــانون جـــديد للأحزاب السياسية (17|03|2005) يهدف إلى إعطاء المزيد من المصداقية للعمل السياسي، وضمان الشفافية في تسيير الأحزاب السياسية حتى تتمكن من المساهمـــة الفعالـــة في

نجاح المسلسل الديمقراطي ووضع حد لبعض الممارسات التي تعيق هذا العمل.

تعميق الإصلاحات السياسية منذ عام 1999

إن ما ميز العقد الأول من "العهد الجديد" يتمثل في تطبيع العمليات الانتخابية وإجرائها بشكل عادي (الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٢ وسنة ٢٠٠٧ والانتخابات البلدية سنة٢٠٠٣ وسنة٢٠٠٩). يلاحظ كذلك أن هذه الانتخابات تميزت بالشفافية عكس ما كان سائدا في عهد الحسن الثاني من تلاعبات وتزوير تحت الاشراف المباشر لإدريس البصري، وزير الداخلية آنذاك.

وبناءا على ما سبق، يتضح بجلاء أن الملكية في المغرب، وبغض النظر عن واقع الصراع على ممارسة السلطة، تعد واحدة من الأنظمة العربية القليلة التي نجحت، من خلال قدرتها على التأقلم مع المتغيرات على مستوى محيطها الوطني والدولي، في فرض زعامتها سواء في ما يتعلق بمعارضيها من جيل الاستقلال أو ما يتعلق بالإسلاميين المعتدلين، من خلال إدماجهم في اللعبة السياسية التي تحكمت في رسم معالمها، أو من خلال فرض اختياراتها أو حملهم على ممارسة وظائف ثانوية في مجال تسيير مرافق الدولة. [72]

ومن هذا المنظور، يعتبر القول ب"وجود الملكية في وضع هش" أمام احتجاجات شباب 20 فبراير، خطا في التقدير[73]. وإذا كانت الاحتجاجات بتونس ومصر قد أفضت إلى انهيار نظاميهما[74]، فان الملكية في المغرب لا زالت تتمتع، كما من قبل، بالاستقرار.

إن قراءة الخطابات المتداولة هنا وهناك، وباستثناء ما تروج له بعض المنابر المعزولة والمتنافرة (حزب الطليعة وجماعة العدل والإحسان)، و تحليل الشعارات و تفكيك مضامين لافتات المتظاهرين، تسمح بتلخيص مطالب الحركات الشبابية في نقطتين أساسيتين:

مطلب الاندماج الاجتماعي والاقتصادي من جهة، والارتقاء بالنظام السياسي في اتجاه ملائمته للمعايير الدولية. وبعبارة أخرى، فـــإن هذه المطالب لا تعكس الرغبة في الاستيلاء على السلطة أو الدعوة لإسقاط النظام، ولكن ببساطة تطالب بالحق في الحصول على موارد مادية تجنبها تفهقر الأوضاع الاجتماعية من جهة، وتعكس التطلع الطبيعي إلى تعميق الممارسة الديموقراطية .

لائحة مطالب حركة شباب 20 فبراير

هناك مسألة أساسية ينبغي توضيحها، قبل عرض قائمـــة مطالب الحركات الشبابية، والمتمثلة في كون الاحتجاجات بالمغرب ليست بظاهرة جديدة داخل المجال العمومي. ومن هذا المنظور،تحتفظ الذاكرة الجماعية بالمغرب في هذا السياق بتعدد الحركات الاحتجاجية، بما فيها المظاهرات ضد النظام، وتحديدا تلك التي نعتث ب "مظاهرات الخبز" سنة 1981 وسنة 1984 وسنة 1994.[75]

إن الجديد في ما يتعلق بظاهرة الاحتجاجات في المغرب هو اقتحام الفضاء الاحتجاجي من طرف ما يمكن تسميته ب "الفئوية الاجتماعية" مند بداية التسعينيات من القرن الماضي، بالإضافة إلى بروز أشكال جديدة من التعبير والتعبئة. وفي هذا الإطار يسجل الأستاذ محمد المصلوحي أن :"ماعدا استثناءات قليلة (التوجهات الإسلامية)، فإن الظرفية الحالية لتهميش وتدجين المعارضة الراديكالية بأشكالها القديمـــة والجديدة، كـــانت بالأساس وراء النزوح في اتجاه ممارسات احتجاجية وتعبئة جماعية غير مسبوقة، تعكس فقدان الثقة في المنابر الحزبية والبرلمانية من طرف الحركات الاجتماعية المسيسة"[76].

إن ظاهرة الاحتجاجات الفئوية، بغض النظر عن تنوع واختلاف السيرورات الفردية لمكوناتها، تعبر عن نفسها خارج الاطارات الحزبية والنقابات. نذكر في هذا الإطار، على سبيل المثال، احتجاجات ذوي الشهادات العليا العاطلين وذلك بتنظيم وقفاتهم أمام البرلمان.[77]

تسمح قراءة لائحة مطالب الحركة الاحتجاجية استنتاج أن هناك مطالب متنوعـــة تتمثل في مطلب احترام حقوق الطفل، مطلب حق الشغل، حق الاستفادة من الماء الصالح للشرب، التنديد بغلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، تحديث وسائل النقل، عدم تهميش سكان بعض الجهات النائية ...الخ. وإجمالا يمكن القول، انه استنادا لجرد لهذه المطالب، أن الطابع الاجتماعي الاقتصادي هو خاصيتها بامتياز .نشير على أنه أثناء صياغة هذه المساهمـــة (مايو 2011) نظم المتقاعدون للمكتب الشريف للفوسفات وقفـــة احتجاجية للمطالبة بتوفير الشغل لأبنائهم العاطلين.

إن السؤال الذي ينبغي طرحه في هذا السياق يتمثل في معرفة ما يميز المطالب الخاصة بحركة "الفيسبوك"، الحركة التي سهرت في الأصل على تنظيم إحتجاجة 20 فبراير، وما هي علاقتها بالحركات الاحتجاجية الأخرى التي عرفها المغرب من قبل.

فإذا كان الهدف الأصلي لبعض الناشطين الشباب هو تعبئة أعضاء شبكات التواصل الاجتماعي حول مطلب الإصلاحات السياسية، فإن الذي وقع هو تجاوز ما كان مبرمجا في الأصل، وبالتالي تحول المطلب الإصلاحي إلى مطالب تطول قائمتها ابتداءا من الحق في السكن و وفي التعليم والصحـــة والشغل وتحسين الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان و مكافحة الرشوة و حماية المال العام إلى إقالة الحكومـــة وحل البرلمان وتبني نظام ملكية ديمقراطية، دستورية، يسود فيها الملك ولا يحكم، وضع دستور جديد، والتعبير عن محبة الملك لأنه رمز الوحدة (كتب على إحدى اللافتات: أيها الملك إننا نحبك وهذه هي مطالبنا) ...الخ.

إن المتتبع لهذه المطالب التي عبر عنها من خلال الشعارات المرفوعة والمكتوبة على اللافتات ومن خلال التصريحات الصحافية المباشرة لمتزعمي مظاهرة 20 فبراير لا يمكنه أن لا يستنتج الطابع ألا متجانس لهذا الخليط من المطالب. وبعبارة أخرى إن "الحمى الافتراضية" التي غذت حماس من كانوا يطمحون لتعويض الأحزاب السياسية والبرلمانيين العاجزين عن لعب أدوارهم، بهدف تركيز المطالب في اتجاه مراجعة صلاحيات الملكية، تقلص افقها ليتولد عن ذلك حركات احتجاجية غير متجانسة وذات مطالب فئوية غير متناغمة. ويمكن، في رأينا، إرجاع أسباب هذا الوضع إلى عامل مشاركة مختلف الحساسيات الإيديولوجية ومختلف الشرائح الاجتماعية التي استجابت لدعوة الخروج إلى الشارع يوم 20 فبراير، ومن تم تحولت هذه المناسبة إلى محفل للتعبير عن مطالب ذات طابع خاص.

ومن جهة أخرى، لا بد من التذكير أن نداء الشباب وجد آذانا صاغية ليس فقط داخل أوساط المنظمات غير الحكومية المدافعة عن لحقوق الإنسان وداخل التنظيمات اليسارية الراديكالية، ولدى أتباع "جماعة العدل والإحسان" وأعضاء من المنظمات الشبابية التابعة لبعض الأحزاب السياسية ك"حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبي" وحزب "العدالة والتنمية"ن ولكن أيضا داخل الأوســـاط الصحافية ولدى بعض المقاولين وحتى المهمشين اجتماعيا واقتصاديا، ناهيك عن الفضوليين.

ينبغي كذلك الإشارة إلى انه إذا كان المحتجون قد رفعوا شعارات معادية لبعض أعضاء الحكومة (عباس الفاسي، الوزير الأول مثلا) او وحتى بعض المقربين من الملك (فؤاد عالي الهمة ومحمد منير الماجيدي مثلا) فانهم لم يتجاوزا أبدا "الخط الأحمر" في اتجاه رفع شعارات معادية للملك أو المؤسسة الملكية. يذهب الأستاذ محمد الطوزي، في هذا الإطار، إلى القول بأن "المتظاهرين المتطرفين يدركون أن أي ثورة لا يمكن أن تكون إلا مع الملك"[78].

يتبين إذن أن ترسيخ الملكية والتفاف كل الشرائح الاجتماعية حول الملك والمؤسسة الملكية شيئ لاجدال فيه . وإذا كان هناك أمـــر جديد جدير بالذكر فيما يخص ظاهرة الحركات الاحتجاجية فهو:

- بروز فئة من الشباب تعيش على هامش الأحزاب السياسية التقليدية التي أصبحت على شكل مصانع وظيفتها تأهيل مسيرين للشأن العام في المستقبل.
- شباب أكثر تسيسا بالمقارنـــة مع الحركات التي عرفها المغرب مع طموح إلى لعب دور الوساطة السياسية.
- شباب تجرأ على إحياء مطالب الأحزاب السياسية، المتولدة عن الحركة الوطنية، المتعلقة بملكية برلمانية و فصل للسلط، والتي تم إقبارها منذ مدة.
- شباب استغل الحراك السياسي الذي تعيشه بعض دول العالم العربي واستغل رداءة برامج الأحزاب السياسية. ولا أدل على ذلك من كون اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور قامت باستدعاء بعض الفاعلين من حركة 20 فبراير لتقديم مقترحاتهم بخصوص التعديلات الدستورية المرتقبة.

خاتمة

ومهما يكن الأمر، فان الملاحظ هو أن الملك لم ينتظر طويلا ليقرر احتواء هذا الحراك السياسي وذلك بإقدامه على اتخاذ ثلاث خطوات مهمـــة في هذا الإطار: تنصيب مجلس اقتصادي و اجتماعي (21 فبراير) ، استبدال "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان" ب"المجلس الوطني لحقوق الإنسان" (4 مارس) و إحداث "اللجنـــة الاستشارية لمراجعة الدستور"، مباشرة بعد خطاب 9 مارس.

وقد تبلور نقاش، منذ ذلك الحين، بين الناشطين في المؤسسات الرسمية ونظرائهم في المجتمع المدني، حول مسألة المراجعة دستورية، وقد حظيت تلك المطالب –بدرجة ما – على مساندة المؤسسة الملكية والحزاب السياسية، وكذلك قوى المجتمع المدني، كل هذه العوامل وغيرها الكثير تجعل النظام المغربي متميزا عن غيره من نظم الحكم العربية.

الفصل السادس

إمكانية إصابة أفريقيا جنوب الصحراء بعدوى الثورات الشعبية في شمال افريقيا

د. إسحاق كافومبا سواري
معهد الدّراسات الأمنيّة، بريتوريا

المقدمة

يتساءل كثيرون حول إمكانية نشوب ثورات شعبية في أفريقيا جنوب الصحراء على غرار ما حدثت منذ ديسمبر عام ٢٠١٠م في دول مغاربية. وآخرون، أكثر دقة، يتساءلون عما إذا كانت موجة تلك الثورات ستمتد إلى بقية القارة.[٧٩] في هذا الصدد ثمَّة سؤالان متداخلان؛ الأول متعلق بمدى قدرة الشعوب الإفريقية جنوب الصحراء (النفسية، والعضوية، والجينية..) على فعل ما قامت به شعوب شمال أفريقيا (تحديداً التونسيون والمصريون)؛ والاخَرْ يقبل بوجود هذه القدرة على الثورة لدى شعوب أفريقيا جنوب الصحراء، لكن يتساءل حول إمكانية تحققها في أرض الواقع.

وتحاول هذه الورقة تحليل إمكانيات انتقال عدوى الثورات الشعبية في الشمال الأفريقي إلى بقية القارة. وهل يمكن أن تستلهم شعوب أفريقيا جنوب الصحراء بنظرائهم في الشمال في التمرد على قادتهم عبر الاحتجاجات الشعبية؟ وهل هناك إمكانيات أخرى في أن تؤثر أحداث الشمال الأفريقي بطريقة أو أخرى على دول جنوب الصحراء؟

ولهذا فإنّ الورقة تتناول ثلاث قضايا رئيسية: الأولى قدرة شعوب جنوب الصحراء على تنظيم ثورات شعبية على الطريقة التونسية أو المصرية. الثانية، إمكانية انتقال عدوى فعالة. والأخيرة احتمال أن تكون للثورات في الشمال الأفريقي آثار سلبية على الأحداث في أفريقيا جنوب الصحراء.

القدرة على الثورة: هي بضاعتنا رُدّت إلينا

بخصوص السؤال الأول، أي المتعلق بمدى قدرة شعوب جنوب الصحراء على تنظيم ثورات شعبية مماثلة، الجواب بدون شك هو وجود تلك القدرة. علاوة على ذلك، فإنه فيما يتعلق بالثورات الشعبية، ليس من المبالغة، القول إن الشمال الأفريقي يلحق بركب ما بدأه قرناؤهم جنوب الصحراء منذ الثمانينيات والتسعينيات.

صحيح أنه ربما اختلفت الظروف والملابسات، غير أنه يتعين التذكير بأنه منذ أواخر الثمانينيات إلى بداية التسعينيات الماضية، انتفض كثير من بلدان جنوب الصحراء ضد قادتهم المستبدين مطالبين إياهم بالانفتاح السياسي وتطبيق أو إعادة تطبيق ديمقراطية التعددية الحزبية.

وقد اضطر بعض القادة (مثل قادة بينين والنيجر وغابون) أمام هذا الضغط الشعبي، المقترن أحياناً بضغوط دولية إلى تنظيم "مؤتمرات وطنية". وقبِل قادة آخرون بفترات انتقالية منتهية بانتخابات تعددية وحرة. وقد أسفرت هذه التطورات عن تغييرات ثورية في حالات عديدة.[80]

بالطبع، لم ينظّم جميع البلدان هذه المؤتمرات، و الذين نظموا اتخذ كل منهم مسارات متنوعة، فاعتمد البعض أنظمة ديمقراطية على المدى البعيد، ولجأ زعماء آخرون إلى استرجاع النظام الاستبدادي السابق عقب تغييرات تجميلية[81]. ولكن، وبغض النّظر عمّا ألت إليه مجموعة المنطقة، فقد تم إقصاء كثير من القادة "المستبدين" وبعض عمداء المشهد السياسي الأفريقي عبر صناديق الاقتراع عقب الثورات الشعبية. أمثلة هذا كثيرة، منها: حالات الرئيس بيريرا أريستيدس في الرأس الأخضر،الذي تم إقصاؤه في فبراير 1991 بعد عقد ونصف في السلطة، حيث وصل إلى السلطة في يوليو 1975م، والرئيس ماتيه كيريكو في بنين، الذي وصل إلى السلطة في أكتوبر عام 1972 وأُبعِد في مارس 1991، والرئيس كينيث كاوندا في زامبيا (أكتوبر 1964 – نوفمبر 1991) ، والرئيس دنيس ساسو نغيسو في الكونغو (فبراير 1979 – أغسطس 1992)، والرئيس ديديبه راتسيراكا في مدغشقر (يونيو 1975 – مارس 1993)، والرئيس موسى تراوري في مالي (نوفمبر 1968 – مارس 1991) والرئيس هاستينغز كاموزو باندا في مالاوي، وصل إلى السلطة في يوليو 1964 وهزمه مرشحٌ من حزب للمعارضة في الانتخابات التاريخية في مايو 1994م.[82]

ومؤخراً في غينيا، تحديداً عام 2007، استجاب الشعب الغيني على نطاق واسع لنداء نقابات العمال للاحتجاج ضد نظام الرئيس الراحل لانسانا كونتي والمطالبة بحل حكومته، وتشكيل حكومة جديدة من شخصيات لم يسبق لها تولي أي مناصب وزارية في الحكومات المتعاقبة للرئيس الجنرال. وهو ما حصل فعلاً.[83]

لكن هل يمكن أن نستنتج من هذا أن أفريقيا جنوب صحراء محصنة من موجة الثورات في الشمال الأفريقي؟ بالتأكيد لا، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على هذا الاحتمال في الجزء الثاني من هذه المقالة.

إمكانية العدوى

من الطبيعي والمعتاد جدا أن يبدأ أحد أمرا ما فيتبناه آخرون ثم لا يلبث أن يعود إلى مبتكره الأصلي في صورة جديدة. لهذا لا يُستبعَد أن يستلهم سكان جنوب الصحراء بما يجري في الشمال الأفريقي؛ للتمرد على قادتهم بمطالب مختلفة. فقد برزت هذه الميول في زيمبابوي والكاميرون وأنغولا، وكما رأينا انتفاضات شعبية في سوازيلاند (بدأ بتظلم القطاعات، قبل أن

ينخرط فيه المعارضون للمطالبة بإصلاحات سياسية)، و بوركينا فاسو مع تمرّد شريحة من الجيش الوطني. غير أنه تبقى ثلاثة عوامل على الأقل جديرة بالرصد من أجل تحليل دقيق وسياقي لتحقيق هذا السيناريو، وهي:

- أن كل بلد له حركات و ديناميّت داخلية تسهل أو تعيق نجاح مثل هذه الأحداث.
- أن الطابع غير السياسي المشهود لثورات تونس ومصر، هو الذي مكّن من التعبئة الشعبية متجاوزاً الانقسامات الاجتماعية والسياسية والدينية في البلاد.
- الدور الهام الذي لعبته مسألة التسلسل.

فيما يتعلق بالعامل الأول (السياق)، كانت هذه الفروق واضحة بين البلدان المغاربية نفسها. فللمغرب، خلافاً لبلدان أخرى في المنطقة، نظام مزدوج للحكم؛ فمن ناحية، هناك نظام ملكي مع آلياته التقليدية ومن ناحية أخرى، هناك الحكومة وآلياتها الحديثة بالنسبة للتقاليد الديمقراطية. وعليه، فإن معظم الشعب المغرب الذين خرجوا إلى الشوارع إنما خرجوا للمطالبة بمزيد من الإصلاحات في الحكومة وتقليص الصلاحيات السياسية للملك، وليس المطالبة بإسقاط النظام الملكي.

أما بالنسبة لليبيا، فنظرا للانقسامات القبلية المتأصلة فيها والتنافس التاريخي بين المناطق المختلفة، وبخاصة بين الشرق والغرب، سرعان ما تحوّلت الثورة الشعبية الليبية إلى تمرد مسلح، على عكس ما حدث في تونس ومصر. وبالتالي، وعلاوة على أنه هناك العديد من الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان شمال افريقيا، فإن دول أفريقيا جنوب الصحراء تواجه حقائق وتحدّيات اجتماعيّة و سياسيّة مختلفة.

أما العامل الثاني، أي الطابع غير السياسي لحد كبير للثورات التونسية والمصرية، والذي لا يعني بحال ، عدم وجود أي دور للأحزاب والحركات السياسية في هذه الثورات، بطبيعة الحال، لكونهم جزء من نسيج المجتمع. لكن الحجة المطروحة هنا، هو أن المواطنين المنتسبين إلى هذه الحركات السياسية لم تشارك فى الاحتجاجات تحت ألوية تنظيماتهم السياسية، لكن فقط باعتبارهم كمواطنين، وأعضاء المجتمع. الدليل على هذا هو أن التجمعات في ساحة القصبة في تونس، وميدان التحرير في القاهرة كانت متعددة الانتماءات السياسية والدينية، فالناس كانوا يجتمعون معاً ويرددون شعارات واحدة، بصرف النظر عن الانتماء الديني أو السياسي أو الإقليمي.

وهكذا فإن شعوب جنوب الصحراء الذين يتطلعون إلى الاستلهام من نظرائهم التونسيين والمصريين ينبغي أن ينتظموا خارج أي تجمع سياسي معين. كما كانت الحال في غينيا في 2006 و 2007م، أو في دول جنوب الصحراء المختلفة في بداية التسعينيات الماضية. فخطر التجمع تحت راية حركة سياسية أو إقليمية أوعرقية أو دينية معينة هو أن عناصر التجمعات الأخرى الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية قد يقاطعوا تلك الاحتجاجات، وقد يُسهّل هذا للأنظمةالقائمة تجاهل أو تقويض أو حتى قمع مثل هذا الاحتجاج "الذي لايُمثِّل الكل"

وفيما يتعلق بعامل التوقيت و التسلسل الزمني، فمن المهم أن يُأخَذ في الاعتبار، لأن القادة "المستنيرين" يأخذون الدروس من أحداث نظرائهم، ومن ثم محاولة تجنب الوقوع في الأخطاء التي أدت إلى سقوط مَن قبلهم. فكثير من المصريين يعتقدون أن الرئيس السابق حسني مبارك ما كان ليسقط لولا أن أنزل البلطجية لمهاجمة المتظاهرين في بداية فبراير فيما عُرف ب"موقعة الجمل"، ويرى آخرون أن النتيجة نفسها كانت لتحدث لو أنه ألقى في ٢٨ يناير الخطاب الاستعطافي الذي ألقاه في ١٠ فبراير، بما تضمنه من تنازلات، والذي كان يمكن أن يكون مرضياً في بداية الاحتجاجات.[84]

الخُطَب التصالحية والتنازلات الاجتماعية والسياسية التي قام بها قادة كل من الجزائر وموريتانيا والمغرب تبرز دور، أو على الأقل، أهمية هذا العامل. الأمر نفسه ينطبق على إعلان الرئيس السوداني عمر البشير أنه لن يترشح لولاية أخرى في عام 2014م. وكذلك ترخيص السلطات السنغالية لخروج احتجاجات المواطنين في دكار في مارس عام 2011م. فمثل هذه التنازلات لا تعني تلقائيا تخلي الشعب عن الثورات، بل قد يقتنع البعض أن هذه التنازلات تنذر بضعف النظام وأن المواصلة قد تؤدي إلى التخلص منه. بَيْد أن ذلك يعتمد، في معظم الحالات، على التدابير والاجراءات التي تتخذها السلطات المعنية، وإلى أي حد تستمر تلك السلطات في تلبية مطالب المحتجين.

الآثار السلبية: احتمال زعزعة الاستقرار انطلاقاً من القضية الليبية

إذا كانت الثورات الشعبية الراهنة عاملة في تحفيز قادة جنوب الصحراء على تبني إصلاحات سياسة كإجراءات وقائية، فمن الصحيح أيضاً أن تكون لها آثار سلبية. ويتجلى هذا الخطر في الحالة الليبية، كما قلنا، فالحالة الليبية لم تعد ثورة شعبية ولكن تمرد مسلح. فبعد استيلاء الثوار الليبيين على مستودعات الأسلحة وبخاصة في شرق البلاد، انقلب الأمر إلى حرب أهلية حقيقية. فاضطر آلاف المهاجرين من أصول أفريقية إلى الفرار من البلاد في ظروف غالباً ما تكون صعبة. فالأثر السلبي الأول هو أن العديد من هؤلاء المهاجرين لقوا حتفهم إما على أيدي المقاتلين من كلا الطرفين – وبخاصة من طرف المتمردين الذين يتهمونهم بأنهم "مرتزقة" لحساب نظام معمر القذافي – وإما في محاولة الهروب، في بعض الأحيان بالغرق في مياه البحر المتوسط.

الأثر السلبي الثاني الناتج عن الأول هو توقف التحويلات المالية التي كان يقوم بها هؤلاء المهاجرون غالباً إلى أهاليهم في بلدانهم الأصلية؛ وأحياناً يعتبر هذا المصدر المالي الوحيد لأسرهم. أسفرت هذه القطيعة عن حالة اقتصادية واجتماعية صعبة، ليست فقط لأسرهم في بلدانهم لكن لأنفسهم أيضاً؛ بفعل ضغوط هؤلاء المهاجرين العائدين بأعداد هائلة على بلدانهم الأصلية الفقيرة (مثل النيجر وتشاد)، و ثقل العبء الاجتماعي والاقتصادي على تلك البلدان الفقيرة. وهي حالة قد تؤدي إلى صراعات بين الناس حول السيطرة على الموارد الشحيحة المتاحة.

وأخيراً، الأثر الرابع والذي ليس أقل أهمية، قد يحدث هذا بسبب الإسقاط الإجباري للعقيد معمر القذافي جرّاء التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي الداعم للمتمردين، وقد يسفر هذا عن حرب عصابات من قبل أنصار القذافي الموالين له أو الذين يخافون من انتقام المتمردين. ففي هذه الحالة قد نجد أنفسنا أمام "صَوْملة" أو "عَرْقنة" ليبيا وأبعَد من ذلك أن يكون عاملاً رئيسياً لزعزعة استقرار المنطقة. وقد يستغله العصابات والإرهابيون في منطقة الساحل، مثل الجماعة المعروفة بـــ" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". لأجل هذه المخاطر،كان من الجدير إيجاد حل تفاوضي للوضع الليبي، وانتهاز الفرصة التي كانت تمثلها خارطة الطريقة المقترحة في هذا الصدد من قبل الاتحاد الأفريقي، إلاّ أنّ هذا الطريق لم يكن في صالح المتمرّدين وأسنادهم الغربيّين.

خاتمة

تناول هذا المقال إمكانية انتقال عدوى ثورات الشمال الأفريقي إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء. وقد طرحنا بخصوص هذا الموضوع سؤالين متداخلين: الأول متعلق بقدرة الشعوب الإفريقية الأخرى على فعل ما قام به نظراؤهم في شمال أفريقيا؛ والآخر، حول احتمال وجود تأثير العدوى إذا كانت القدرة موجودة. وكان جوابنا على السؤال الأول إيجابيّا، وهذا يعني أن القدرة موجودة، بل إن دول الشمال تأخّرت مقارنةً بأفريقيا جنوب

الصحراء **فيما يتعلّق با** لثورات الشعبية ضد الزعماء المستبدين. وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، تم التأكيد على أن العدوى ممكنة في جميع البلدان التي تكون فيها العوامل التي أدت إلى انفجار الثورات في شمال القارة، ولكن تنفيذها ونجاحها يعتمد على مجموعة من العوامل تتعلق بالأساس بالتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مختلف البلدان، والطبيعة التجميعية المتجاوزة للتعبئة الداخلية لكل بلد، والتدابير والإجراءات الوقائية أو التصحيحية التي يتخذها القادة المعنيون أو المستهدَفون بتلك الاحتجاجات.

واختتم المقال بالتحذير من التداعيات والآثار السلبية التي قد تنجم عن قضية ليبيا، حيث أسفرت هذه القضية عن قضايا أخرى، حوّلت ثورة شعبية إلى حرب أهلية شاملة. من بين هذه التداعيات والآثار السلبية، مستشهدا بقضية المهاجرين الأفارقة وأهاليهم وبلدانهم المتضررة من جراء القتال وكذلك خطر عدم استقرار المنطقة في حال إسقاط القذافي قسرياً من خلال قصف حلف شمال الأطلسي الذي يدعم المتمردين.

القسم الثالث

نحو حلول ممكنة

السفير صموئيل أسيفا، رئيس الجلسة
المحررون

الصورة 3 من اليسار إلى اليمين : الدكتور أوكوكو والدكتور صموئيل والعقيد واد

القسم الثالث

نحو حلول ممكنة

السفير صموئيل أسيفا ، رئيس الجلسة
المحررون

ينظر هذا القسم في الحلول الممكنة لأزمات شمال أفريقيا، خاصة في موضوع الحرب الأهلية في ليبيا. كان من المفترض تقديم ثلاث أوراق تضمنتها هذه الجلسة. ولعدم ورود الصورة النهائية لورقتين من الأوراق الثلاث، يتضمن الفصل السابع ورقة واحدة علاوة على ملخصين تم إعدادهما للورقتين اللتين لم يدرجا في هذا التقرير، أحدهما لتقرير ممثل الاتحاد الإفريقي والآخر لتقرير ممثل الاتحاد الأوروبي.

ويتناول الفصل السابع من هذا التقرير، بنيان(هيكل) الأمن والسلام الإفريقي من حيث مدى كفاءته أوعجزه عن التعامل مع الثورات الشعبية التي ظهرت في شمال أفريقيا. وقد قام الدكتور أبراهام روك أوكوكو أسيو –من مديرية الشؤون السياسية بالاتحاد الأفريقي– في معرض حديثه عن الأزمة في ليبيا، بالاستشهاد ببعض إعلانات وبروتوكولات الاتحاد الأفريقي التي تعمل كأدوات لنشر التغير الديمقراطي في الحكومات الأفريقية. بيد أن الوضع في شمال أفريقيا أحدث موجة مختلفة من النقاش حول معالجة الوضع؛ فقد انخرط الاتحاد الأفريقي بفاعلية في معالجة القضايا؛ حيث تدارس مجلس الأمن والسلام الأفريقي القضية وأرسل ممثلين لمناقشة الأوضاع وقت حدوثها. وذكر أن الاتحاد الأفريقي مهتم بقضايا حقوق الإنسان في تلك البلدان، وبخاصة في ليبيا. وبالإشارة إلى خارطة طريق الاتحاد الأفريقي لليبيا، ذكر أن المؤسسة تعتقد بشكل جازم أن الليبيين لهم الحق في تحديد مستقبلهم. وقال أن القوى الخارجية، التي لديها مصالحها الخاصة، لا ينبغي أن تحدد مستقبل ليبيا بدلاً عن الليبيين أنفسهم.

وأضاف أن السعي للديمقراطية كان دائماً قضية أفريقية وأن ما يحدث في شمال أفريقيا ليس بمنأى عن ذلك. وأقر الاتحاد الأفريقي بدور المجتمع المدني في إخراج شعوب شمال أفريقيا من مستنقع الأزمة الراهنة. واختتم قائلاً أن الاتحاد الأفريقي، على عكس ما تشيعه تقارير الصحافة، لا يسعى لأن يُبقي العقيد القذافي في السلطة، ولكنه لا يجعل مغادرته شرطاً مسبقاً لبدء الحوار الذي تنادي من أجله خارطة الطريق قدمها الاتحاد الأفريقي والتي جاءت في اتساق مع الممارسات الدبلوماسية في كل مكان وزمان.

بعد هذا العرض، قام العقيد ساندي ويد، المستشار العسكري في الاتحاد الأوروبي، بعرض رد فعل الاتحاد الأوروبي بخصوص أزمات شمال أفريقيا. حيث ناقش الانشغال الوروبي بأفريقياا، وذكر أن السلام والأمن كانا في رأس قائمة الأوليات في علاقات أوروبا بأفريقيا؛ فأوروبا لها مصالح هامة في أفريقيا بصورة عامة خاصة شمال أفريقيا. في هذا الصدد، يركز الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على مساعدة الشعوب بدلاً من الحكومات. وذكر العقيد ويد أن دعم الاتحاد الأوروبي كان مشروطاً بتقدم واحترام حكم القانون ومبادئ الحكم الرشيد. لكن المشكلة تمثلت في من ينبغي أن يقيس التقدم وعلى أية أسس؟ على كل، كانت هناك موافقة مبدئية ورضى بخصوص قياس هذه المؤشرات ولو مع بعض الجدل.

وعند مناقشته الوضع في ليبيا، ذكر أن مشاركة الاتحاد الأوروبي كانت سياسية وإنسانية. حيث افتتح الاتحاد الأوروبي مكتباً فنياً، وليس مكتباً سياسياً في بنغازي هدفه توزيع المساعدات الإنسانية.

وأكد أن المناداة بتنحي العقيد القذافي هو موقف الاتحاد الأوروبي الرسمي. وتأكيداً لموقف الاتحاد الأوروبي، بحسب المقدم، فإن القذافي فقد الشرعية ويمثل خطورة على شعبه. ويرى "ويد" أن انخراط الاتحاد الأوروبي في شمال أفريقيا عملية طويلة المدى، ولا يمكن للأشياء أن تتحسن بين عشية وضحاها. وامتدح مشاركة الاتحاد الأوروبي والأفريقي وقال أنها ينبغي أن تكون مشاركة من كلا الطرفين. وشدد على أن الاتحاد الأوروبي يريد مساعدة الحكومات الأفريقية والشعوب، ولكن لا يمكن بحال فرض تلك الشراكة.

الفصل السابع

تأملات حول كفاءة وإمكانيات منظومة"الأمن والسلم الأفريقي" (APSA) في التعامل مع الثورات الشعبية

د. سولومون أ. ديرسو
معهد الدّراسات الأمنيّة، أديس أبابا

مقدمة

إن الثورات التي اجتاحت شمال أفريقيا قد فاجأت العالم بأسره والتي أشعل شرارتها الأولى محمد البوعزيزي، 26 عاماً، ومن ثم امتدت إلى دول شمال أفريقيا كالنار في الهشيم ثم إلى سائر الوطن العربي. وقد كان مستوى وسرعة هذه الثورات ونتائجها مذهلاً حتى بدت الحكومات التي اشتعلت فيها هذه الثورات غير مستعدة لها بالشكل المطلوب ناهيك عن العالم بأسره. لقد كانت بمثابة أحداث استثنائية يصعب التنبؤ بها، ولذا فإنها تختلف عن الأزمات الأخرى التي يمكن التحرز منها أو يمكن لمؤسسات الدولة الإعداد لها مسبقاً.

واستثنائية تلك الأحداث لا تقود بالضرورة إلى القول بإنها خارج نطاق الأدوات المعيارية والخطة السياسية لمنظومة الأمن والسلم الأفريقي (APSA).

African Peace and Security Architecture وعلى أي حال فإن طبيعة هذه الأحداث والقضايا التي أثارتها وردُ الاتحاد الأفريقي يثير أسئلة مهمة تخص كفاءة منظومة الأمن والسلم الأفريقية" في التعامل مع هذا النوع من الأحداث. هذا هو السؤال الذي تحاول هذه الورقة تقصيه .

الإطار المعياري والخطة السياسية لمنظومة " الأمن والسلم الأفريقي"

إن أحد أساليب اختبار كفاءة أو عجز منظومة " الأمن والسلم الأفريقي" عن مواجهة الثورات الشعبية هو النظر في ما لو كانت هذه الثورات الشعبية تدخل في نطاق اختصاص أحد أدوات (أجهزة) تلك المنظومة. وهذا يستلزم بداية فحص المعايير والخطط السياسية لتلك الأجهزة خلال مراحل الثورات الشعبية، والقضايا الأساسية التي تصدت لها. وبشكل أدق ، من المهم تفحص التهديدات والقضايا التي عنيت بها الأطر المعيارية والخطط السياسية لمنظومة "الأمن والسلم الأفريقي".

إن الإطار المعياري والسياسي لمنظومة الأمن والسلم الأفريقي "مبني على عدد من الأدوات الشرعية وسياسة المنظمة . يمثل القانون التأسيسي أساس هذه الأدوات[٨٥]. أما الأدوات الأخرى[٨٦] فتشمل بروتوكول الاتحاد الأفريقي المنشئ لمجلس الأمن والسلم Peace and Security Council (PSC))[٨٧] و"سياسة الأمن والدفاع العام الأفريقي"[٨٨]. ويتكون الإطار المعياري في جهاز الاتحاد الأفريقي للأمن والسلم من القواعد والقيم والمبادئ المنصوص عليها في هذه الآليات وغيرها من الأدوات ذات الصلة .

وينص القانون الأساسي في البند 4 على أن المبادئ الأساسية تمثل أساس الإطار الشرعي والدستوري للاتحاد الأفريقي. ومن بين المبادئ الثمانية عشر المدونة في القانون الأساسي، فإن أكثرها صلة وأهمية لموضوع الثورات الشعبية تلك المتعلقة ب: حقوق الإنسان، قدسية حياة الإنسان، المبادئ الديمقراطية، الحكم الرشيد، رفض والتغييرات القسرية وغير الدستورية للحكومات، حق الاتحاد الأفريقي في التدخل في أحد الدول الأعضاء في الظروف المأساوية.

ومن بين أهداف الاتحاد الأفريقي المنصوص عليها في القانون الأساسي، هدفان لهما علاقة بسياقنا هذا، الأول: نشر مبادئ الديمقراطية ومؤسساتها، المشاركة الشعبية والحكومة الرشيدة؛ والثاني: نشر وحماية حقوق الإنسان والشعوب بما يتماشى مع الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وغيرها من أدوات حقوق الإنسان ذات الصلة[89].

ويعترف البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس الأمن والسلم بأهمية وضرورة تطوير المؤسسات والثقافة الديمقراطية، ورعاية حقوق الإنسان وحكم القانون بالإضافة إلى تنفيذ برامج ما بعد النـــزاعات وسياسة التنمية المستديمة، لنشر الأمن الشامل والاستقرار ومنع الاقتتال[90].

وهناك شرح مفصل للأساس المعياري لجهاز الاتحاد الأفريقي للأمن والسلم في الإعلان الرسمي لسياسة الأمن والدفاع العام الأفريقي[91]. ويَعتبِر هذا الإعلان أمنَ البشر أساساً مهماً ومقياساً لنظام الأمن الجماعي في القارة ككل. ووفقاً لذلك يلفت هذا الإعلان الأنظار إلى الحاجة إلى التركيز على حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، والديمقراطية، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية العادلة. وتُبَين هذه السياسة أيضاً أن التهديدات الشائعة ليست فقط النـــزاعات والاضطرابات بين الدول والتهديدات الخارجية فحسب ولكنها أيضاً النـــزاعات والاضطرابات داخل الدولة. وباعتبار إمكانية وقوع نـــزاعات داخل الدولة، فإن هذا النوع يعتبر من أسوأ المخاطر على الأمن والسلم في القارة . وتشتمل التهديدات المحددة في هذه الفئة على :

- توافر ظروف مأساوية وبالتحديد جرائم حرب، وإبادة جماعية وجرائم ضد البشرية.
- عدم احترام حرمة الحياة والحصانة البشرية، والاغتيالات السياسية، وأفعال الإرهاب والتخريب.
- الانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية في الحكومة، بالإضافة إلى الحالات التي تمثل عائقاً في طريق نشر المؤسسات الديمقراطية، وغياب حكم القانون، ونظام اجتماعي عادل، والمشاركة الشعبية في العمليات الانتخابية.

- الممارسات غير اللائقة في العمليات الانتخابية.
- غياب نشر ورعاية حقوق الإنسان والحرية الفردية والجماعية، وغياب الفرص المتعادلة للجميع بمن فيهم النساء، والأطفال والأقليات العرقية.
- الفقر والتوزيع الجائر للموارد الطبيعية.
- الفساد.

من المواضيع المختلفة التي تغطيها "منظومة الأمن والسلم الأفريقي" والتي تتمتع بأهمية بالغة في إدارة الثورات الشعبية هو منع التغييرات غير الشرعية في الحكومة، وعدم تفعيل الديمقراطية، والفقر والإجحاف في توزيع الموارد والفرص، وعدم احترام أو عدم العناية بحقوق الإنسان، وغياب الحكومة النموذجية، والفساد. وتجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من الأدوات التي تشرح بالتفصيل هذه القواعد وتأسس لها آليات تجعل منها قواعد مقبولة في عمليات صنع القرار في الاتحاد الإفريقي. ومن تلك الأدوات الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب(1981م)، الميثاق الأفريقي للديمقراطية، الانتخابات والحكم الرشيد (2007م)، خطة القاهرة للانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في أفريقيا، قرار عاصمة الجزائر حول التغييرات غير الدستورية في الحكومة في العام 1999م، إقرار وخطة غراند باي لشؤون حقوق الإنسان في أفريقيا، إعلان لومي في رد منظمة الوحدة الإفريقية حيال التغييرات غير الدستورية في الحكومة 2000م، الشراكة الجديدة لتطوير أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي 2001م إعلان منظمة الوحدة الأفريقية أو الاتحاد الأفريقي للمبادئ التي تنظم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا عام 2002م ، إعلان كيغالي لحقوق الإنسان في أفريقيا للعام 2003م ، اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمحاربة الفساد 2003م .

وبالنسبة للاتحاد الأفريقي، فإن المعضلات الرئيسية تتمثل في تأسيس آلية تنفيذ منظمة ومتماسكة، وتفعيل روابط وظيفية فعالة بين هذه الالتزامات بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، ومنظومة" الأمن والسلم الأفريقي". وتعتبر تفاصيل بنية الحكم الرشيد التي يتم إعدادها حالياً بمثابة فرصة للتغلب على هذه التحديات والعمل بشكل منظم لضم أعمال المؤسسات العاملة على صعيد الحكم الرشيد وحقوق الإنسان مثل المفوضية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان في إطار آليات منظومة "الأمن والسلم الأفريقي" مثل مجلس السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي .

اعتبارات تحديد شرعية الثورات الشعبية

رغم أن الأطر المعيارية والخطة السياسية لمنظومة "الأمن والسلم الأفريقية"، الموضحة أعلاه بشكل مختصر، مجدية إلى حد ما، إلا أنها لا تقدم توجيهاً منهجياً دقيقاً للتصدي للثورات الديمقراطية الشعبية. وكما يصف رئيس دولة جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي فإن الخيار الذي واجهته أفريقيا "هل نقف مع الشعوب المتظاهرة أم مع الحكومات التي يطالبون بإقالتها!"[92]. وفي صلب هذا الخيار تكمن الصعوبة في التمييز بين الثورات الشعبية الشرعية وتلك التي تشبه الحالات الممنوعة بالمعايير والخطة السياسية لمنظومة "الأمن والسلم الأفريقي".

وبناء على غايات وأهداف معايير أدوات منظومة الأمن والسلم الأفريقي، وخطتها السياسية، وانطلاقا من خبرة شمال إفريقيا، فإنه من الأهمية، بيان الاعتبارات التي يمكن من خلالها تحديد شرعية هذه الثورات الشعبية. وهو ما يمكن أن يساعد في تطوير مبادئ استرشادية للاتحاد الأفريقي للتعامل مع أحداث مماثلة مستقبلاً. وهنا، يمكن تحديد ستة اعتبارات مهمة للتعامل مع الثورات الشعبية:

الاعتبار الأول ينظر إلى مدى توافر ما يسميه الـــبعض بـــ " الظروف التي تمنع وتقوض المؤسسات والصروح الديمقراطية، مثل غياب حكم القانون، وغياب نظام الاجتماعي الوافي، وعدم مشاركة الشعب في العمليات الانتخابية ".

وكما يشير اختبار أجري بخصوص الثورات الشعبية في شمال أفريقيا، فإن مما عجل الثورات الشعبية توافر ظروف تقوض المؤسسات والصروح الديمقراطية. وتوافر هذه الظروف يترك المواطنين من غير حلول عملية لمعاناتهم ويضع القيادة تحت المساءلة مما يدفع المواطنين إلى التظاهر في ثورات شعبية. والثورات الشعبية في شمال أفريقيا إنما هي تنفيس للغضب والإحباط الذي أصاب المواطنين ضد الفساد، والاستبداد، والأنظمة غير الديمقراطية. وفي محاولة للتعامل مع تلك الأحداث، ينبغي أن يهتم الاتحاد الإفريقي بهذا الاعتبار الأول لأهميته.

والاعتبار الآخر هو تنظيم وطبيعة حركة المتظاهرين. ويشتمل الاختبار هنا على قضية ما إذا كانت هذه الثورات فيها محاولة فرض حركة سياسية معينة أو شريحة من المجتمع برنامجها السياسي. من ناحية التنظيم والحركة، فإن الثورات الشعبية في شمال أفريقيا لم تنشأ ولا تربطها أي علاقة بأية مجموعات سياسية أو عقائدية في هذه الدول. وكما كتب الأستاذ عمر بن يدر في الثورة التونسية: " لقد كانت ثورة عفوية قام بها الشعب، ولم تحركها أي قيادة أو حركة سياسية"[93] وعليه، لم يقحموا أية برامج سياسية ولم يسعوا لفرض أي برنامج سياسي خاص بأي مجموعة سياسية أو شريحة من المجتمع على الآخرين. بل تمسكوا بآمال وتطلعات في إصلاحات تدخل على النظام السياسي، والاجتماعي والاقتصادي. وقد تم تحريكهم عن طريق الصحافة الاجتماعية بنشطاء في مقتبل العمر قاموا بدور المحفز والمنظم .

الاعتبار الثالث هو مدى شيوع الثورة، وهنا يكمن السؤال هل المشاركة في الثورة تخطّت الفروق العقائدية، والثقافية، والفروق الأخرى في المجتمع . وبالنظر من هذا المنظور، يظهر أن أحد ملامح الثورة في شمال أفريقيا التي كسبتها صبغة ديمقراطية هي أنها شائعة؛ فالمشاركة في المظاهرات لم تقتصر على جزء من المجتمع. وعلى الرغم من أن المشاركين النشطين في المظاهرات كانوا من الشباب وذوي الدخل المتوسط، إلا أنه تم جذب أفراد من المجموعات المجتمعية والعمرية الأخرى بالإضافة إلى أناس من ديانات، وثقافات، وعقائد، وانتماءات سياسية مختلفة. وفي هذا الصدد، كان "بن يدر" محقاً عندما قال :" كان التماسك في جميع أنحاء البلاد، وفي الشتات عبر جميع الطبقات المجتمعية مميزاً وجلياً وغير متوقعاً".

أما الاعتبار الرابع فهو سلمية الثورة. كما هو مقترح أعلاه، فإن العديد من أدوات "منظومة "الأمن والسلم الأفريقي" وخاصة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تضمن حق التجمعات السلمية. أحد أبرز ملامح الثورة في شمال أفريقيا باستثناء الحال في ليبيا كانت سلمية [94] في نطاق واسع ما عدا تعابير الغضب المتقطعة في مواجهة الجهود المبذولة لإخماد هذه المظاهرات.

أما الاعتبار الخامس فهو مشاركة الجيش. وبالأخذ بعين الاعتبار قوانين الاتحاد الأفريقي بخصوص التغييرات غير الدستورية في الحكومة، فشرعية إشراك الجيش في الحركات التي تسعى لإسقاط الحكومات يثير العديد من التساؤلات حول أغراضه. ومرة أخرى، من المدهش ملاحظة أن الجيش في كل من تونس ومصر حافظ على الحياد. ولم يشارك في أي تحريض أو أي مساعدة نشطة في اقتلاع الرؤساء. وبالرغم من موقفه في التاريخ وسياسة الدولة، فإن الجيش المصري حافظ على أسلوب عدم التدخل إلى اللحظة التي رضخ فيها مبارك لضغوط الجماهير. وهذا من الملامح التي ميزت الثورة الليبية عن غيرها من الثورات نظراً لأن الوضع قد تحول تماماً إلى حرب أهلية بانحياز أفراد من الجيش إلى المعارضة وتنظيمهم جيشاً معتبراً. ورغم التشابه بينها وبين نظيرتها في كل من تونس ومصر، فإن الحال في ليبيا ينبغي التعامل معه بصورة مختلفة، أى كحرب أهلية. وهو بالفعل ما قامت عليه خطة الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة في ليبيا.

أما الاعتبار الأخير، فهو مشاركة طرف خارجي بفعالية في التحريض ودعم الثورة، على نحو يتم معه التلاعب في حق الشعب في تقرير المصير

في ذلك المجتمع مما يجعله عرضة لاستغلال قوى خارجية. ومن مميزات الثورات الشعبية في شمال أفريقيا أن بدايتها كانت على أيدي أناس عاديين. ولم يكن هناك أي تدخل خارجي أو أي دعم مباشر للمتظاهرين. وخرج المتظاهرون بسبب المشاكل السياسية الداخلية والاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت في مجتمعاتهم لبعض الوقت. وكانت جهود شعب لإقامة الوضع السياسي والاقتصادي في مجتمعهم، وممارسة حق تقرير المصير. ومرة أخرى فإن الخبرة الليبية انحرفت عن هذه القاعدة بتدخل حلف الناتو ودعمه للمتظاهرين المتمردين.

دور الاتحاد الأفريقي

بصورة عامة يمكن تقسيم دور الاتحاد الإفريقي فيما يخص الثورات الشعبية إلى قسمين. أولاً، الدور الوقائي للاتحاد. ويتطلب تطوير وتنفيذ مبادرات واستراتيجيات لتحقيق وتنفيذ المعايير والمبادئ التي تمثل القيم المشتركة للدول العضاء في الاتحاد الأفريقي. أما الدور الثاني الذي يلعبه الاتحاد الأفريقي فهو التعامل مع الثورات وما يتعلق بها من أزمات.

الدور الوقائي للاتحاد الأفريقي

إن توفر المزيد من المعلومات والتكنولوجيا لعدد متزايد من الناس في أفريقيا سيزيد نشاطهم السياسي في كثير من الأجزاء في القارة. وفي ظروف مثل هذه، فإن الناس في دول أفريقية كثيرة سيكونون أقل تحملاً للأتوقراطية، والفساد، وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية، ومستويات الفقر المتصاعدة. فهناك توقعات لا مفر منها بأن تقوم الحكومات بإظهار وتسجيل تطور في تحسين الديمقراطية والحكم الجيد بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان وتبني سياسات اقتصادية بمقدورها تنمية الاقتصاد والقضاء على الفقر بصورة نهائية.

وتعتمد شرعية الحكومات الأفريقية على درجة الوفاء بهذه التوقعات. وفي السنوات المقبلة، بغض النظر عما إذا كانت الحكومات ستواجه ثورات شعبية أم لا فإن شرعية الحكومات ستعتمد على درجة نجاحها في هذه النقاط الحساسة. وهناك خيار وحيد لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهو الوفاء بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعوبهم وإلا فمواجهة ثورة شباب متزايد الوعي؛ ولن يكون كافياً أن تركز الحكومة على النمو الاقتصادي، وشرعية الوفاء بالاحتياجات؛ لذا تحتاج الحكومات الأفريقية أن تستثمر في تفعيل الديمقراطية وترسيخ الحكم الرشيد.

وكما سلف البيان، فإن الاتحاد الأفريقي قد طور عدة قواعد ومؤسسات حول الديمقراطية، والحكم الرشيد، والأمن والسلم. وقد أصبح تنفيذ التعهدات بالديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان بالإضافة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضرورة ملحة لأنه الضمان المستمر للأمن والسلم ومنع الاضطرابات الشعبية .

وفي كلمة ألقاها مفوض الاتحاد الأفريقي في اللقاء الـ 275 لوزراء مجلس الأمن والسلم المخصص لمناقشة وضع الأمن والسلم في أفريقيا، تطرق سعادته إلى نقطتين في غاية الأهمية مؤداهما أنه:

- يجب ألا ندخر وسعاً في إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد، لأن الإخفاق في ذلك يجلب مخاطر عظيمة إلى قارتنا. حيث تشهد القارة أزمات متزايدة في الانتخابات وتأسيس الحكم الرشيد. وأنه يجب أن يتوقف هذا قبل أن يتأزم الوضع. فترسيخ الديمقراطية وتطوير الحكم الرشيد سياسياً واقتصادياً يدعم جهودنا لإيقاف الصدامات الدامية في قارتنا.
- وأخيراً، من المهم أن نستثمر في السياسات التي تخلق مزيداً من الوظائف وترفع من دخل الأفراد وخصوصاً فئة الشباب وتسهم أيضاً في مستوى المعيشة عبر القارة. حقيقةً، إنها الطريق لمنع ثورات مستقبلية كتلك التي رأينا في شمال أفريقيا[95].

إن ثورات شمال أفريقيا تظهر أن الدور الذي يلعبه الاتحاد الأفريقي في تسهيل وتنفيذ تلك المعايير في الدول الأعضاء فيما يتصل بمنع الثورات أو أية أزمات أخرى دور هام. كما أنها بمثابة اختبار حقيقي لأهمية الاتحاد الأفريقي في حياة الأناس العاديين في أفريقيا. ولهذا السبب يحتاج الاتحاد الأفريقي لتعزيز فاعلية بعض أطره المعيارية والدستورية وتطبيقاتها. ومن الأهمية بمكان، رفع سقف مهام المفوضية الأفريقية ومحكمة حقوق الإنسان والشعوب وقسم الشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي في إطار عمليات منظومة "الأمن والسلم الأفريقي" ومؤسساتها.

استجابة الاتحاد الأفريقي

بالنسبة لاستجابة الاتحاد الأفريقي فإن الأطر المعيارية والخطة السياسية لمنظومة "الأمن والسلم الأفريقي" لم تزود الاتحاد الأفريقي بآلية استجابية وتنفيذية فعالة تجاه المواقف التي تم اعتبارها مصدراً لتهديد الأمن والسلم. يبين ذلك بوضوح في حقيقة أن التغييرات غير الدستورية للحكومة، هو المبدأ الوحيد في منظومة "الأمن والسلم الأفريقي" الذي يعاقب مخالفه؛ فالمادة 30 من القانون التأسيس تنص على أن: " الحكومات التي تصل إلى سدة الحكم عبر تغييرات غير دستورية لن يكون بإمكانها الاشتراك في نشاطات الاتحاد".

ولم يتم تطوير أي آلية مشابهة لمخالفة قواعد أخرى لا تقل أهمية عن تلك المذكورة في منظومة "الأمن والسلم الأفريقي"، من ذلك الظروف التي أدت إلى الثورة الشعبية في تونس، وليبيا ومصر. فالاتحاد الأفريقي لم يطور بعد طرق فعالة للتقليل من الانتهاكات المنظمة لحقوق المواطنين، والاستخدام غير الدستوري للسلطات الحكومية، وممارسات الحكم غير الرسيد بصفة عام

إن ففشل أدوات الاتحاد الأفريقي من ناحية الاستجابة لأوجه القصور المتعلقة بالديمقراطية والحكم الدستوري، يرجع إلى أنها لا تورد سوى القليل جدا عما يتعين على الاتحاد الأفريقي فعله تجاه الممارسات غير الدستورية للسلطة. من ذلك ممارسات الحكومات التي تقوض الحكم الدستوري؛ مثل سن القوانين التي تقيد حرية الصحافة والتعبير والتجمع، والاعتقال والتوقيف بعيداً عن القضاء، والتعذيب، والقتل خارج القضاء، والتعيينات والإقالات دون الرجوع إلى القانون .... إلخ.

طبيعة استجابة الاتحاد الأفريقي

عند تمعن استجابة الاتحاد الأفريقي، هناك اعتبارات معينة ينبغي أخذها بعين الاعتبار، أولها مبدأ منظومة "الأمن والسلم الأفريقي" المنصوص عليه في المادة 2 (1) من بروتوكول مجلس الأمن والسلم والمتعلق ب:"الرد الوافي في الوقت الملائم". وهذا يُلزم الاتحاد الأفريقي باستجابة سريعة وواضحة. ويعنى بهذا النوع من الاستجابات إنشاء دور قيادي لإدارة الأزمات التي تظهر. كما أن هذا النوع من الاستجابات يضع على عاتق الاتحاد الأفريقي مهمة تحديد المشاركة الدولية ونتائجها. إن الافتقار إلى هذا النوع من الاستجابات يوجد ذريعة للتدخل الأجنبي في محاولة لإيجاد استجابة قد لا تتماشى مع الاستجابات التي يراها الاتحاد الأفريقي.

إن صناع الرأي في أنحاء عديدة من القارة يرون أن استجابة الاتحاد الأفريقي للثورات الشعبية أتت متأخراً. أحد القرائن على أن استجابة الاتحاد الأفريقي كانت بطيئاً ومترددة، هو أن التدخل الأجنبي أفلح في استغلال الفرصة لعرض استجابته وأخذ زمام القيادة في الاشتراك في شمال أفريقيا مع ما ينطوي ذلك على تهميش لصوت الاتحاد الأفريقي.

ولم تكن استجابة الاتحاد الأفريقي بطيئة فحسب بل ضعيفة أيضاً. فقد قال وزير خارجية رواندا في الاجتماع الوزاري الـ 275 في جلسة مجلس الأمن والسلم حيث قال:

"كلنا متفقون ألا نتغاضى أفريقيا عن قيادة دولة تحتقر شعبها وألا تتحمل أية دولة تبيد شعبها. ورغم كل هذا، لمَ لم يقم الاتحاد الأفريقي برد في الوقت الملائم ويأخذ دوراً قيادياً في وضع خطوات عملية حياله؟... لمَ لم يدع الاتحاد الأفريقي في هذه الحالة المأساوية من العنف إلى مؤتمر استثنائي عاجل لرؤساء الدول لاتخاذ إجراءات فورية فعالة؟"[96].

وبما أنها جاءت من دولة عضو في الاتحاد الأفريقي وهي جزء من مجلس الأمن والسلم ، فإن هذه النظرة تعكس قدرا من ضعف أو تصور عن ضعف استجابة الاتحاد الأفريقي.

عند تقديرها في ضوء طبيعة الأحداث في شمال أفريقيا، فإن استجابة الاتحاد الأفريقي (باستثناء خطة الطريق التي وضعتها، واللجنة رفيعة المستوى التي أرسلتها لليبيا)، تعتبر ضعيفة. فعلى سبيل المثال، في الأسابيع القليلة الأولى لاندلاع الثورة الشعبية في ليبيا كان الوضع مازال محدوداً، قام الاتحاد الأفريقي بإرسال فريق للتحقيق بدلاً من اتخاذ إجراءات مباشرة . وحتى بعد أن تبنى مجلس الأمن والسلم البيان الذي شجب فيه قتل المواطنين والاستخدام المفرط للقوة ، لم يقم الاتحاد الأفريقي بمزيد من الإجراءات الأكثر حزماً ضد الحكومة الليبية في ردها على المظاهرات السلمية. وبعيداً عن شجب العنف، هناك بعض الإجراءات التي كان يمكن اتخاذها بدءاً من تعليق مشاركة الدولة في نشاطات المنظمة إلى فرض قيود دبلوماسية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية وحتى سحب الاعتراف وإن لزم الأمر التدخل كما هو منصوص في المادة 4 (هـ) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

وبعيداً عن اعتبارات التوقيت وقوة الاستجابة، هناك اعتبارات أخرى مثل وضوح ومدى تماسك الاستجابة. فعندما عقد اجتماع مجلس الأمن والسلم بالاتحاد الأفريقي بتاريخ 10 مارس من العام 2010م عبَّرَ الاجتماع عن رفضه لأي تدخل عسكري أجنبي أياً كان شكله " ولكن بعد شهر عندما تبنى مجلس الأمن القرار رقم 1973 ، صوتت ثلاث دول أفريقية غير دائمة العضوية في مجلس الأمن بالأمم المتحدة لصالح القرار الذي يسمح بتدخل عسكري أجنبي رفضته أفريقيا. وقد عكس هذا بشكل جلي غياب التنسيق والتماسك بين أديس أبابا والدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن بالأمم المتحدة في نيويورك. كما أنه عكس التناقض في استجابة الاتحاد الأفريقي حيال الأزمة.

إن ضرورة التواصل الإعلامي الفعال لسياسة الاتحاد الأفريقي في الاستجابة لتلك الأحداث ولحملة إعلامية قوية تمثل جانباً آخر. فبعيداً عن التوقيت، فإنه بحسب السيد ثابو مبيكي فإن جزءاً من الأسباب التي أدت إلى إخفاق الاتحاد الأفريقي في جذب الانتباه العالمي والذي بدوره أدى إلى فشله، هو عدم توصيل رده حيال الأحداث في شمال أفريقيا بشكل فعال؛ حيث لم يعمد إلى حملة إعلامية جارفة. وكما يقترح وزير الخارجية الرواندي في تعليقه فإن الاتحاد الأفريقي كان إمّا بطيئاً أو غير فعّال في إيصال وتحريك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بخصوص الموضوع.

الخاتمة

لقد أظهرت الثورات الشعبية في شمال أفريقيا دور وحدود الأطر المعيارية والخطة السياسية لمنظومة "الأمن والسلم الأفريقي". وقد تم رصد ثلاثة جوانب ضعف تتطلب اهتماماً دقيقاً.أولها؛ غياب أي خطوط استرشادية،يمكن من خلالها للاتحاد الأفريقي تحديد مدى شرعية الثورات الشعبية ومن ثم مساعدته في تبني ردود واضحة وفعالة. وتتمثل نقطة الضعف الثانية في الأطر المعيارية والخطة السياسية لمنظومة الأمن والسلم الأفريقي، أنها لم تحدد الإجراءات اللازم اتخاذها حيال عدم الامتثال الصارخ من جانب الدول الأعضاء لقواعد الديمقراطية، والدستورية، وحكم القانون، واحترام وحماية حقوق الإنسان .

فهناك حاجة إلى التركيز في التعامل مع الاختلالات الهيكلية المتعلقة بالدستورية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. وعلى الصعيد التنظيمي، هناك حاجة إلى تحقيق تكامل وتنسيق فاعل بين مؤسسات الاتحاد الأفريقي المختلفة، وأهم من ذلك توسيع نطاق مهام المفوضية الأفريقية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بالإضافة إلى إدارة الشؤون السياسية، في الاتحاد الأفريقي في عمليات مجلس الأمن والسلم .

وثالثا وأخيراً، تم تحديد بعض أوجه القصور من ناحية طبيعة استجابة الاتحاد الأفريقي حيال الثورات الشعبية. وقد ألقت تلك الإخفاقات شكوكاً حول فاعلية ومصداقية الاتحاد الأفريقي. وبات من الضروري اتخاذ خطوات عملية لتصحيح هذه الإخفاقات المؤسسية. وهو ما قد يتطلب آلية واضحة لتنسيق أكثر صلابة وتماسكاً ليس بين أديس أبابا والممثلين الأفارقة في نيويورك فحسب، بل داخل أفريقيا بين الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء.

برنامج المؤتمر

نظرة نقدية في ثورات عام ٢٠١١م في شمال أفريقيا وتداعياتها

فندق هيلتون . أديس أبابا ؛ إثيوبيا، الثلاثاء ٣١ مايو ٢٠١١م

09:30 – 08:30	الحضور، والتسجيل واستراحة شاي
10:00 – 9:30	**الجلسة الافتتاحية** ■ كلمة: السفير/ اولوسيجون أكينسانيا، مدير مكتب معهد الدراسات الأمنية بأديس أبابا ■ كلمة: ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ■ كلمة: السفير/ أحمد صلاح الدين نوح، جامعة الدول العربية
10:00-12:30	**الجلسة الأولى :الأسباب الجذرية والقوى المحركة للأزمات** ■ رئيس الجلسة : السيد ميهاري تاديلي مارو، رئيس برنامج منع الصراعات في افريقيا، مكتب معهد الدراسات الأمنية، أديس أبابا ■ تونس، الدكتورة روضة بن عثمان، كلية العلوم الإنسانية، جامعة تونس ■ مصر، البروفيسور محمد حلمي شعراوي، مدير مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة ■ ليبيا، الدكتور محمد عاشور، مدير أكاديمي بجامعة القاهرة ، وجامعة زايد، أبو ظبي ■ حلقة نقاش

الصورة 4 قسم من المشاركين في المؤتمر

12:30-14:00	غداء
14:00-15:45	**الجلسة الثانية: التحديات التي تواجه الحكومات والسلطات الانتقالية** رئيس الجلسة: الدكتور فرانسيس إيكومي، رئيس برنامج منع الصراعات في افريقيا معهد الدراسات الأمنية، مكتب بريتوريا ■ الجزائر، الدكتور محمد هناد، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ■ المغرب، البرفيسور الهواري بو سته ، كلية الاقتصاد والقضاء والعلوم الاجتماعية، جامعة الحسن الأول ■ إمكانية انتقال العدوى إلى أفريقيا جنوب الصحراء، الدكتور إسحاق ك. سواري، كبير الباحثين، معهد الدراسات الأمنية في بريتوريا ■ حلقة نقاش
16:00 – 15:45	استراحة شاي
17:30 – 16:00	**الجلسة الثالثة: نحو حل سلمي للأزمة** ■ رئيسة الجلسة : معالي الدكتورة مونيكا جما، سفيرة جمهورية كينيا لدى إثيوبيا وممثلتها الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي ■ استجابة الاتحاد الأفريقي للأزمة في شمال أفريقيا، الدكتور أبراهام روش أوكوكو، موظف الديمقراطية والحُكم، مديرية الشؤون السياسية، مفوضية الاتحاد الأفريقي ■ استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمة في شمال افريقيا، العقيد ساندي واد، المستشار العسكري لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا ■ هل منظومة "الأمن والسلم الأفريقي" مناسبة في التعامل مع الثورات الشعبية، سولومون أ. ديريسو، كبير الباحثين، معهد الدراسات الأمنية في أديس أبابا ■ حلقة نقاش
17:45 – 17:30	الكلمة الختامية السفير/ اولوسيجون أكينسانيا، مدير مكتب معهد دراسات الأمنية، أديس أبابا

نبذة عن المتحدثين ورؤساء الجلسات

نبذة عن المحرّرين

الد كتور إسحاق كافومبا سواري

الدكتور سواري كبير الباحثين في برنامج منع الصراعات **في افريقيا بمكتب** معهد الدراسات الأمنية في بريتوريا، **جنوب افريقيا**. وقد كان أثناء طباعة هذه الورقة القائم بأعمال رئيس **البرنامج**. قبل انضمامه إلى معهد الدراسات الأمنية في شهر أغسطس ٢٠٠٧م، كان محاضراً في جامعة كيبيك **بمنتريال** (كندا)، حيث حصل على دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية. وقد أجرى الدكتور سواري أبحاثاً مستفيضة في قضايا الحُكم وعدم الاستقرار السياسي في أفريقيا، وخصوصاً علاقات أفريقيا الدولية، والتغييرات غير الدستورية للحكومات، والحروب الأهلية والأحزاب السياسية وتغيير القيادات السياسية في القارة، مع التركيز بشكل خاص على غرب وشمال أفريقيا. وهو مؤلف عدد من الكتب، وفصول الكتب ومقالات في شؤون أفريقيا، منها: أفريقيا في منظومة الأمم المتحدة ١٩٤٥–٢٠٠٥م (لندن، ٢٠٠٦م)؛ الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في غرب أفريقيا (لانهام ، ٢٠٠٦ – أيضا في اللغة الفرنسية، لارماتان، 2007 م)، والرواية سماسي (لندن، ٢٠٠٤) ، وشارك في تأليف: الصومال على مفترق الطرق (لندن، ٢٠٠٧).

السّيّد بيروك مسفين

بيروك مسفين كبير الباحثين في برنامج منع الصراعات **في افريقيا بمكتب** معهد الدراسات الأمنية في أديس أبابا. ذو خبرة واسعة في الشؤون السياسية والعسكرية والدولية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وماجستير في العلاقات الدولية من جامعة أديس أبابا بإثيوبيا، ودرجة الماجستير في الأمن والدفاع الدولي من جامعة غرينوبل في فرنسا. قبل انضمامه إلى معهد الدراسات الأمنية، شغل منصب محلل الدفاع ومستشار. كما عمل محاضرا للعلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة أديس أبابا، وكباحث مشارك في معهد بحوث التنمية. اهتماماته البحثية والتعليميه هي العلاقات الدولية مع التركيز بشكل خاص على السياسة الخارجية، والصراعات والإرهاب في العالم الثالث، ومقارنة السياسات مع تركيز خاص على الانتخابات، والأحزاب السياسية والفدرالية. وقد أدار وشارك في العديد من المشاريع البحثية. و قدَّم ونشر كتابات علمية عديدة

الدكتور محمد عاشور

الدكتور محمد عاشور أستاذ مشارك علوم سياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة (مصر)، حاليا أستاذ مشارك بمعهد دراسات العالم الإسلامي، بجامعة زايد (دولة الإمارات)، ويشغل منصب المنسق الأكاديمي لبرنامج ماجستير الدراسات القضائية بجامعة زايد. له خبرات معتبرة في مجال التدريس والتدريب في عديد من المؤسسات المدنية والأمنية المرتبطة بالشئون الأفريقية.

حصل الدكتور عاشور على بكالوريوس وماجستير،ودكتوراه العلوم السياسية من جامعة القاهرة، ثم حصل على ليسانس الحقوق ودبلوم القانون الدولي من جامعة عين شمس. له العديد من المؤلفات في الشؤون الأفريقية من بينها: السياسة الليبية تجاه أفريقيا، دليل الدول الأفريقية 2007، دليل المنظمات الأفريقية الدولية 2007، و التكامل الأفريقي الضرورات والمعوقات، (حاصل على جائزة الدولة التشجعية(مصر عام 2008) ، العلاقات الخليجية الأفريقية، 2010، والمحكمة الجنائية والسودان 2010، وهو عضو في عدة جمعيات علمية ومهنية، وحاصل على عدة جوائز وطنية وإقليمية.

نبذة عن رؤساء الجلسات

السفير أولوسيجون (سيجون) أكينسانيا

انضم السفير أكينسانيا إلى معهد الدراسات الأمنية في شهر يونيو ٢٠١٠م كمدير مكتب أديس أبابا. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة لاغوس وشهادات دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية وتشجيع الاستثمار والتمويل من كلية الهيئة الإدارية الباكستانية في لاهور، ومن المعهد الوطني للدراسات السياسية والاستراتيجية، كورو، نيجيريا. وهو حاصل أيضا على دبلوم في اللغة الفرنسية من جامعة داكار، السنغال. وقد كان السفير النيجيري السابق في إثيوبيا والممثل الدائم للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٠٤–٢٠٠٧م)، وفي الوقت ذاته كان معتمداً في جيبوتي. خلال توليه منصب الممثل الدائم ترأس لجنة**الممثّلين** الدائمين لدى الاتحاد الأفريقي من يوليو ٢٠٠٤م إلى يناير ٢٠٠٦م أثناء رئاسة نيجيريا للاتحاد الافريقى فضلاً عن ترؤس اجتماعات مجلس السلم والأمن خلال عمليات التناوب الشهري في كل مرات رئاسة نيجيريا لاجتماعات الهيئة القارية. كما اشتغل مرتين مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا كمستشار

السفير صموئيل أسيفا

الدكتور صموئيل أسيفا هو السفير الاثيوبي السابق لدى الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور فرانسيس إيكومي

في وقت المؤتمر، كان الدكتور فرانسيس إيكومي رئيس برنامج منع الصراعات افي افريقيا بمكتب معهد الدراسات الأمنية في بريتوريا. وأثناء طباعة هذه الورقة، كان بمثابة موظف الحُكم والإدارة العامة في شعبة الحُكم والإدارة العامة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. قبل انضمامه إلى معهد الدراسات الأمنية، شغل منصب مدير برنامج أفريقيا وأفريقيا الجنوبية في المعهد العالمي للحوار. أيضا في وقت سابق شغل فرانسيس منصب مدير برنامج متعدد الأطراف التابع للمعهد العالمي للحوار، وقد عمل لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وشغل منصب أستاذ جامعي وممتحن خارجي في الكاميرون وجنوب أفريقيا. الدكتور إيكومي حاصل على الدكتوراه من جامعة ويتواترسراند في جنوب افريقيا، وعلى درجة الماجستير من جامعة ابادان (نيجيريا)، وعلى درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) من جامعة ياوندي (الكاميرون).

ميهاري تاديلي مارو

ميهاري تاديلي مارو رئيس برنامج منع الصراعات في افريقيا بمكتب أديس أبابا التّابع لمعهد الدراسات الأمنيّة. حاصل على الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفارد، وماجستير من جامعة أوكسفورد وليسانس الحقوق من جامعة أديس أبابا. قبلٌ معهد الدراسات الأمنية، كان منسق برنامج للهجرة في مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما عمل السيد ميهاري كخبير قانوني في مفوضية الاتحاد الأفريقي وكمدير لمكتب جامعة أديس أبابا لإصلاح الجامعة. ومن انجازاته في أعماله السابقة في مفوضية الاتحاد الافريقي: قيامه بتصميم وتنفيذ حملة مبادرة مفوضية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الاتجار بالبشر. هذا بالإضافة إلى مساهمات أخرى عديدة في صياغة المعاهدات، ووضع المعايير ونشر الأنشطة، وإدارة الشراكة والتحضير فضلا عن تنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي حول الهجرة والتنمية.

نبذة عن المتحدّثين

الدكتور سولومون أ. ديرسو

الدكتور سولومون كبير الباحثين في برنامج تقرير مجلس الأمن والسلم التابع لمكتب معهد الدراسات الأمنية في أديس أبابا. وهو أستاذ مساعد زائر في قانون حقوق الإنسان في جامعة أديس أبابا، وباحث مشارك في معهد جنوب أفريقيا للقانون الدستوري. حصل على درجة الليسانس في الحقوق (جامعة أديس أبابا)، ودرجة الماجستير في حقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا (جامعة بريتوريا)، والدكتوراه في القانون الدستوري والدولي (جامعة ويتواترسراند). أبحاثه واهتماماته تشمل تدريس حقوق الإنسان مع التركيز على النظام الأفريقي لحقوق الإنسان والأقليات في أفريقيا، والقانون الدستوري بما في ذلك تصميم الدستور في المجتمعات المنقسمة على نفسها لا سيما فيما يتعلق بالفيدرالية والديمقراطية المتعددة الثقافات، والنظام الناشئ للأمن والسلم الأفريقي، مع التركيز على مجلسه للسلم والأمن. من مؤلفاته الأخيرة: وجهات نظر حول حقوق الأقليات والشعوب الأصلية (بريتوريا : مطبوعات القانون، جامعة بريتوريا، 2010م).

العقيد ساندي واد

بعد تخليه عن قيادة فرقته في يوليو ١٩٩٩م، تولى العقيد واد وظيفة في مديرية المملكة المتحدة للتنمية والاستراتيجية العسكرية المتعلقة بالدروس المستفادة، واستراتيجيات حلف شمال الاطلسي والتجريب العسكري. انتقل الى مقر فيلق الحلفاء للرد السريع في يوليو ٢٠٠٣م رئيساً لعمليات الاستخبارات. في أغسطس ٢٠٠٣م، انتقل على إثر الترقية إلى مقر اللواء المتعددة الجنسيات (شمال غرب) في بانيا لوكا، البوسنة، كنائب قائد اللواء وقائد القوات البريطانية في البوسنة، حيث كان مسؤولا عن اندماج عمليات المعتددة الجنسيات والمتعددة الوكالات. في أبريل ٢٠٠٤م، انتقل إلى القيادة الاستراتيجية الأميركية في أوماها بولاية نبراسكا، الولايات المتحدة، بوصفه عضواً في عمليات المعلومات وفروع الاتصالات الاستراتيجية، وأخيراً كرئيس شعبة المعلومات الاستراتيجية للقيادة. منذ عام ٢٠٠٧، اشتغل في أديس أبابا، في البداية كملحق الدفاع للسفارة البريطانية التي تغطي جيبوتي وأرض الصومال والاتحاد الأفريقي، وخصوصاً تغطية إصلاح قطاع الأمن وعمليات دعم السلام. في يوليو ٢٠١٠م، تولى منصب المستشار العسكري في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الاتحاد الأفريقي. و لا يزال عضوا في خدمة الجيش البريطاني.

الدكتور محمد هناد

د. محمد هنـــــاد هو أستاذ محاضر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر. حاصل على شهادة الدكتوراه PhD في العلوم السياسية من جامعة أكستر Exeter بالمملكة المتحدة.

يتمحور مجال اهتمامه حول تطور الأوضاع السياسية في الجزائر. وقد نشرت له مجموعة من الدراسات والبحوث من بينها بحث خص حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم سابقا) ودراستين تناولتا مسيرة الانتقال في الجزائر. كما يسهم، من حين إلى آخر، بكتابات في الصحف الجزائرية حول قضايا سياسية وطنية.

إضافة إلى ما سبق، يقوم د. هنـــــاد بأعمال في الترجمة، وكان آخر عمل قام به في هذا الشأن ترجمة كتاب لمؤلف أمريكي : M. Sandel, Liberalism and the Limits of Justice (1998). صدرت الترجمة سنة 2009.

هذا وقد سبق للباحث أن شغل منصب مدير دراسات وبحوث بالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية، الجزائر العاصمة

الأستاذ الهواري ستة

البروفيسور ستة يعمل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بجامعة الحسن الأول بسطات بالمغرب. وهو مدير مكلف بمختبر البحوث الأمنية ، وبرامج العلوم السياسية والتنمية الاجتماعية با الجامعة نفسها. حصل البروفيسور ستة على الدكتور ا ه في العلوم السياسية من معهد العلوم السياسية أياكس أنبروفنس(فرنسا)، وله دراسات عديدة في السياسات المغربية والنظام التعليمي في المغرب و الإسلام في الغرب والقضايا السياسية و الأمنية في شمال أفريقيا.

الدكتورة روضة بن عثمان

الدكتورة روضة بن عثمان أستاذة علم اللّغات (انجليزية) في كلية الآداب بجامعة تونس. وقد كانت حريصة على مراقبة السياسة التونسية على مدى العقدين الماضيين. حصلت على شهادة الدكتوراه في اللغويات بالإنجليزية من جامعة نيوكاسل أبون تاين في المملكة المتحدة.

الأُستاذ محمّد حلمي شعراوي

الأستاذ حلمي شعراوي يشغل منصب نائب رئيس مركز البحوث العربية و الأفريقية في القاهرة، و قد شغل في السّابق العديد من المناصب منذ تخرجه من جامعة القاهرة (عام ١٩٥٨)؛ فقد انتخب منسقا لمكاتب التحرير الوطني الأفريقية بالجمعية الأفريقية بالقاهرة (١٩٦٠ – ١٩٧٥)، و عمل مستشاراً لبرنامج التكامل المصري السوداني (١٩٧٥–١٩٨٥)، كما عمل كأستاذ للفكر السياسي الأفريقي بجامعة جوبا بجنوب السودان (١٩٨١–١٩٨٢)، و خبيراً في العلاقات الثقافية الأفريقية العربية، بمنظمة "أليكسو" التابعة لجامعة الدول العربية (١٩٨٢–١٩٨٦)، وانتخب نائباً لرئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، ثم رئيسا لها ١٩٧٧ – ١٩٨٧، وعضوا في لمجلس تنمية البحوث الاجتماعيّ في افريقيا (كوديسريا) ١٩٩٥–١٩٩٨، ٢٠١١)، عضوا في مجلس أمناء الجمعية العربية لعلم الاجتماع. وعضوا في اللجنة الاستشارية لإنشاء المعهد الأفريقي العربي للدراسات الثقافية والإستراتيجية ٢٠٠٥–٢٠٠٦. له العديد من المؤلفات في الشؤون الأفريقية، من بينها أفريقيا في نهاية قرن(٢٠٠١)، أفارقة وعرب في مهب الريح (٢٠٠٢)، تراث اللغات الأفريقية بالحرف العربي (تحرير ٢٠٠٦ بالعربية والإنجليزية والفرنسية)، أفريقيا: من قرن إلى قرن (٢٠١٠). و الفكر السياسي والاجتماعي في أفريقيا (٢٠١٠).

برنامج منع النـــزاعات في افريقيا (أي سي بي بي)

جهاز منع النـــزاعات في افريقيا هو أحد أقسام البحث في معهد الدراسات الأمنية، يسعى لتوفير تحليلات للنـــزاعات المسلّحة على مستوى القارة وإنذار مبكر يقوم باستكمال الإنذار المبكر، وآليات منع النـــزاعات، وجهود الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى مؤسسات إقليمية أخرى في القارة. يتكون الجهاز من أربع محاور تغذي، مع غيرها من الأجهزة، تقرير مجلس الأمن والسلام الذي يصدره مكتب معهد الدراسات الأمنية في أديس أبابا الذي يقوم بتتبع عمل مجلس الأمن والسلام وإبلاغه للاتحاد الأفريقي.

تقع المحاور الأربعة في كل من أديس أبابا (اثيوبيا)، وداكار (السنغال)، ونيروبي (كينيا)، وبريتوريا (جنوب افريقيا)، يغطي كل منها مساحات جغرافيّة و سياسية معيّنة في القارة.

كل محور يساهم في عمل النظام العام خاصة الأطراف المعنية الخارجية مثل مجلس الأمن والسلام في الاتحاد الأفريقي ومناطق التجمعات الاقتصادية في أفريقيا. على سبيل المثال، فرع أديس أبابا يعمل أكثر في قضايا الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، و فرع نيروبي في قضايا المجتمع الشرق الأفريقي، و– فرع داكار في أمور تتعلق بـــالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بينما يهتمّ فرع بريتوريا أكثر بقضايا ذات علاقة بـــالمجتمع الجنوب الأفريقي للتنمية. بينما يركز كل فرع على المنطقة المباشرة له، يحاول أيضاً تغطية مناطق أخرى عن طريق خبراء واختصاصيين محليين،مع التّعاون مع الفرع الواقع في تلك المنطقة.

نبذة عن معهد الدراسات الأمنية

معهد الدراسات الأمنية، منظمة تعمل على مستوى قارة أفريقيا ككل، وتعنى ببحوث خطط السياسات التطبيقية. وتقدم المعونة التعليمية والتدريبية والفنية. والمقر الرئيسي لمعهد الدراسات الأمنية يوجد في بريتوريا (جنوب أفريقيا)، وللمعهد فروع في كيب تاون (جنوب أفريقيا)، ونيروبي (كينيا)، وأديس أبابا (إثيوبيا)، وداكار (السنغال). ويعمل مركز الدراسات الأمنية من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والأمن الإنساني في أفريقيا،

ويسعى المعهد لإدراج وتعميم منظور الأمن الإنساني عند رسم خطط السياسات العامة، وفي التأثير على صانعي القرار داخل أفريقيا وخارجها. ويتغيا المعهد إضفاء التوازن والموضوعية عند تقديم البحوث التطبيقية التي تتناول قضايا الساعة ، والدعم التعليمي والتنفيذي في قضايا الأمن الإنساني، لصانعي السياسات والخبراء في المجال وجماعات نشر الدعوة، ووسائل الإعلام.

الهوامش

1) انظرThomas Carothers & Marina Ottaway, Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East, Washington, DC.: Carnegie Endowment, 2005, p. 8.

2) انظر Issaka K. Souaré, 'Egypt: The political process between 'opening up' and 'control" ISS Situation Report, 23 June 2008; Michele Dunne & Amr Hamzawy, 'The Ups and Downs of Political Reform in Egypt,' in Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso (eds.), Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World, Washington, DC.: Carnegie Endowment, 2008, pp. 17-44. .

3) طالع Issaka K. Souaré,'Ben Ali's 20 Years in Power in Tunisia,' ISS Today, 8 November 2007.

4) انظرCiavolella, Riccardo (2009), 'Mauritanie, la démocratie au coup par coup,' Politique africaine, no. 114 (June), pp. 5-23; N'Diaye, Boubacar (2009), 'To "midwife" – and abort – a democracy: Mauritania's transition from military rule, 2005-2008,' Journal of Modern African Studies, 47 (1), pp. 129-152; (2006), 'The August 3, 2005 coup in Mauritania: Democracy or Just Another Coup?' African Affairs, 105 (420), pp. 421-444.

5) انظر Habib Souaïdia, La sale guerre, Paris, Éditions La Découverte & Syros, 2001.

6) انظرISS situation Report; Thomas Carothers and Marina Ottaway, 'The New Democracy Imperative,' in Carothers & Ottaway (eds.), Uncharted Journey, op cit., p. 8; Marina Ottaway & Meridith Riley, 'Morocco: Top-Down Reform Without Democratic Transition,' in Ottaway & Choucair-Vizoso (eds.), Beyond the Façade, op cit., pp. 161-186.

7) انظر Lise Storm, 'The persistence of authoritarianism as a source of radicalisation in North Africa,' International Affairs, 85 (5), 2009, 997-1013, 1004.

8) عبارة مستعارة من الكاتب الجنوب إفريقي الشهير للسيناريوهات كليم سنتر.

9) وتشمل الأمثلة عبدالحليم قنديل، الأيام الآخيرة، القاهرة، دار الثقافة (مصر الجديدة، 2008)، Tunisia, Nicolas Beau and Catherine Graciet, La régente de Carthage. Main basse sur la Tunisie, Paris, Editions La Découverte, 2009; Olfa Lamloum and Bernard Ravanel (eds.), La Tunisie de Ben Ali: La société contre le régime, Paris, L'Harmattan, 2002.

10 كان الحبيب بورقيبة يلقب بالمجاهد الأكبر لما قدمه للشعب التونسي من تضحيات لنيل الاستقلال وبناء الدولة الحديثة وكان بن على يلقب بصانع التغيير للوعود التي قطعها للشعب التونسي لتكريس التعددية والديمقراطية.

11 Corri Zoli, Sahar Azar, and Shani Ross, Patterns of Conduct: Libyan Regime Support for and Involvement in Acts of Terroris, New York: institute for National Security and counter terrorism studies , Syracuse University. 2010, Pp5-17 Bruce W. Jentleson and Christopher A. Wrytock, "Who "won" Libya?", International security, vol 30,no.3, Winter 2005-2006). P.56

12 [2] منى محمد الحسيني عمار ، مؤشرات التنمية البشرية في مصر: دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية، على الرابط التالي: cpsfiles. imamu.edu.sa/ar/documents

13 Bertelsmann Stiftung, BTI 2010 — Libya Country Report. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2009, p.5. at: http://www.bertelsmann-transformation-index.de/fileadmin/pdf/Gutachten_BTI2010/MENA/Libya.pdf, Accessed: 17/05/2011 7:03

14 Bertelsmann Stiftung, op.cit, p.18

15 Ibid.,, p.5.

16 Ibid, pp13-14

17 Bruce W. Jentleson and Christopher A. op.cit. and Martin Asser, "the Mummar Gaddafi story"., At: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12688033 Accessed: 15/05/2011 12

18 حمدي عبد الرحمن،" ليبيا التحرر الثاني"، At: http://www.hounaloubnan.com/news/29653 Accessed at 16-5-2020

19 Lisa Anderson, Rogue Libya's Long RoadAuthor(s): Middle East Report, No. 241, Iran: Looking Ahead (Winter, 2006), p45. Published by: Middle East Research and Information, http://www.jstor.org/stable/25164764 .Accessed: 13/05/2011 14:03

20 Bertelsmann Stiftung, op.cit., pp11-12

21 Ibid., p12

22 Ibid, p 22

23 Ibid, pp.9-1I

24 Tripoli witness: tribalism and threat of conscription, http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-13380525 Accessed: 15/05/2011 11:39

25 Oye Ogunbadejo, "Qaddafi's North African Design"., International Security, Vol. 8, No. 1 (Summer, 1983), p. 159The MIT Press Stable URL: http://www.jstor.org/stable/2538490 .Accessed: 13/05/2011 11:57

57 Mahmood Mamdani, op.cit.

58 Walter Pincus, op.cit.

59 Jonathan Marcus, "Libya: a new phase in the conflict" At: http://www.bbc.co.uk/news/uk-13112559 Accessed: 15/05/2011 12:57

60 Richard K. Betts and Samuel P. Huntington, Dead Dictators and Rioting Mobs: Does the Demise of Authoritarian Rulers Lead to Political Instability?",International Security, Vol. 10, No. 3 (Winter, 1985-1986), pp. 112-146, URL: http://www.jstor.org/stable/2538944 .Accessed: 13/05/2011 11:59

61) BADIE (Bertrand), Le Monde du 24-02-2011, TOURAINE (Alain), Le Monde du 18-02-2011

62) GLUSCKSMANN (André), Le Monde du 18-02-2011

63) STORA (Benjamain), "Regard sur un Maroc en alternance", Revue Esprit, N° 2, février 2002, pp 56-68

64) En 1970, 1972, 1992, 1996

65) Voir l'article 19, 23 et 106 de la constitution marocaine

66) BENABDALLAH (Mohammed Amine), " Propos sur l'évolution constitutionnelle au Maroc ", in Revue Marocaine d'Administration Locale et de Développement (REMALD), N° 36, Rabat. 2001, pp. 9-16

67) SANTUCCI(Jean-Claude), « Le multipartisme marocain entre les contraintes d'un « pluralisme contrôlé » et les dilemmes d'un « pluripartisme autoritaire » Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 111-112 mars 2006 ; pp 63-117

68) Ancien bras droit de Mehdi Ben Barka, co-fondateur, en 1959 de l'UNFP, condamné à deux ans de prison en juillet 1963, exilé à plusieurs reprises, secrétaire général de l'USFP depuis 1992

69) Mohammed Madani, "Le paysage politique marocain", Dar Al Qalam, Rabat, 2006, p. 42

70) Pour plus de détails, voir entre autres TOZY (Mohamed), Monarchie et islam politique au Maroc, Paris, Presses de Sciences po, 1999, ZGHAL (Malika), Les islamistes marocains : le défi à la monarchie, Ed Le Fennec, 2005, MOHSEN-FINAN (Khadija), «Maroc : l'émergence de l'islamisme sur la scène politique », Politique étrangère 1/2005 (Printemps), p. 73-84

71) Discours du Roi lors de l'installation du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

72) Voir TOZY (Mohamed), FILALY MEKNASI (Rachid) et SAAF (Abdellah), Crise des élites et restructuration du champ politique par le haut, Les Cahiers bleus, Publication de la Fondation Abderrahim Bouabid, N 13, 2009

73) MAGHRAOUI (Abdeslam), Scénarios politiques au Maroc face à la contestation

74) La lecture de FERRIE (Jean-Noel) de la stabilité des régimes politiques des Etats d'Afrique du Nord est démentie par le processus déclenché par la l'effondrement du régime de Ben Ali. Voir Gouvernants et oppositions en Afrique du Nord, in "Etat des résistances dans le sud – 2010 – Monde arabe, Bernard Duterme (Ed.) (2009) 209-228

75) Voir CLEMENT (Jean -François), "Les révoltes urbaines", in "Le Maroc actuel", sous la direction de Suntucci (Jean-Claude)

76) In Thierry Desrues / Miguel Hernando de Larramendi (dir.), "S'opposer au Maghreb", L'Année du Maghreb 2009, CNRS, Paris, 20101

77) Pour plus de détail, voir AL ATRI (Abderrahim), "Les mouvements protestataires au Maroc: indicateurs d'étouffement et le début des tensions sociales", en arabe, Publication de Dafatir Wajhat Nadhar, N ° 14, 2007

26 Ibid., p66

27 Corri Zoli, Sahar Azar, and Shani Ross, op.cit, Pp, 5-17

28 Schwartz, Jonathan B., "Dealing with a 'rogue state': the Libya precedent"., THE AMERICAN JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW , Vol. 101, 2007, P 55, PP577-580

29 Corri Zoli, Sahar Azar, and Shani Ross, op.cit, Pp, 5-17 Mahmood MamdanI, " Libya after Nato invasion" . At: http://english.aljazeera.net/indepth/opinion/2011/04/201148174154213745.html

30 Oye Ogunbadejo., op.cit., pp 159-160

31 Bertelsmann Stiftung, Op.cit.,pp21-22

32 Ronald Bruce St., John, "The Ideology of Muammar Al-Qadhafi: theory and practice"., international journal of Middle East Studies, VOL., 15.,1983, P.471, Oye Ogunbadejo., op.cit., p 155

33 Ronald Bruce St., John, op.cit., PP.471-490,

34 Lisa Anderson, Op.cit., p45.

35 THE POLITICAL TRANSFORMATION OF LIBYA UNDER QADHAFI, AFRIKA FOCUS, Vol.4, Nr.3-4, pp. 159-160. at:http://www.gap.ugent.be/africafocus/pdf/88-4-34-Haghebaert.pdf

36 THE POLITICAL TRANSFORMATION OF LIBYA UNDER QADHAFI, AFRIKA FOCUS, Vol.4, Nr.3-4, pp. 153-168. at:http://www.gap.ugent.be/africafocus/pdf/88-4-34-Haghebaert.pdf

37 Bruce W. Jentleson and Christopher A. Wrytock, op.cit., p61

38 Martin Asser, "op.cit

39 Bertelsmann Stiftung, op.cit., p9

40 Ibed, p8

41 Ibid, p19

42 http://www.achr.nu/art299.htm

43 أنظر تقرير منظمة العفو الدولية بشأن ليبيا : http://www.amnesty.org/ar/region/libya/report-2010 ، وانظر كذلك: Bertelsmann Stiftung, Op.cit., pp7-8.

44 Lisa Anderson, Op.cit., p45

45 Bertelsmann Stiftung, Op.cit.,p17, p.23

46 Lisa Anderson, Op.cit., p.47

47 Bertelsmann Stiftung, Op.cit.,p22

48 Ibid.,25

49 POLITICAL TRANSFORMATION OF LIBYA UNDER QADHAFI, AFRIKA FOCUS, Vol.4, Nr.3-4, pp. 160.

50 Oye Ogunbadejo., op.cit., p 156

51 David Gritten, key figures in libya's rebel councel, At: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12698562 Accessed: 15/05/2011 12:06

52 Lisa Anderson, Op.cit., p45, Bruce W. Jentleson and Christopher A. op.cit. pp.57-58

53 Jonathan Marcus ,Libya stalemate leaves Nato without "plan B". At: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-13358885. Accessed: 15/05/2011 12:06

54 حمدي عبد الرحمن، "التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية"، At: http://www.aleqt.com/2011/04/22/article_529746.html accessed at 16-5-2011

55 Walter Pincus, how do we end libya stalemate? remove Gaddafi, At: http://www.ongo.com/v/728000/-1/5151CA0775BAA543/how-to-end-libya-stalemate-remove-gaddafi Accessed: 13/05/2011 12:21

56 المرجع السابق،

closer to a Pax-Africana? International Journal 60(4) (2004-2005), 947; and Konstantinos D. Magliveras and Gino J. Naldi,, The African Union: A new down for Africa? International and Comparative Law Quarterly Vol. 51 No. 2 (2002), 415.

86) قائمة الأدوات ليست شاملة، فالأدوات المشار إليها في مقدمة البروتوكول لمجلس الأمن والسلم لعام 2005م، وميثاق دفاع الإتحاد الأفريقي العام لعدم الاعتداء تشكل أيضاً جزءً من مجلس الأمن والسلم

87) انظر African Union, The AU Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council, 2002.

88) طالع African Union, The AU Solemn Declaration on the African Common Defence and Security Policy, 2004.

89) انظر The Constitutive Act of the AU, Articles 3(g) and (h) respectively.

90) انظر PSC Protocol, Preamble.

91) اعتمدت في الدورة الاستثنائية الثانية لجمعية الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات، المنعقدة في سرت، ليبيا ، في 27 و 28 فبراير 2004.

92) انظر Thabo Mbeki, In Libya the West has Marginalized African Concerns, available on http://www.african-times.com/index.php?option=com_content&view=article&id=13702:let-us-solve-our-problems-by-ourselves&catid=38:politics&Itemid=54 (visited on 24 June 2011)

93) انظر Omar Ben Yeder, Lessons From Tunisia' Uprising, New Africa Magazine, No 503, February 2011, pp. 20

94) المرجع السابق

95) متوفرعلىhttp://www.au.int/en/dp/ps/content/statement-ambassador-ramtane-lamamra-commissioner-peace-and-security-275th-au-peace-and-secu (تم الدخول عليه في 20 يونيو 2011م)

96) طالع New Threats to Peace and Security in Africa: Lessons Learned from North Africa Crisis and Cote d'Ivoire, Remarks by Hon. Louise Mushikiwabo the Minister for Foreign Affairs and Cooperation of the Republic of Rwanda at the 275 Session of the PSC available on http://www.au.int/en/dp/ps/content/remarks-hon-louise-mushikiwabo-minister-foreign-affairs-and-cooperation-republic-rwanda-27-0 (تم الدخول عليه في 20 يونيو 2011م)

78) Entretien avec le mensuel La Revue du moi d'avril 2001, repris du journal Al Bayan

79) في الواقع، لقد سألنا كثير من الصحافيين والدبلوماسيين، وبخاصة الغربيين، حول هذا الموضوع، وكما سئل أشخاص آخرون حول الموضوع نفسه، وكذلك تم التطرق إليه في كثير من قنوات الإذاعة والتلفزيون.

80) انظر Afize D. Adamon, Le renouveau démocratique au Bénin: La Conférence Nationale des Forces Vives et la Période de Transition, Paris, L'Harmattan, 1995; Gérard Conac (dir.), L'Afrique en transition vers le pluralisme politique, Paris, Economica, 1993; Jean-Pascal Daloz et Patrick Quantin (dir.), Transitions democratiques africaines, Paris, Karthala, 1997; John F. Clark et David E. Gardinier (dirs.), Political Reform in Francophone Africa, Boulder and London, Westview Press, 1997; Micheal Bratton et Nicolas Van de Walle, 'Popular Protest and Political Reform in Africa', Comparative Politics, 24 (4), 1992, pp. 419-442; Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective, Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

81) انظر Mamoudou Gazibo, Les paradoxes de la democratisation en Afrique: Analyse institutionnnelle et stratégique, Montréal, Presse de l'Université de Montréal, 2005.

82) طالع Béatrice L Gbado, Bénin: Passage d'un régime autoritaire à un Etat de droit – mai 1985-février 1990, Cotonou, Ruisseaux d'Afrique, 1996; Daniel N. Posner, 'Malawi's New Dawn', Journal of Democracy, 6 (1), 1995, pp. 131-145; Etienne Le Roy, 'Mali: la troisième république face à la méfiance des ruraux,' Politique africaine, 46 (juin 1992), pp. 138-142; Jérôme Lafargue, Contestations démocratiques en Afrique : Sociologie de la protestation au Kenya et en Zambie, Paris, Karthala, 1996 .

83) انظر Alexandre Delamou, Les 32 jours de grève générale en Guinée : Le film des évènements, Conakry et Paris, L'Harmattan, 2007; Fodé Tass Sylla, Guinée : du 22 décembre 2006 au 26 février 2007 – cette fois, c'est parti ! Conakry et Paris, L'Harmattan, 2008.

84 مقابلات مع عديد من المواطنين المصريين ودبلوماسيين أجانب في القاهرة في مارس ٢٠١١..

85) انظر For literature on the act see Kristiana Powell and Thomas Kwasi Tieku, The African Union's new security agenda: Is Africa

مكتب معهد الدراسات الأمنية (ISS) في أديس أبابا
5th Floor, Get House Building
Africa Avenue, Addis Ababa, Ethiopia
هاتف: 6320 515 (11-251) فاكس: 6449 515 (11-251)
البريد الإلكتروني: addisababa@issafrica.org

مكتب معهد الدراسات الأمنية (ISS) في كيب تاون
2nd Floor, The Armoury Building, Buchanan Square
Sir Lowry Road, Woodstock, South Africa
هاتف: 7211 461 (27-21) فاكس: 7213 461 (27-21)
البريد الإلكتروني: capetown@issafrica.org

مكتب معهد الدراسات الأمنية (ISS) في دكار
Stèle Mermoz, 100x Elhadji
Ibrahima Niasse MZ83, Senegal
هاتف: 21/0918 824 (33-221) فاكس: 2246 824 (33-221)
البريد الإلكتروني: dakar@issafrica.org

مكتب معهد الدراسات الأمنية (ISS) في نيروبي
Braeside Gardens, off Muthangari Road
Lavington, Nairobi, Kenya
هاتف: 1625 386 (20-254) فاكس: 1639 386 (20-254)
البريد الإلكتروني: nairobi@issafrica.org

مكتب معهد الدراسات الأمنية (ISS) في بريتوريا
Blocks C & D, Brooklyn Court, 361 Veale Street
New Muckleneuk, Pretoria, South Africa
هاتف: 9500 346 (12-27) فاكس: 0998 460 (12-27)
البريد الإلكتروني: pretoria@issafrica.org

www.issafrica.org

This publication was made possible through core funding provided to the ISS by the governments of Denmark, the Netherlands, Norway and Sweden.

تقرير عن المؤتمر

ISBN 978-1-920422-65-3